البنوك في الأردن

العدد 18 المجلد 41 حزيران 2021

في هذا العدد

■ **قضايا مصرفية:**

الانتقال من اللايبور
التحديات والمخاطر

■ **مقالات وآراء:**

- المنافسة والتحول الرقمي
- مؤشرات مالية ونقدية إيجابية

■ **أخبار الجمعية:**

جمعية البنوك تشارك في جلسة نقاشية عن دعم وصول المرأة إلى التمويل

"فريز: يوجّه البنوك لتوفير السبل الداعمة لتمكين مشاركة المرأة في القطاع المصرفي"

تمكين المرأة في القطاع المصرفي

الخدمات المصرفية
عبر الهاتف الذكي معك اينما كنت

متاح على متجري Google Play و App Store
يمكنك التسجيل الذاتي والاستفادة من خدماتنا
المصرفية المقدمة

خدماتنا المصرفية :

١. استعراض الحسابات الخاصة بالمتعامل ورصيد وحالة كل حساب .
٢. استعراض آخر حركات على كل حساب وحالة كل حركة .
٣. طلب كشف حساب مع إمكانية تحميل الكشف بصيغة PDF .
٤. خدمة التحويل المالي الداخلي بين حسابات المتعامل .
٥. خدمة التحويل المالي الداخلي لحسابات أخرى داخل البنك .
٦. إمكانية إضافة حساب المستفيد من قبل المتعامل، ومن خلال التطبيق .
٧. طلب تحويل مالي إلى بنوك محلية.
٨. خدمة عرض وتحصيل الفواتير (إي -فواتيركم) مع إمكانية حذف الفاتورة .
٩. خدمة بطاقاتي (كشف حساب بطاقة الاعتماد).
١٠. طلب دفتر شيكات .
١١. طلب كشف رسمي .
١٢. خدمة تحديد مواقع الصرافات الآلية وفروع البنك (أقرب فرع وصراف آلي).
١٣. استعراض قائمة التمويلات وتفاصيل الأقساط.
١٤. خدمة استعادة كلمه السر.
١٥. تسجيل الدخول باستخدام التوثيق الحيوي (بصمة الاصبع).
١٦. خدمة رمز التعريف الشخصي .
١٧. حجز الدور بالفرع .
١٨. حجز موعد بالفرع .
١٩. خدمة اسعار صرف العملات .

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة المصرفية

مركز الاتصال 065680001
www.jordanislamicbank.com
ANDROID APP ON Google play
Download on the App Store

بنك ABC

احصل على خصم بنسبة 20% عند شرائك من اي من معارض سمارت باي للإلكترونيات باستخدام بطاقة فيزا الائتمانية.

مزايا الحملة:

- تحصل على الخصم في حال استخدام أي من بطاقات فيزا الائتمانية (Classic, Gold, Platinum, Infinite)
- لا يوجد حد أدني لقيمة المشتريات والحد الأعلى 500 دينار شاملاً مبلغ الخصم.
- يتم تجميع نقاط ولاء عند تسديد أثمان مشترياتك بإستخدام بطاقة فيزا الائتمانية، ويمكنك استبدالها فيما بعد بمبالغ نقدية.

شروط الحملة:

- يمكنك الحصول على الخصم أكثر من مرة شريطة عدم تجاوز الحد الأعلى لمبلغ المشتريات.
- الحد الأعلى لمبلغ الخصم 100 دينار خلال فترة الحملة وتجديداتها.
- تستمر الحملة من 2021/03/18 ولغاية 3 أشهر قابلة للتجديد سيتم الإعلان عنها لاحقاً.

للمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على مركز الخدمة الهاتفية أو زيارة موقعنا الإلكتروني أدناه.

* تطبق الشروط والأحكام

مركز الخدمة الهاتفية 10 000 51 06
www.bank-abc.com

البنوك في الأردن

مجلة شهرية متخصصة
تصدرها جمعية البنوك
في الأردن
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2851 / 2002 / د)

العدد 18 المجلد 41 حزيران 2021

هيئة التحرير

سلامة الدرعاوي / رئيس هيئة التحرير
فادي مشهراوي/المدير المسؤول
لينا مسعود/ مسؤول علاقات المجلة

الاشتراك السنوي للمجلة

12 JOD موظفو الجهاز المصرفي
16 JOD للأفراد
25 JOD للمؤسسات

الاشتراكات خارج الأردن

50 $ للأفراد
100 $ للبنوك والمؤسسات والشركات

عمان - الأردن - 62 شارع موسى بن نصير
926174 عمان 11190 الأردن
5662258 - 5669328 - 5684261 - 5684361 - 5684368
5687011 - 5684316
magazine@abj.org.jo
www.abj.org.jo

تصميم وطباعة

مؤسسة التحكم للتصميم والخدمات المطبعية

مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة/ بنك المال الاردني

سعادة السيد عمار الصفدي
نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

سعادة السيد نعمة صباغ
عضواً / البنك العربي

الدكتور حسين سعيد
عضواً / البنك الإسلامي الاردني

معالي السيدة ناديا السعيد
عضواً / بنك الاتحاد

سعادة السيد صالح رجب
عضواً / بنك الاردن

سعادة السيد هيثم البطيخي
عضواً / البنك الأردني الكويتي

سعادة السيد سيزر قولاجين
عضواً / البنك التجاري الاردني

سعادة السيد طارق عقل
عضواً / البنك العقاري المصري العربي

عطوفة الدكتور ماهر الشيخ
عضواً مراقباً من البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

إن الآراء والأفكار الواردة في هذه المجلة تمثل وجهة نظر أصحابها الشخصية ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر جمعية البنوك

في هذا العدد

4
كلمة العدد

6
إطلالة مصرفية

8
موضوع العدد

15
مقابلة العدد

29
أخبار جمعية البنوك

43
قضايا مصرفية

49
دراسات

53
التقرير الاقتصادي الشهري

75
اخبار عالمية ودولية

83
الاخبار المصرفية

142
الصفحة الاخيرة

تمكين المرأة... رؤيــة وأولـويـة

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

يتصدر تمكين المرأة في القطاعات الإنتاجيّة والاقتصاديّة أولوية راسم السياسيات في الأردن، وذلك لما يلعبه من دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز النمو، وتشكيل نقطة تحول في الاقتصاد بأكمله.

ولا تزال الفجوات بين الجنسين كبيرة في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالفرص والنتائج، فالمرأة لا تشارك بشكلٍ كامل في الاقتصاد العالمي، وهذا إما بسبب وجود قيود قانونية أو عوائق في الوصول إلى التعليم والصحة والخدمات المالية. وهناك الكثير من التجارب حول العالم والتي تؤكد بأن زيادة الخدمات المالية المتاحة للمرأة وزيادة استخدامها لها يمكن أن يولد منافع اقتصادية واجتماعية كبيرة، ففي كينيا مثلاً تمكنت النساء العاملات في التجارة اللواتي يمتلكن حسابات مصرفية من ضخ استثمارات أكبر في أعمالهن التجارية. وفي نيبال فإن الأسر التي تعولها النساء زاد إنفاقها على التعليم بعد فتح حسابات ادخار. وهذا قد يفسر لماذا يزداد النمو الاقتصادي مع زيادة فرص الاستفادة من الخدمات المالية، وبالتالي فإن النظم المالية الأكثر شمولاً يمكن أن تؤدي إلى تعزيز فعالية سياسات المالية العامة والسياسات النقدية عن طريق توسيع الأسواق المالية والقاعدة الضريبية.

على صعيدٍ متصل، أفرزت جائحة كورونا تحديات كبيرة طالت جميع الفئات، إلا أن فئة النساء قد تكون الأكثر تضرراً في ظل المخاوف أن تؤدي الجائحة لتفاقم حالة عدم المساواة خاصةً في البلدان النامية، وأن تخلق تحديات جديدة، وأن تعطل الإنجازات المهمة التي تم تحقيقها، هذا بالإضافة للتحديات والعقبات الكثيرة التي كانت النساء تواجهها قبل الجائحة. وقد يكون هناك آثاراً طويلة الأجل للتحديات التي تواجه النساء نتيجة جائحة كورونا إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح. ومن المهم وضع سياسات استجابة فعالة لتخفيف تداعيات الجائحة على المشاريع المملوكة من النساء، بما في ذلك سياسات تخفيف الفجوة بين الجنسين وحماية مصالح النساء وأعمالهن، وأن تقوم الحكومات والمؤسسات المالية والمانحين بتكييف جزء من مشاريعهم وبرامجهم لمساعدة النساء على التعامل مع آثار الجائحة، واستخدام الأفكار المكتسبة من هذه التجربة لإعادة تعزيز الموقف الاقتصادي للمرأة.

وبالحديث عن الشأن الأردني، فإن عدم كفاية حصول المرأة على الفرص الاقتصاديّة في الأردن يتجلى في انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة والتي لم تتجاوز 15%، وانخفاض نسبة النساء المشتغلات في الأردن إلى 10% فقط من عدد النساء، وارتفاع معدل البطالة بين النساء والذي بلغ 30.7% في عام 2020، فضلاً عن المعدل الضئيل للنساء في ريادة الأعمال. وفي حين إن الفجوات بين الجنسين في العمل وفي ريادة الأعمال والحصول على التمويل يترتب عليها خسائر اقتصاديّة كبيرة ليس فقط للنساء، ولكن أيضًا للأسر والمجتمعات بأسرها، وذلك بسبب قلة استخدام رأس المال البشري المتاح. ومن وجهة نظر اقتصادية، فإن دراسات صندوق النقد الدولي تظهر بأن

سد الفجوة بين الجنسين في البلدان ذات المشاركة النسائية المنخفضة للغاية في القوى العاملة، يمكن أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 35%. وبحسب البنك الدولي، فإن التقديرات تشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تخسر ما يصل إلى 575 مليار دولار من الدخل الإقليمي بسبب المستويات الحالية من التمييز على أساس الجنس في القوانين والأعراف الاجتماعية والممارسات التي تقيد حقوق المرأة وفرصها، بينما تولد النساء 18 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 37 بالمائة، وان رفع النشاط الاقتصادي للمرأة إلى مستوى الرجل يمكن أن تعزز الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة 47 في المائة.

ويقدر معهد ماكينزي العالمي أن الدمج الكامل للمرأة في الاقتصاد سيضيف 12 تريليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2025، وبعبارة أخرى، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين يرفع مستوى النمو الأقتصادي في جميع الدول.

القطاع المصرفي الأردني وبتوجيه من البنك المركزي، بدأ منذ سنوات بتفعيل العديد من البرامج الداعمة لتمكين المرأة واتخاذ كل التدابير لزيادة فرص إدماجها على مستوى التعامل المالي أو العمل في القطاع المصرفي. وتعتبر الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن إطاراً مهماً وفعالاً لزيادة الشمول المالي للمرأة، حيث تركز الاستراتيجية على زيادة وصول النساء للتمويل من خلال زيادة الوعي والثقافة المالية لهن، وزيادة عدد النساء اللواتي يمتلكن حسابات بنكية، وزيادة وصولهن للخدمات المالية الرقمية، ورفع القدرات المالية والإدارية للنساء، وبناء شراكات مع منظمات تمكين المرأة. ويعد الإدماج المالي للمرأة أحد الروافع القوية التي يمكن أن تعزز المساواة بين الجنسين، لاسيما إن هنالك فرصة هائلة لإدماج النساء مالياً وتمكينهن على نطاق واسع، وهو ما يتطلب تضافر وتوحيد الجهود مع جميع الأطراف ذوي العلاقة لإيجاد خطط وتوجيهها إلى النساء على وجه التحديد.

وبالتزامن مع ذلك، ينبغي العمل على زيادة تمكّين المرأة على كافة الأصعدة، والبحث في قضايا المجتمع والأسرة مثل الأعراف الاجتماعية القائمة؛ البيئة التمكينية التي يوفرها الإطار القانوني؛ القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي للمرأة والتي ظهرت في السياق الأردني مثل الوصول إلى خدمات الرعاية ووسائل النقل؛ الوصول إلى ريادة الأعمال والتمويل، مع التركيز على الخدمات القائمة على التكنولوجيا.

في هذا العدد من مجلة البنوك سنلقي المزيد من الضوء على موضوع دعم وتمكين مشاركة المرأة في القطاع المصرفي، حيث سيتناول موضوع العدد لقاء مع معالي الدكتور زياد فريز للحديث حول تمكين مشاركة المرأة في القطاع المصرفي. كما سيتضمن العدد مقابلات مع قيادات نسائية من داخل وخارج القطاع المصرفي، ومنهن معالي السيدة ناديا السعيد الرئيس التنفيذي لبنك الاتحاد، وعطوفة السيدة خلود السقاف رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، والأنسة نور جرار الرئيس التنفيذي لسي بنك الأردن، إضافة لمعالي السيدة مي أبو السمن مؤسس ورئيس جمعية المرأة في صنع القرار.

تفعيل مشاركة المرأة من الركائز الأساسية لاستراتيجية الشمول المالي

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي جاء حرصاً من البنك المركزي الأردني على تعزيز وصول فئات المجتمع كافة من افراد ومؤسسات إلى الخدمات المالية الرسمية من خلال البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بوسائل وشروط مناسبة وبكلف معقولة، وهو ما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المملكة.

الاستراتيجية استهدفت كافة فئات المجتمع مع التركيز على الفئات المحرومة والأكثر ضعفاً وخصوصاً المرأة والشباب واللاجئين والأسر متدنية الدخل. وقد ركزت الاستراتيجية على ثلاث دعائم أساسية هي الشركات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الرقمي، والتمويل الأصغر. أما الممكنات التي اعتمدتها الاستراتيجية فشملت التكنولوجيا المالية (FinTech)، وحماية المستهلك المالي، والأبحاث والبيانات، والقوانين والتعليمات والأنظمة.

في عام 2017 كان حوالي 67% من الأشخاص فوق سن 15 عاماً في الأردن مستبعدين مالياً ولا يملكون حسابات بنكية وهو ما يحول دون إمكانية وصولهم للنظام المالي الرسمي. كذلك كان 38% من البالغين مستبعدين من أي خدمات مالية رسمية، فيما كان 24.8% من البالغين مستبعدين تماماً من أي خدمات مالية رسمية وغير رسمية. وكانت معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر تواجه قيود مالية.

الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الشمول المالي في الأردن للسنوات 2018-2020 تضمنت زيادة الشمول المالي من 33.1% في 2017 إلى 41.5%، وتقليص الفجوة بين الجنسين من 53% إلى 35% مع حلول عام 2020. لكن النتائج الفعلية جاءت أكبر مما هو متوقع، حيث تمكنت الاستراتيجية من إحراز تقدم ملموس في مجال الشمول المالي في المملكة، وخصوصاً من حيث ارتفاع نسبة الشمول المالي في نهاية عام 2020 إلى 50% بدلا من 41.5% التي استهدفتها الاستراتيجية، إضافة لتقليص الفجوة بين الجنسين لتصل إلى 29% بدلا من نسبة 35% المستهدفة. وهذه النتائج تعكس الجهد الدؤوب الذي بذله البنك المركزي والاهتمام البالغ له بالتنفيذ الحثيث لاستراتيجية الشمول المالي في المملكة.

الإنجاز اللافت للبنك المركزي الأردني في مجال الشمول المالي جاء كمحصلة لمجموعة من العوامل وأهمها الاستثمار بشكل كبير في بناء بنية تحتية شاملة للمدفوعات الرقمية في الأردن وتوفير بيئة مواتية لها والتي تعد الأفضل في المنطقة، كما بذل المركزي جهوداً واضحة في تحسين الإطار التنظيمي والقانوني لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة استخدامها وتقديم خدمات

ومنتجات مالية ملائمة، وحرص على ضمان وجود نظام فعال لحماية المستهلك المالي، ونشر وتعزيز الثقافة المالية في المجتمع، إضافة لاهتمام المركزي بتمكين المرأة لتكون قادرة على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. وقد جاءت هذه الجهود بالتعاون والتنسيق الوثيق بين البنك المركزي ومؤسسات النظام المالي وفي مقدمتها البنوك والتي أبدت استجابةً كبيرة وتأييداً واسع النطاق لجميع مبادرات وإجراءات البنك المركزي في هذا المجال.

التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة كان واضحا في استراتيجية الشمول وخصوصا من حيث زيادة قدرتها في الوصول إلى التمويل، حيث أن نسبة النساء المشمولات مالياً لم تكن تتعدى 27% في عام 2017، واتخذ المركزي مجموعة من الخطوات المهمة ومنها تعليمات الحساب البنكي الأساسي التي صدرت عام 2019، حيث ارتفعت اعداد النساء اللواتي يملكن حساب بنكي اساسي بحوالي 9 أضعاف في عام 2020 ليصل العدد إلى 12584 حساب مقارنة مع 1284 حساب عام 2019، كما انصبت الجهود ايضا على زيادة وصول المرأة للخدمات المالية الرقمية، وزيادة الوعي والتثقيف بتلك الخدمات والثقافة المالية بشكل عام.

وعلى صعيد متصل، تعتبر النساء شريحة رئيسية من عملاء القطاع المصرفي، حيث يشكلن 35% من عدد المودعين الأفراد ويناهز عددهن المليون وربع امرأة بإجمالي ودائع يناهز السبعة مليارات دينار. أما النساء المقترضات من البنوك فيشكلن 21% من عدد المقترضين الأفراد وبعدد يقرب من 180 ألف مقترض بقيمة اجمالية للقروض تبلغ 2.3 مليار دينار تقريبا. وهذه القيم تظهر ان ودائع النساء تفوق حجم قروضهن بحوالي 3 مرات اي انهن أكثر ايداعاً (net depositors). كما ان البنوك تعمل وبشكل حثيث على توفير عدد كبير من الخدمات والمنتجات المصرفية المخصصة للنساء، وذلك ضمن الجهود المبذولة من البنوك لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

بدورنا في جمعية البنوك نأمل أن يكون هنالك تقدما متسارعا في مجال تمكين المرأة وان نشهد زيادة أكبر في قدرة النساء على الوصول إلى الخدمات المالية، كما نأمل أن يكون هناك تضافر للجهود الهادفة لزيادة تكافؤ الفرص والعدالة بين الجنسين.

محافظ البنك المركزي
الدكتور زياد فريز
في حديث خاص لمجلة البنوك

فريز يوجّه البنوك لتوفير السبل الداعمة لتمكين مشاركة المرأة في القطاع المصرفي ولتعزيز تمثيل المرأة في مجالس الإدارة وفي الإدارات العليا للبنوك

وجّه محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز، البنوك العاملة في المملكة لتوفير السبل الداعمة لتمكين المرأة للوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المراعية لاحتياجاتها.

ودعا **الدكتور فريز** في حديث خاص مع مجلة جمعية البنوك إلى تعزيز مشاركة المرأة على مستوى مجالس إدارات البنوك والإدارات العليا وإزالة أية معيقات قد تحول دون ذلك.

ولفت الى ان تمكين النساء من ممارسة حقوقهن في بيئة مالية عادلة، ينعكس إيجابا على أداء البنوك من خلال زيادة التنوع والكفاءة في صناعة القرار، وتوسيع قاعدة العملاء، وزيادة حصتها من السوق، وبالتالي زيادة ربحيتها.

وأضاف ان دعم المرأة يساهم بتمكّين البنوك من الاستفادة من الطاقات الكامنة للمعرفة العلمية التي تم الاستثمار فيها من خلال التعليم الأكاديمي المتقدّم، الذي وصلت إليه النساء في الأردن والتي ناهز ما نسبته 53% من خريجي الجامعات، مما يجعل القطاع المصرفي يستمر في كونه من القطاعات الرائدة في تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية في الأردن، وجعلها أكثر تأثيرا في دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

وفي رده على الخطط المستقبلية لزيادة تمكين المرأة في القطاع المصرفي، ذكر **الدكتور فريز** ان البنك المركزي وجه البنوك العاملة في المملكة لتعزيز تمثيل المرأة في مجالس الإدارة والإدارات العليا، من خلال تبني البنوك نسبة تمثيل للنساء في مجالس الإدارة لا تقل عن 20%، وفي الإدارة العليا

عن 25% بحلول العام 2024. الأمر الذي سيسهم بزيادة مشاركتها الاقتصادية، مما ينعكس إيجابياً على الأداء المالي للبنوك.

وأضاف **الدكتور فريز** ان من المقترحات أيضا، تعزيز الثقافة المؤسسية الداعمة للمرأة في البنوك من خلال حثها على تأسيس ثقافة مؤسسية وإدارة موارد بشرية صديقة وداعمة للمرأة، وأن تضع السياسات المناسبة التي تضمن من خلالها عدم التمييز، وتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، ورفض التنمر والتحرش والإساءة والتمييز بكافة أشكاله (اللفظي، والجسدي، والنفسي)، وإجراء تدقيق دوري للنوع الاجتماعي.

ودعا البنوك لتقديم جميع الخدمات المالية المتاحة إلى المرأة بعدالة ومساواة، مع مراعاة خصوصية واختلاف التحديات التي قد تواجهها من اجل الحصول على هذه الخدمات. بحيث تتضمن تلك الخدمات برنامجاً شاملاً لبناء القدرات المالية (التثقيف المالي) وغير المالية للرياديات ورائدات الأعمال، لتعزيز قدرتهن على الوصول إلى رأس المال واستثمار الأموال، في موازاة التنسيق المستمر مع الجهات المختصة لمراجعة أسس بناء المعلومات الائتمانية للأفراد والشركات بحيث تكون مستجيبة للنوع الاجتماعي، وبما يدعم ويمكّن المرأة من الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية.

وبالنسبة لبناء القدرات والتدريب، أكد على أهمية أن تقوم البنوك ببناء قدرات العاملين لديها فيما يخص النوع الاجتماعي، وبخاصة حول الأدوات والآليات الممكنة لدعم وصول المرأة الى الخدمات المالية المصرفية، وإعلامهن بإمكانية الاستفادة من برنامج الشركة الأردنية لضمان القروض لتوفير الضمانات اللازمة. هذا بالإضافة إلى تفعيل قنوات التغذية الراجعة للاستفادة من مخرجاتها في تطوير منتجات مالية مخصصة للمرأة.

ودعا **الدكتور فريز** البنوك الى إعداد ونشر بيانات مفصّلة حسب النوع الاجتماعي، من خلال قيام البنوك بإضافة ونشر عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المعنية بالبيانات المالية المصنفة حسب النوع الاجتماعي، والتي تساعد بالتعرف على العملاء والسوق.

تمكين النساء من ممارسة حقوقهن في بيئة مالية عادلة، ينعكس إيجاباً على أداء البنوك من خلال زيادة التنوع والكفاءة في صناعة القرار.

وأكد على أهمية إجراء متابعات وتحليلات دورية لمختلف البيانات، بحيث تقوم البنوك برصد ومتابعة وتحليل مختلف البيانات حول كافة البرامج والمبادرات المالية/ التمويلية التي تتبناها، ومدى انعكاس أثرها على ربحية البنوك وعلى النساء، وكذلك أثر مشاركة النساء على تطور ونجاح تلك المبادرات والبرامج.

وحول واقع البنوك الأردنية والعربية، لفت **الدكتور فريز** الى ان تمثيل النساء في الشرق الأوسط يعتبر الأدنى عالمياً، بحسب نتائج دراسة أجرتها جامعة هارفرد، إذ شكل تمثيل النساء في مجالس الإدارة حوالي 4% من مجموع الأعضاء، في حين ان متوسط النسبة على مستوى النساء اللواتي يعملن في الإدارة العليا في الدول العربية هو 7%، بينما تبلغ النسبة في الأردن 2.5%.

وكشف أنه وفقا للبيانات المتوفرة لدى مركز إيداع الأوراق المالية، فإن نسبة الإناث من أعضاء مجالس إدارة البنوك الأردنية إلى مجموع الأعضاء لا تتجاوز 8%، وبمعدل 0.94 امرأة لمجلس الإدارة.

وبين ان حوالي 38% من البنوك الأردنية لا يوجد لديها أعضاء من الإناث، رغم أن بعضها متواجد عالميًا، علمًا بأن نسبة الإناث في مجلس إدارة البنك المركزي الأردني تزيد بقليل عن 22% من مجموع الأعضاء، و33% من الأعضاء المستقلين.

وأضاف فريز أن البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي تظهر أن البرامج والمبادرات التي استهدفت تمكّين النساء نجحت ماليًا، وأظهرت تحسنًا جيدًا في مشاركة المرأة الاقتصادية، وساهمت إيجابا في تعزيز الدور الاقتصادي الفعال الذي تشاركه في المجتمع.

البيانات تظهر أن البرامج والمبادرات التي استهدفت تمكّين النساء نجحت ماليًا، وأظهرت تحسنًا جيدًا في مشاركة المرأة الاقتصادية.

ولفت الى أن نسب النساء المقترضات من البنوك قد

بلغت 19% من إجمالي عدد الأفراد المقترضين، كما بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة للإناث حوالي 2 مليار دينار، مشكلة ما نسبته 17% من إجمالي تسهيلات الأفراد الممنوحة من البنوك.

نسب النساء المقترضات من البنوك بلغت 19% من إجمالي عدد الأفراد المقترضين، ونسبة التعثر في تسهيلات الإناث بلغت حوالي 2% فقط مقارنة بـ 4.5% للذكور.

ونوه الى ان نسبة التعثر في تسهيلات الإناث بلغت حوالي 2% من إجمالي تسهيلات الأفراد، مقارنة بـ 4.5% للذكور، مما يعزز من حقيقة أن الإناث أكثر التزاماً في السداد من الذكور.

أما بخصوص عدد المودعين من النساء، فقد بلغت النسبة 35% من إجمالي المودعين الأفراد لدى البنوك، في حين تشكّل ودائع النساء ما نسبته 28% من إجمالي ودائع الأفراد.

ونوه الى ان المشاريع المملوكة أو المُدارة من النساء قد استفادت من التمويل المتاح من قروض البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بما نسبته 80% من إجمالي المشاريع التي استفادت من القروض.

وحول أبرز الخطوات الحثيثة المتبعة من قبل البنك المركزي وبالتعاون مع شركائه من الجهات المحلية والدولية، نحو تجاوز كافة العقبات أمام تمكين المرأة اقتصادياً، فقد أطلق البنك المركزي الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي (2018-2020)، لتوحيد وتأطير المبادرات وجهود تعزيز الاشتمال المالي في المملكة، تحت مظلة واحدة لتمثل هذه الاستراتيجية رؤية وطنية شاملة يعمل الجميع ضمن إطارها ومن خلالها. حيث تهدف الاستراتيجية، بشكل رئيسي، إلى رفع نسبة الشمول المالي في المملكة مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية من 24.6% الى 42.6% بحلول عام 2020، إضافة إلى تقليص الفجوة الجندرية والمتمثلة بنسبة وصول المرأة الى الخدمات المالية مقارنة بالرجل، من 53% إلى 35% بحلول عام 2020. هذا وقد نجحت الاستراتيجية في تقليص الفجوة بين الجنسين في القطاع المالي الى ما يقارب 29 %.

الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي نجحت بتقليص الفجوة الجندرية والمتمثلة بنسبة وصول المرأة الى الخدمات المالية مقارنة بالرجل، من 53% الى 29%.

كما قام البنك المركزي بتوفير منتج الحساب البنكي الأساسي والذي يمكّن المرأة التي لا تمتلك حساباً بنكياً بفتح حساب بنكي لدى أي من البنوك العاملة في المملكة وذلك دون تحمل أي تكلفة، حيث يقدم الحساب العديد من الخدمات المجانية والوصول الى القنوات المصرفية الالكترونية المتعددة. ويمكن فتح هذا الحساب باستخدام الهوية الشخصية إذا انطبقت الشروط.

ونوه **الدكتور فريز** إلى قيام البنك المركزي حالياً بالتجهيز لإعداد استراتيجية وطنية جديدة للاشتمال المالي، والتي تتضمن وضع خطة عمل خاصة لمشاريع المرأة في المملكة، حيث يقوم البنك بالتعاون مع العديد من الشركاء المحليين والدوليين لتطوير مشاريع تُعنى بتقديم الدعم اللازم للمرأة في قطاع الأعمال عبر تعزيز قدرتها على الوصول للخدمات المالية، وأبرز هذه المشاريع هو مشروع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بالتعاون مع البنك المركزي بقيمة 5 مليون يورو ولمدة 4 أعوام، بهدف تعزيز قدرة المرأة على الوصول الى الخدمات المالية عبر توفير التمويل والخدمات اللازمة للأعمال التجارية التي تقودها وخاصة الأعمال الصغيرة والمتوسطة. كما بين **الدكتور فريز** ان مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية الذي يتضمن برنامج التعليم المالي في المدارس والذي أطلق بالتعاون بين البنك المركزي ووزارة التربية والتعليم ومؤسسة انجاز سيكون له أثر كبير على تعزيز الثقافة المالية للمرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالتوجهات العالمية للبنوك، قال **الدكتور فريز** ان البنوك في العالم تتجه نحو زيادة نسب الإناث في عضوية مجالس إدارتها، حيث ارتفعت نسبة الإناث من أعضاء مجالس إدارة البنوك في عام 2020 لتصل إلى 37% في المملكة المتحدة، و33% في الولايات المتحدة و35% في دول مختلفة من أوروبا.

وأشار الى دراسة أجرتها مؤخرا شركة (New Street Consulting

Group) والتي شملت أكبر 50 بنك على مستوى العالم، حيث أفادت أن البنوك تدرك اليوم بأن التوازن الجيد بين الجنسين في مجالس إدارتها والوظائف العليا هو هدف مهم لتعزيز تنافسيتها؛ إذ أن التنوع في النوع الاجتماعي يؤدي إلى زيادة فعالية الإدارة وتحسين مستوى أداء المجلس من خلال إثراء الأفكار والمناقشات واتخاذ القرارات الأفضل والأكثر استنارة.

وقال **الدكتور فريز:** ان الأبحاث الحديثة التي أجرتها (New Street Consulting Group) في هذا الخصوص، أظهرت أنه خلال جائحة كورونا، استطاعت أسعار أسهم شركات FTSE 350 ذات المجالس الأكثر تنوعًا بين الجنسين، أن تصمد بشكل أفضل أمام الاضطرابات الاقتصادية من الشركات المماثلة ذات المجالس الأقل تنوعًا، كما توصّلت دراسة لـ "كريدي سويس" (Credit Suisse) إلى أن الشركات التي تضم في مجالس إدارتها امرأة أو أكثر يتفوق سعر سهمها على الشركات الأخرى بنسبة 26%.

ونوه الى ان البنوك في العالم والتي تمكّنت من تحسين نسبة تمثيل المرأة على مستوى مجلس الإدارة، قد جاء نتيجة تبني سياسات وممارسات تراعي النوع الاجتماعي سواء بالتوظيف أو الاحتفاظ بالموظفين، أو تعزيز ثقافة العمل المؤسسية، وكذلك معالجة العوائق داخل البنوك التي كانت تحول دون تقدم المرأة إلى مناصب قيادية عليا، مثل أخذ إجازة الأمومة والعودة إلى العمل.

وزاد ان تلك البنوك تبنت برامج متكاملة لتعزيز إدماج المرأة في العمل، من خلال التوسع في استخدام العمل المرن، وتحفيز النساء المبدعات بشكل استباقي نحو المناصب القيادية في العمل.

وقال ان البنوك تدرك بأن قائمة التوظيف المختصرة والتي تشمل مرشحين ذكور فقط لشغل مناصب إدارية عليا ربما تكون قد تجاهلت 50% من مجموع المؤهلين والمؤهلات لتلك المناصب.

وأشار الى ان مفاهيم تمكين ودعم المرأة أصبحت جزءًا رئيساً من الاستراتيجية الاستثمارية للعديد من الصناديق الاستثمارية العالمية الكبرى مثل BlackRock, IFC, EBRD وغيرها، والتي تدير أصول مالية تتجاوز تريليونات من الدولارات.

ونوه الى ان مفهوم المساواة بين الجنسين ورفض التمييز والتحرش الجنسي والعنف اللفظي والجسدي ودعم المرأة أصبح جزءاً لا يتجزأ من السياسات الرئيسة والاستراتيجية كما هو مبين في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 (Sustainable Development Goal Number 5 - Gender Equality and Women's Empowerment).

يقوم البنك المركزي حالياً بالتجهيز لإعداد استراتيجية وطنية جديدة للاشتمال المالي، والتي تتضمن وضع خطة عمل خاصة لمشاريع المرأة في المملكة.

قم ببناء، تجديد أو شراء مسكنك أو أرضك

بمعدّل فائدة
%5.5

- %5.5 معدّل فائدة تنافسيّ*
- امكانيّة تثبيت معدّل الفائدة
- فترة سداد حتّى 30 سنة، ضمنها 6 أشهر فترة سماح اختياريّة
- عمولة 1% من قيمة القرض للسنة الاولى فقط
- متاح للمقيمين والمغتربين

استفد مجاناً من:

- رسوم الرهن العقاري
- تأمين على الحياة وعلى العقار
- بطاقة ائتمان
- الخدمات المصرفيّة الرقميّة

SGBJ

بنك سوسيته جنرال - الأردن

القرض السكني 5207777

sgbj.com

خاضع للشروط والأحكام
*ثابت للسنة الأولى والثانية

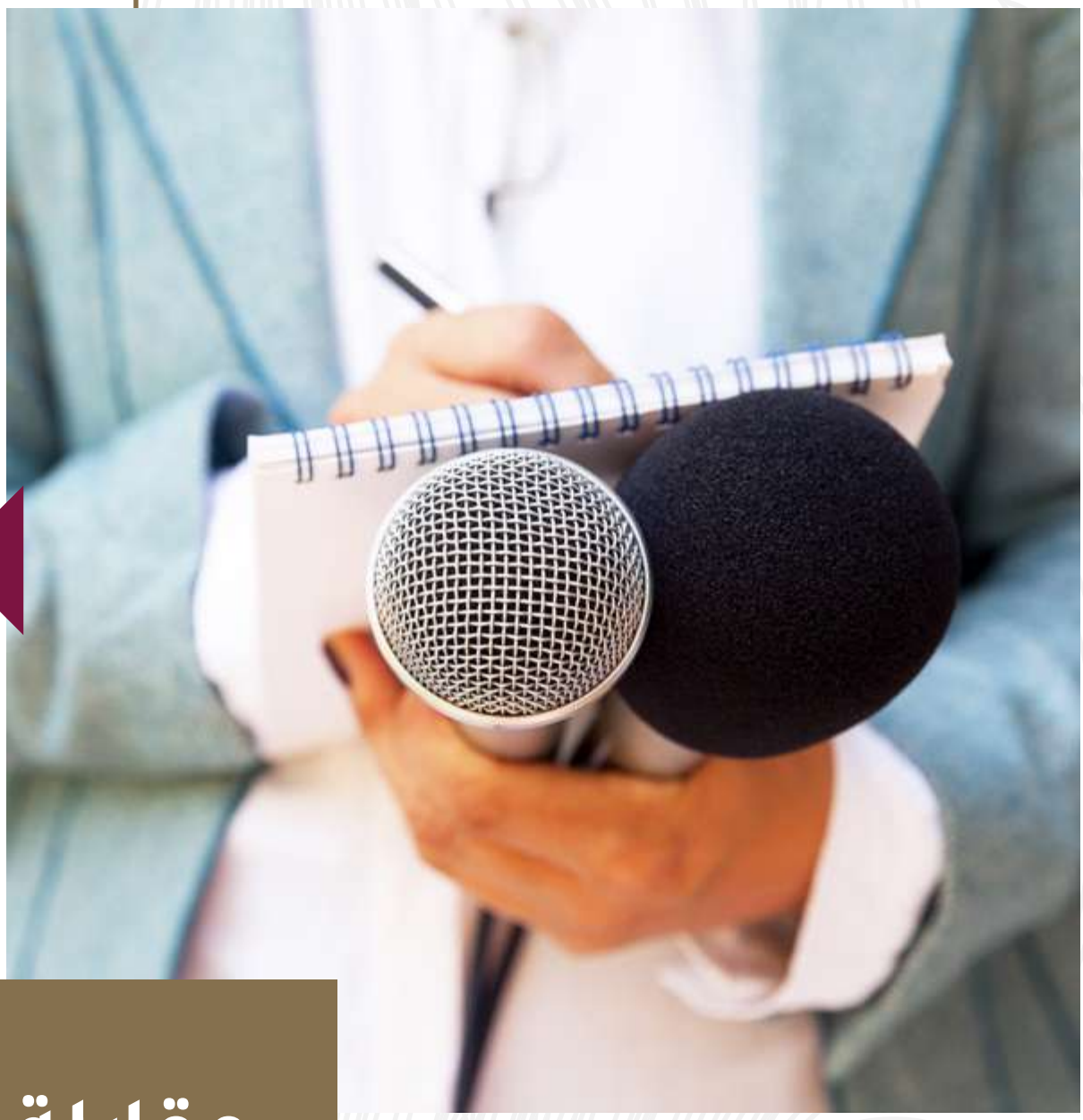

مقابلة العـدد

تمكين المرأة في القطاع المصرفي:
حوارات مع قيادات نسائية

تولي جمعية البنوك في الأردن اهتماما بالغا في بحث سبل تعزيز دور المرأة في القطاع المصرفي، التزاما بتوجيهات البنك المركزي في دعم تمكّين المرأة.

وقد خصصت الجمعية ملف العدد من مجلة البنوك لإبراز دور القطاع المصرفي في تمكّين المرأة، وذلك ايماناً من الجمعية في دعم مشاركة المرأة وتمكينها من الوصول الى القطاع المصرفي، خاصة ان مشاركة المرأة اقتصادياً والتي لا تتجاوز 14% في الاقتصاد الاردني وهي تعتبر نسبة متواضعة بالنظر إلى معدل النسبة في الشرق الأوسط.

ان اختيار موضوع تمكين المرأة يأتي في ظل تداعيات جائحة كورونا التي أثرت على كافة فئات المجتمع وخصوصاً الاناث، لاسيما مع تزايد مسؤولياتهم داخل المنزل وطبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم داخل الأسرة.

ان سعي الجمعية يأتي متوازيا مع دور البنك المركزي في دعم ومساعدة المرأة وضمن استراتيجية الشمول المالي ومحورها الرئيسي والمتضمن تعزيز دور المرأة وتمكينها، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد المحلي.

فضلا ان جائحة كورونا ساهمت برفع مستويات البطالة في المملكة، وتحديداً بين الإناث بشكل أكبر من الرجال، الامر الذي يفرض تعزيز دور المرأة اقتصادياً وانعكاسه بزيادة القدرة على التعافي بشكل أسرع وأعمق.

وعلاوة على ذلك فأن تمكين المرأة في المجتمع يكمن في تعزيز وجودها اقتصادياً واعتمادها على الذات لتحقيق الدخل وبالتالي يصبح دورها فاعل بشكل أكبر.

وللتركيز أكثر على دور المرأة في القطاع المصرفي، التقت الجمعية ومن خلال المجلة مع عدد من القيادات النسائية من داخل القطاع المصرفي وخارجه، حيث تم محاورتهن حول تمكين المرأة في عملية صنع القرار والتشجيع المستمر لوجود المرأة في مراكز صنع القرار ومجالس الإدارة والأثر الذي تتركه هذه المشاركة في زيادة الربحية والنمو في البنوك والشركات المساهمة العامة على حد سواء.

ناديا السعيد
الرئيس التنفيذي - بنك الاتحاد

السعيد: 14% من النساء يشعرن بأن القطاع المصرفي قادر على مخاطبة احتياجاتهنّ

قالت الرئيس التنفيذي لبنك الاتحاد السيدة ناديا السعيد أن 14% فقط من النساء يشعرن بأن البنوك والقطاع المصرفي عامة قادر على مخاطبة احتياجاتهنّ وتلبيتها، وذلك وفقا لنتائج الدراسة التي أجراها بنك الاتحاد.

وأكدت السعيد في الحوار الخاص مع مجلة البنوك، ان مفهوم "تمكين المرأة" لبنك الاتحاد هو جزء من الثقافة والهويّة المؤسسيّة، وركيزة أساسيّة من الركائز الدافعة لرؤية البنك، حيث يقوم البنك على تجسيده على أرض الواقع ضمن منهج شمولي ومتداخل مع مختلف وكافة نواحي المؤسسة.

وعلاوة على ذلك، شدد على ان التمكين الاقتصادي والشمول المالي يتطلب توفير منظومة متكاملة من الحلول الماليّة وغير الماليّة التي تعمل جنباً إلى جنب على تمكين المرأة، مؤكدة على ان تطبيق مبادئ تكافؤ الفرص لا يزال اقل من المطلوب في معظم القطاعات.

ودعت الى وضع خطة شاملة للمراجعة تُعنى بمتابعة وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في كافة مراحل وقنوات المسار الوظيفي؛ بدءاً بفلترة الطلبات وإجراء المقابلات، ومروراً ببناء القدرات والمهارات وتوفير الفرص التدريبيّة المناسبة، ووصولاً إلى المزايا والحوافز والترقيات المتساوية.

وعلى ذات الصعيد، نوهت الى ان انخفاض نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب قياديّة يعود إلى غياب الفرص المتاحة أمامهن وذلك بالطبع بالإضافة الى وجود التحديات الأخرى التي تؤدي لانخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة من توفير دور حضانة ومواصلات آمنة ورواتب متكافئة ومرونة وظيفيّة وثقافة مؤسسية أكثر مراعاة للإنصاف بين الجنسين بالإضافة إلى غياب الدعم العائلي والمجتمعي.

> انخفاض نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب قياديّة يعود إلى غياب الفرص المتاحة

وتاليا نص الحوار مع السيدة ناديا السعيد:

حقق بنك الاتحاد في عهد إدارتكم خطواتٍ كبيرة ومهمة واستطاع أن يحقق معدلات نموٍ متسارعة ولافتة، وهذا في حد ذاته تأكيد على القدرات الكبيرة التي تتمتع بها المرأة الأردنية وكفاءتها العالية في شغل الوظائف القيادية.

هل تعتقدين بأن هناك تكافؤ في الفرص المتاحة أمام الجنسين لتولي الوظائف القيادية في القطاع المصرفي الأردني؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هو تفسير انخفاض نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية في القطاع.

على مدار الأعوام الماضية، تمكّنت المرأة من البدء بشقّ طريقها نحو تقلّد مناصب قياديّة وإداريّة عليا في مختلف الأصعدة والمجالات، إلاّ أن تطبيق مبادئ تكافؤ الفرص لا يزال اقل من المطلوب في معظم القطاعات.

> تطبيق مبادئ تكافؤ الفرص لايزال اقل من المطلوب في معظم القطاعات

ذلك أنّ الوصول إلى هذا التكافؤ في الفرص المتاحة أمام الجنسين يتطلّب وعياً كبيراً من المؤسسات وجهوداً متواصلة تتمحور حول مأسسة ثقافة وسياسات التنوّع والشمول، إضافة إلى تضمين مبدأ تكافؤ الفرص في هيكلية وسياسات مؤسسات القطاع المالي والمصرفي.

كما ينبغي وضع خطة شاملة للمراجعة تُعنى بمتابعة وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في كافة مراحل وقنوات المسار الوظيفي؛ بدءاً بفلترة الطلبات وإجراء المقابلات، ومروراً ببناء القدرات والمهارات وتوفير الفرص التدريبيّة المناسبة، ووصولاً إلى المزايا والحوافز والترقيات المتساوية أيضاً.

> الدعوة لوضع خطة شاملة للمراجعة تُعنى بمتابعة وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص

وبالتالي فإنّ انخفاض نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب قياديّة يعود إلى غياب الفرص المتاحة أمامهن وذلك بالطبع بالإضافة الى وجود التحديات الأخرى التي تؤدي لانخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة من توفير دور حضانة ومواصلات آمنة ورواتب متكافئة ومرونة وظيفيّة وثقافة مؤسسية أكثر مراعاة للإنصاف بين الجنسين بالإضافة إلى غياب الدعم العائلي والمجتمعي. معالجة هذه المعيقات سيساهم ليس فقط في تعزيز مشاركة المرأة في المناصب الإداريّة، بل أيضاً لمساندة استمراريّتها في العمل، وتشجيع تطوّرها المهني والوظيفي.

هل تقوم البنوك بإدراج برامج مخصصة لتأهيل النساء لشغل المناصب القيادية في القطاع المصرفي؟

بالنسبة لبنك الاتحاد فإن مفهوم "تمكين المرأة" جزء من ثقافتنا وهويّتنا المؤسسيّة، وركيزة أساسيّة من الركائز الدافعة لرؤيتنا، نعمل على تجسيده على أرض الواقع ضمن منهج شمولي ومتداخل مع مختلف وكافة نواحي المؤسسة. فإنّنا لا نعمل على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص ضمن برنامج على هامش عملنا.

> مفهوم "تمكين المرأة" لبنك الاتحاد هو جزء من الثقافة والهويّة المؤسسيّة

تعاني المرأة العاملة من العديد من المعيقات ومنها المعيقات الاجتماعية والالتزامات المنزلية وتجاه الأبناء وتوفير حاضنات للأطفال، إضافة إلى المعوقات المتعلقة بالتنقل وأوقات العمل وغيرها من الأمور. فهل هذه المعيقات تعتبر أقل حدة للنساء العاملات في القطاع المصرفي، وما هي توصياتكم لتذليل تلك المعيقات بشكلٍ أكبر مستقبلاً.

كما ذكرت سابقاً، وعلى الرغم من وجود المعيقات المختلفة التي تحدّ من مشاركة المرأة في بيئة العمل بشكل عام، إلاّ أن القطاع المصرفي يعتبر بيئة جاذبة للمرأة لما يتمتّع به من ثقافة مؤسسيّة تستند إلى المعايير المهنيّة، ولما يقدّمه من فرص تطوير المهارات وإبراز القدرات وتحقيق الذات.

وفي بنك الاتحاد، نحرص على تطبيق العدالة بين الجنسين وعلى وجود معايير واضحة وموثوقة لتحقيق تكافؤ الفرص. فتحديد الرواتب والمكافآت والترقيات يكون على أساس الإنجاز والكفاءة. أمّا المزايا وفرص التطوّر والتدريب المهني فهي متساوية أمام الجنسين. كما يعمل بنك الاتحاد أيضاً على توفير بيئة مرنة وصديقة للمرأة؛ من خلال توفير حضانة لأبناء الموظفين والموظفات، ورفع نسبة الوعي الثقافي والاجتماعي بين الموظفين حول أهمية التنوع بين الجنسين الذي يمكن أن يساهم إلى حد كبير في رفع أداء المؤسسة، إضافة إلى تطبيق سياسات ضد التمييز، والتي ساهمت جميعها في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة ووصولها إلى مراتب قياديّة ومناصب عليا.

تعتبر النساء في الأردن جزء مهم وكبير من السوق المصرفي المحتمل للبنوك، والتركيز على هذا الجزء من السوق قد يفتح آفاقاً واسعة أمام البنوك للتوسع والنمو واكتساب حصص سوقية جديدة، فما هو تقييمكم للفرص الكامنة في هذه الشريحة من السوق، وكيف يمكن للبنوك تكييف استراتيجياتها لاستهدافها.

بدايةً، وحتى تتمكّن أي جهة كانت من تلبية متطلّبات فئة مستهدفة معيّنة، فعليها فهم طبيعة احتياجات هذه الشريحة والإلمام بكافة متطلّباتها المختلفة، حتى تتمكّن من تصميم وتقديم حلول ذات القيمة المضافة لها. ووفقاً لدراسة أجراها بنك الاتحاد، فإنّ

14% فقط من النساء يشعرن بأن البنوك والقطاع المصرفي عامة قادر على مخاطبة احتياجاتهنّ وتلبيتها. لذا من المهم أن يتم تكييف الاستراتيجيّات بعد الوصول إلى فهم عميق وشامل للمتطلّبات والاحتياجات الماليّة للمرأة.

ومن الضروريّ أن نتذكّر أيضاً أنّ استهداف سوق المرأة وتقديم الحلول المالية لها يجب أن يكون مدعوماً بثقافة مؤسسية حاضنة وداعمة للمرأة، تتسم بالعدالة والتنوّع والشمول. وهو الأمر الذي سيزيد من ثقة هذه الشريحة بالجهة التي تتعامل معها، والتي ستجد فيها خير مثال للبيئة الداعمة للمرأة.

يقدم بنك الاتحاد مجموعة من الخدمات والمنتجات المخصصة للمرأة والتي تستهدف تعزيز قدرتها في الوصول إلى التمويل وزيادة تمكينها، فما هي أهم المنتجات والخدمات التي يقدمها بنك الاتحاد للمرأة، وهل هنالك أي برامج مخصصة للنساء صاحبات المشاريع تحديداً.

مع مطلع العام 2014، قمنا في بنك الاتحاد باتخاذ قرار واعٍ إلى أن نكون جزءاً من الحل من خلال لعب دور فاعل في تعزيز وزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة، فكانت خطوتنا الأولى إطلاق برنامج "شروق"، والذي تمّ تصميمه بعناية ليخدم الاحتياجات الماليّة للسيّدات من خلال تقديم مجموعة من الحلول المصرفيّة لها؛ ومنها قروض الأعمال من غير ضمانات، وتمويل الشركات الناشئة وحديثة التأسيس، وبرامج داعمة لرياديّات الأعمال، إضافة إلى تقديم الاستشارة والنصائح لهنّ، بما يدعم نجاحهنّ وتقدّم أعمالهنّ.

هل تعتقدون أن توفر برامج تمويلية متخصصة للنساء تساعد في زيادة الاشتمال المالي للمرأة؟

إنّ تعزيز وتشجيع الاشتمال المالي للمرأة هو منظومة متكاملة بحدّ ذاتها، وهو قائم ومبني على فهم احتياجات المرأة الماليّة ومخاطبتها بما يحاكي ويلبّي هذه الاحتياجات. وتجربتنا مع برنامج "شروق" ما هي إلاّ تأكيد على أن اهتمام البنوك بشريحة النساء قادر على تحسين نسبة الاشتمال المالي للمرأة، من خلال تسهيل وصولها إلى المنتجات والخدمات الماليّة، وبالتالي زيادة الطلب على الخدمات البنكيّة.

والأمر الذي لا يقلّ أهميّة عن ذلك، هو إدراكنا ووعينا التام للمعنى الكامن وراء الاشتمال المالي، والذي لا يقتصر فقط على تسهيل الوصول إلى فرص التمويل، حيث إنّه يتناول مختلف المناحي الماليّة وغير الماليّة التي تنصبّ في خدمة طموح السيدات والرياديّات، من خلال تسهيل وصولهنّ إلى المعرفة والأسواق أيضاً، وبناء مهاراتهنّ وتعزيز قدراتهنّ، وتوفير بيئة عمل داعمة لهنّ.

بعيداً عن دور البنوك في منح التمويل، هل تعتقدين بأن البنوك يمكن أن تلعب دوراً في زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تقديم برامج متخصصة تساعد في رفع القدرات المالية والإدارية للمرأة الأردنية، وما هي الجهات الداعمة التي قد تحتاجها البنوك لإنجاح هذا التوجه.

دون أدنى شك، فكما ذكرت سابقاً، يتطلّب التمكين الاقتصادي والشمول المالي توفير منظومة متكاملة من الحلول المالية وغير المالية التي تعمل جنباً إلى جنب على تمكين المرأة، ويكمّل إحداها الآخر. ومن خلال برنامجنا "شروق"، يعمل البنك على تقديم فعاليات تثقيفية وحلقات نقاش وورشات عمل تدريبيّة لتبادل المعرفة ومشاركة الخبرات، بالإضافة إلى الإرشاد والتوجيه ومدوّنة لنشر الثقافة المالية. كما يعمل البرنامج على بناء أواصر تعاون وشراكات استراتيجيّة مع مختلف الجهات التي تشاركنا تطلّعاتنا وجهودنا الرامية إلى تصميم وبناء بيئة داعمة للمرأة على مختلف الأصعدة.

هل تعتقدين بأن إيجاد حدود دنيا أو كوتا لنسب النساء في مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك قد يكون مفيداً لتقليل الفجوة بين الجنسين في هذه المناصب، أم أنه ينبغي البدء من خطوة أسبق بتأهيل وإيجاد قيادات مصرفية نسائية ومن ثم الحديث عن نسب المشاركة الجندرية في المناصب القيادية في البنوك. وما هي تصوراتك بشأن ما تشير إليه العديد من الدراسات العالمية بأن وجود نسب أكبر من النساء في تلك المناصب يحقق أداءً أفضل للبنوك.

أؤمن إيماناً كاملاً بكفاءة ومقدرة المرأة الأردنيّة، وما تتمتّع به من مؤهلات ومهارات، تجعلها قادرة على أن تكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً أينما كانت، وأن تترك بصمة استثنائية أينما حلّت، وخاصّة في مجالس الإدارة والإدارات العليا ومراكز صنع القرار. وفي ضوء الوضع الحالي، وما نشهده من انخفاضٍ شديد في نسب التمثيل، بإمكان الحدود الدنيا أو الكوتا أن تخدم كنقطة البداية، لحين الوصول إلى مرحلة بناء الوعي الكامل والدعم الكافي.

لقد سبق وقام جلالة الملك عبدالله الثاني المعظّم برسم مثال وتجربة ناجحة من خلال إقرار الحدود الدنيا للكوتا النسائية في الانتخابات البرلمانية الأردنية، لتكون نقطة الانطلاق للمرأة الأردنية في المشاركة السياسية والتي استطاعت مع مرور الوقت أن تفوز بمقاعد خارج حدود الكوتا أيضاً. وذلك يساعد في تشجيع النساء وتعزيز ثقتهنّ بأنفسهنّ، وله دور كبير أيضاً في بناء تجارب ناجحة ونماذج يحتذى بها، من شأنها المساهمة في تحقيق نسب قبول أكبر في مجتمعاتنا، وتعزيز حضور المرأة والتأكيد على أهميّة الدور الذي تلعبه في تحقيق الازدهار لوطنها.

ولقد أثبتت مختلف الدراسات العالميّة التي تم إجراؤها حتى يومنا الحالي، أهميّة تحقّق التنوّع والشمول في مراكز صنع القرار في تعزيز أداء الشركات والمؤسسات لما يحقّقه من موازنة وتنوّع في وجهات النظر، وزيادة في الإبداع والابتكار، وخلق بيئة عمل جاذبة لأصحاب الكفاءات والمهارات والطموح.

خلود السقاف
رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

السقاف: 15% نسبة تمثيل النساء في مجالس إدارات الشركات التي يساهم فيها الصندوق

أكدت رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي ورئيسة ملتقى النساء العالمي فرع الأردن السيدة خلود السقاف، ان صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي يحرص وبشكل مستمر على مواكبة النسب العالمية لمستويات تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات التي يساهم فيها.

وكشف السقاف في الحوار الخاص مع مجلة جمعية البنوك، ان عدد ممثلي الصندوق يبلغ حوالي 120 ممثل موزعين على حوالي 60 شركة، في حين تبلغ نسبة تمثيل النساء منهم حوالي 15 بالمئة، مقارنة مع النسبة العالمية لتمثيل النساء في مجالس إدارات الشركات والبالغة حوالي 17 بالمئة.

وشددت على ان اختيار ممثلي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في مجالس إدارات الشركات يتم بناءً على أسس علمية ومهنية محددة، وبما يحقق مصلحة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويضمن حقوقها في تلك الشركات.

وعلى ذات الصعيد، أكدت السقاف على أهمية وجود سياسات على المستوى الوطني تعمل على تأهيل وتطوير الموارد البشرية للعاملين من الجنسين، ووجود هياكل تنظيمية مستقرة، ومساواة في الأجور لشاغلي نفس الوظائف بغض النظر عن الجنس، ووضع موازنات حساسة للنوع الاجتماعي، وتطبيق خطط تنموية ذات أثر ملموس على المجتمع والمرأة، مع التركيز على معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في عملية صنع القرار.

ومن جهة أخرى، قالت ان استثمارات الصندوق في رأسمال عدد من البنوك الأردنية تعتبر من المساهمات الاستراتيجية التي نعتز ونفتخر بها، حيث يعتبر صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي مساهم استراتيجي في 12 بنكا محليّا وتجاريّاً وإسلاميّا وبنسب حيازة تتراوح بين 2%-21%.

> "صندوق استثمار الضمان" مساهم استراتيجي في 12 بنكا محليّا وتجاريّاً وإسلاميّا

وأضافت ان نسبة استثمار الصندوق في القطاع المصرفي حوالي 64% من إجمالي محفظة الاستثمار بالأسهم، منوهة الى ان لدى الصندوق ممثلين في مجالس إدارة معظم تلك البنوك، في حين تحرص مجالس إدارة البنوك وبدعم من ممثلي الضمان فيها على تبني سياسات موارد بشرية تضمن فرص متكافئة للعاملين من النساء والرجال.

وشددت على ان صندوق الاستثمار يحاول التأثير إيجابا في زيادة نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة بهدف زيادة الفوائد الاقتصادية على الشركات تماشيا مع نتائج الدراسات العالمية، خاصة وان نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني لا تزال تعتبر منخفضة الى حد كبير مقارنة بنسبة مشاركة الرجل، الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على تواجد المرأة في المواقع القيادية المتقدمة.

> 64% نسبة استثمار الصندوق في القطاع المصرفي من إجمالي محفظة الأسهم

نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني منخفضة الى حد كبير مقارنة بمشاركة الرجل

وحول ملتقى النساء العالمي في الأردن، بيّنت ان الملتقى اطلق العديد من المبادرات والجلسات الحوارية على مستوى وطني تتناول ضرورة دمج النوع الاجتماعي في عملية رسم السياسات وإعداد الموازنات لما له من أثر على استغلال الموارد بشكل سليم وفعال وله أثر ملموس الاقتصاد والمجتمع من خلال خطط عمل تنفيذية تشاركية.

وتاليا نص الحوار مع السيدة السقاف:

تنقلتم في العديد من المناصب القيادية المهمة وكنتم أول امرأة عربية تشغل منصب نائب محافظ البنك المركزي الأردني، كما عملتم في منصب قيادي في أحد البنوك الأردنية وانتقلتم بعدها لتسلم رئاسة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، إضافة لرئاسة ملتقى النساء العالمي - فرع الأردن. ولديكم خبرة كبيرة في مجال حوكمة الشركات والرقابة الداخلية والخدمات المصرفية السليمة.

هل تؤمنون بأهمية تضمين النواحي الجندرية في هياكل الحاكمية المؤسسية في الأردن، وما هي الفوائد المرجوة من زيادة نسب النساء في مجالس إدارة الشركات وفي الإدارات العليا.

تؤكد مبادئ العدالة والشمولية على الربط بين الإدارة الرشيدة والمساواة بين النوع الاجتماعي. وفي الأردن، تندرج هذه المبادئ تحت مظلة الإصلاح الإداري الذي يهدف الى إدارة راس المال البشري بكفاءة والتعامل بجدية مع تحديات النوع الاجتماعي في القطاعين العام والخاص.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف وجود سياسات على المستوى الوطني تعمل على تأهيل وتطوير الموارد البشرية للعاملين من الجنسين، ووجود هياكل تنظيمية مستقرة، ومساواة في الأجور لشاغلي نفس الوظائف بغض النظر عن الجنس، ووضع موازنات حساسة للنوع الاجتماعي، وتطبيق خطط تنموية ذات أثر ملموس على المجتمع والمرأة، مع التركيز على معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في عملية صنع القرار.

وينعكس فعالية تطبيق هذه السياسات بطبيعة الحال على تواجد المرأة في المناصب القيادية ومجالس إدارة الشركات، والتي ما تزال نسبة مشاركتها في هذه المواقع المتقدمة متواضعة نوعا ما في الأردن.

وقد خلصت العديد من الدراسات العالمية في هذا المجال الى ان مجالس الإدارة التي تراعي التنوع الجندري تمكّن الشركات من تحقيق نتائج أفضل على مؤشرات الأداء الرئيسية مثل الربحية والنمو، كما ان المشاركة النسائية في مجالس الإدارة وفي القيادة العليا للشركات من شأنه ان يعزز تبني هياكل تنظيمية أكثر تطورا وتطبيق أفضل لمبادئ الحوكمة والإدارة. حيث يؤثر وجود تنوع جندري في مجلس الإدارة إيجابا في تحسين بيئة العمل وثقافة الشركات وبالنتيجة على مستويات رضا الموظفين وخفض معدل دورانهم، بالإضافة الى الميزة التنافسية في جذب المواهب الشابة خاصة النسائية منها.

و أشارت هذه الدراسات الى ان تمثيل النساء في مجالس الإدارة يساهم في تعزيز بيئة الابتكار في الشركات من خلال تحدي النساء للمفاهيم والأساليب التقليدية التي يمارسها الرجال، بالإضافة الى دورهن في تعزيز جهود المسؤولية المجتمعية للشركات. وبالنتيجة يساهم كل ذلك في تطوير أعمال الشركات وتحقيق أداء مالي جيد، مع تحقيق مصالح جميع المساهمين والشركاء وأصحاب العلاقة بشكل متكافئ وبشكل يضمن استدامة الشركات ماليا واجتماعيا.

وبتطبيق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، فإن صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي يحرص وبشكل مستمر على مواكبة النسب العالمية لمستويات تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات التي يساهم فيها (يبلغ عدد ممثلي الصندوق حوالي 120 ممثل موزعين على حوالي 60 شركة) إذ تبلغ نسبة تمثيل النساء منهم حوالي 15%، مقارنة مع النسبة العالمية لتمثيل النساء في مجالس إدارة الشركات والبالغة حوالي 17%.

أهمية وجود سياسات على المستوى الوطني تعمل على تأهيل وتطوير العاملين من الجنسين

وهنا أود التأكيد على ان اختيار ممثلي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في مجالس إدارة الشركات يتم بناء

على أسس علمية ومهنية محددة، وبما يحقق مصلحة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويضمن حقوقها في تلك الشركات. هذا وقد قام الصندوق بداية العام 2019 بإصدار الدليل الاسترشادي للممثلين في مجالس إدارة الشركات التي تساهم بها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والذي يحدد الأسس والدرجات العلمية والمعرفة الفنية والخبرات العملية للممثلين ليتمكن الصندوق من اختيار ذوو الكفاءة المناسبة لطبيعة عمل الشركات.

> اختيار ممثلي "الضمان" في مجالس إدارات الشركات يتم بناءً على أسس علمية ومهنية محددة

نسب النساء العاملات في القطاع المصرفي تعتبر مرتفعة مقارنةً مع المتوسط العام في الأردن، فما هو تعليقكم على ذلك، وهل تعتقدون بتوفر تكافؤ الفرص بين الجنسين للعمل في البنوك.

يعود ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع المصرفي مقارنة بالمتوسط العام في الأردن الى ان القطاع يتمتع بالكفاءة العالية من ناحية الحرص على تطبيق منهجيات الإدارة الحديثة، ودعم الكفاءات وأصحاب المواهب والتدريب والتطوير المستمر للموارد البشرية، وعقد برامج متخصصة لتأهيل القيادات الشابة بما فيها النسائية.

ولطبيعة العمل المتخصصة في البنوك، واتسام هياكلها التنظيمية بالثبات النسبي، بالإضافة الى حرص البنوك على استقطاب الخريجين الجدد ضمن مزايا مادية ومعنوية منافسة، نجد ان القطاع من أكبر واهم القطاعات التشغيلية في المملكة، والتي تمتاز أيضا بوجود سياسات واضحة تراعي الكفاءة والمساواة عند التعيين والترقيات بغض النظر عن الجنس. ويطبق القطاع المصرفي سياسة موحدة للأجور لمختلف الوظائف بغض النظر عن جنس شاغليها، إلى جانب حرصه على التعليم والتدريب المستمر والذي يمكن الموظفين من تطوير وتوسيع مهاراتهم والذي ينعكس على تميز أدائهم وصعودهم السلم الوظيفي بكل اقتدار لجميع العاملين دون استثناء بما فيهم النساء.

وتعتبر استثمارات الصندوق في رأسمال عدد من البنوك الأردنية من المساهمات الاستراتيجية التي نعتز ونفتخر بها، حيث يعتبر صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي مساهم استراتيجي في 12 بنك محلي تجاري وإسلامي وبنسب حيازة تتراوح بين 2%-21% وتبلغ نسبة استثمار الصندوق في القطاع المصرفي حوالي 64% من إجمالي محفظة الاستثمار بالأسهم، ولدى الصندوق ممثلين في مجالس إدارة معظم تلك البنوك. وتحرص مجالس إدارة البنوك وبدعم من ممثلينا فيها على تبني سياسات موارد بشرية تضمن فرص متكافئة للعاملين من النساء والرجال، الأمر الذي انعكس على وجود نسب مرتفعة وزيادة مطردة في عدد اللاتي يشغلن وظائف متعددة في مختلف المستويات الإدارية.

ما الفائدة الاقتصادية من زيادة تمثيل المرأة في الإدارة وفي المناصب القيادية وخاصة على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا؟

تشير نتائج دراسات أجريت من قبل مؤسسة التمويل الدولية في مصر ولبنان إلى التأثير الإيجابي على الأداء المالي للشركات عند انضمام نساء إلى مجلس الإدارة، حيث أظهرت هذه الدراسات تحقيق الشركات لمعدلات اعلى من الأرباح وقوة مالية أفضل ومضاعفة العائد على حقوق المساهمين، وزيادة في العائد على الأصول، إضافة إلى ذلك، تحظى الشركات التي تضم نساء في مجالس إداراتها بقدرة مالية أكبر تنعكس في انخفاض نسبة الدين إلى الأسهم ونسبة الدين إلى الأصول.

كما ان الشركات ذات التنوع الجندري في مجالس الإدارة تبدي تفهما لمتطلبات السوق بشكل أفضل وبالتالي احتياجات العملاء والمستثمرين. وتتيح هذه العوامل غير المالية اتخاذ الشركات قرارات مالية أفضل، والعمل بمزيد من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة وزيادة عدد العملاء.

في الأردن، ونظرا لانخفاض نسبة النساء العاملات في سوق العمل بشكل عام وفي المناصب العليا ومجالس الإدارة بشكل خاص مقارنة بالرجال، فإن القيمة المضافة لتواجد النساء في المواقع القيادية غير بارزة بشكل واضح، وبالتالي فانه يجب تحسين التوازن بين الرجل والمرأة في سوق العمل لان هذا التوازن سيزيد بالمحصلة من فرص وجود المرأة في المناصب العليا ومجالس الإدارة.

ويتطلب تحقيق ذلك تشجيع الشركات على الالتزام بمبادرات التنوع بين الرجل والمرأة داخليا، ووضع سياسات وإجراءات رسمية ملائمة للمرأة من شأنها تمكين المزيد من النساء من البقاء في سوق العمل. كما يتطلب تحقيق ذلك أيضا إحداث تغيير في تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال استحداث ومأسسة حوافز لإرساء القواعد الأساسية للحوكمة في الشركات، والتركيز على ديناميكية مجالس الإدارة ولجانها ومهامها، وتوسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات غير المالية مثل مراعاة الشركة للتنوع الجندري للموارد البشرية من موظفين وكوادر الإدارة العليا بالإضافة الى مجلس الإدارة، ونتائج ومؤشرات قياس أثر تطبيق سياسات التنوع الجندري.

وفي هذا المجال يقوم صندوق الاستثمار بمحاولة التأثير إيجابا في زيادة نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة بهدف زيادة الفوائد الاقتصادية على الشركات تماشيا مع نتائج الدراسات العالمية، حيث يقوم الصندوق بمواكبة التحديث والتطوير والاطلاع على الممارسات العالمية وتجارب المؤسسات الأخرى وعكسها على خطة تدريبية سنوية تتضمن عقد برامج إدارية وفنية ومهارات سلوكية متخصصة لجميع موظفيه مع التركيز بشكل كبير على المرأة وذلك بهدف تمكينهم جميعاً من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة التي تؤهلهم لتمثيل الصندوق في مجالس إدارة الشركات.

وتجدر الإشارة الى أن الصندوق قد أطلق في العام الماضي برنامج تعاون مشترك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن UN Women لتطوير وتمكين قياداته النسائية بهدف خلق بيئة عمل محفزة للجميع وخالية من التمييز بكافة أشكاله لتعزيز كفاءات النساء اللواتي يمثلن الصندوق في مجالس إدارة الشركات.

ما هي الخطوات الواجب اتخاذها في سبيل تعزيز وجود المرأة في مجالس إدارات الشركات

اعتقد انه وعلى الرغم من العديد من المبادرات والجهود الفردية والجماعية التي شهدها الأردن لإفساح المجال للمرأة من إظهار قدراتها ومهاراتها المهنية إلا ان نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني لا تزال تعتبر منخفضة الى حد كبير مقارنة بنسبة مشاركة الرجل، الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على تواجد المرأة في المواقع القيادية المتقدمة. ولهذا، ولتعزيز وجود المرأة في المواقع القيادية ومجالس الإدارة فانه لا بد من اتخاذ العديد من الخطوات بحيث تبدأ من مأسسة معايير العدالة وتكافؤ الفرص في سوق العمل سيسهم بالضرورة في خلق مساحة أكبر للنساء للدخول والبقاء في سوق العمل وتحقيق التقدم الوظيفي، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد إجراءات تحفيزية و / أو مظلة تشريعية تدعم أو تلزم تواجد النساء في مجالس الإدارة للمساهمة في تقليص الفجوة بين الجنسين في مجالس الإدارة.

كما يتطلب ذلك العمل على تحسين ممارسات حوكمة الشركات والشفافية بشكل عام، مع التركيز بشكل خاص على أداء مجالس الإدارة ووظائفها وإبرازها على مستوى الشركة والقطاع، وكذلك توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات غير المالية، مثل مراعاة الشركات للتنوع بين الرجل والمرأة في راس المال البشري، وفي الإدارة العليا، وفي مجالس الإدارة والإعلان عن أي مبادرات تقوم بها تلك الشركات في هذا المجال.

ويعتبر تمكين قياديات المستقبل من خلال التدريب والتوجيه وتنفيذ مبادرات التنوع بين الرجل والمرأة على مستوى الشركة وعلى مستوى القطاع ككل عاملا مهما في تطوير المهارات النسائية بشكل فعال ويساهم أيضا في خلق بيئة مناسبة لتقبل هذا التنوع الجندري، مع اهمية وجود مجموعات ملهمة ومحفزة من القيادات النسائية من خلال برامج إرشادية، حتى لو لم تكن ضمن إطار رسمي بين سيدات الأعمال في المناصب القيادية والنساء الأقل خبرة، ويعتبر ذلك ضروريا أيضا لتطوير الروابط الشخصية التي تسهم في ترشيح المرأة لعضوية مجالس الإدارة.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى ضرورة إيلاء أولوية لموضوع رفع مستوى الوعي العام بشأن قدرات المرأة والجدوى من تمثيلها في عضوية مجلس الإدارة، مثل تسليط الضوء على القيادات النسائية في المناصب القيادية وإبراز نجاحاتها، من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي، وتعريف الأجيال الشابة بقصص نجاحهن من خلال جلسات تعريفية وتحفيزية في المدارس والجامعات على مستوى المملكة قاطبة.

ما هي أهم منجزات ملتقى النساء العالمي في الأردن على صعيد التمكين الاقتصادي للمرأة، وكيف تنظرون لدور المؤسسات والجهات الداعمة للمرأة ومدى انخراطها في إيجاد حلول فعالة للتحديات التي تواجه المرأة.

يهدف ملتقى النساء العالمي في الأردن إلى دعم القيادات النسائية الديناميكية، وتشكيل شبكة اتصال بينهن لتبادل الخبرات والأفكار، والعمل على التأثير على مراكز صنع القرار لتعزيز الفرص أمام مشاركة المرأة في شتى الميادين وذلك لتعزيز دور المرأة في عملية التنمية الشاملة، وخدمة

مصالحها ومصالح الجهة التي تعمل فيها وتأهيلها لتبوء مراكز قيادية في المؤسسات والمجتمع.

تأسس الملتقى في الأردن عام 2003 بمبادرة كريمة من جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة / الرئيسة الفخرية للملتقى، ليكون بذلك أول فرع للملتقى العالمي في دولة عربية. ويضم الملتقى في الأردن حاليا في عضويته 51 سيدة ممن حقّقن إنجازات مهمة في القطاعين العام والخاص في المملكة.

وقد أطلق الملتقى منذ تأسيسه برنامج "تعزيز مهارات القيّادة والتعلم بالملازمة" (قمم (LEMP) والذي يهدف إلى تدريب السيدات من الطبقة الإدارية الوسطى في القطاعين العام والخاص من اللواتي يتمتعن بمهارات قيادية على أساس الجدارة والاحترافية والخبرات في قطاعات البنوك، التعليم، التمريض، القضاء، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والقطاع الحكومي، وعدة وزارات. وقد ساهم البرنامج في خلق فرص مهنية ومنابر تشبيكية للمشاركات من خلال تبنى الملتقى 30 سيدة أردنية سنوياً من قطاع معين لتأهيلهن للإدارة والقيادة. وقد شاركت اكثر من 200 سيدة أردنية من القيادات النسائية الناشئة في هذا البرنامج خلال الأعوام ال 18 الماضية.

ويعتبر الملتقى ان الشراكة بين المؤسسات الرسمية والخاصة حجر أساسي في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا للقيام بمهامها على أكمل وجه ضمن بيئة محفزة وداعمة. وقد ساهمت هذه الشراكات في تمكين النساء في المحافظات وخاصة الأقل حظا ممن لديهن مشاريعهن القائمة عبر التدريب والدعم المالي والتسويق اللازم بما يمكنهن للانتقال الى بُعد اخر في أعمالهن.

كما قام الملتقى بإطلاق العديد من المبادرات والجلسات الحوارية على مستوى وطني تتناول ضرورة دمج النوع الاجتماعي في عملية رسم السياسات وإعداد الموازنات لما له من أثر على استغلال الموارد بشكل سليم وفعال وله أثر ملموس الاقتصاد والمجتمع من خلال خطط عمل تنفيذية تشاركية. كما تم تسليط الضوء على الفروقات المبنية على النوع الاجتماعي ومظاهر العنف الاقتصادي ضد المرأة وأبرزها التمييز وعدم الأنصاف في الأجور مقارنة مع الرجال على الرغم من تساوي قيمة ونوع العمل. وقد أسهمت هذه المبادرات في زيادة الوعي العام عن اهمية تمكين المرأة اقتصادياً ودورها في الأسرة والمجتمع وسوق العمل وأهمية المساواة بين الجنسين، وتشجيع المؤسسات على تضمين عملها لسياسات تضمن وجود فرص متكافئة للموظفات والموظفين.

نور غازي جرار

الرئيس التنفيذي لسيتي بنك الأردن

جرار: محدودية مشاركة المرأة في صنع القرار تعني أن ما يقارب **50%** من الطاقة والابداع البشري الاردني لم يتم الاستفادة منه

هل تعتقدين بأن هنالك أي فروقات بين توجه البنوك الأردنية لتوظيف النساء مقارنةً مع البنوك الأجنبية والعالمية؟

بداية لكم جزيل الشكر على طرح موضوع في غاية الاهمية والذي اتمنى ان يكون لي به بعض المساهمة.

البنوك الاجنبية ومن ضمن معايير اداءها تضع معيار خاص بالتنوع والشمول Diversity and Inclusion.

فعلى سبيل المثال، نحن في مجموعة سيتي العالمية لدينا هدف الوصول الى تمثيل نسائي في المناصب القيادية والادارة الوسطى بحد ادنى 40% في عام 2021 ، ونقوم بالمتابعة الحثيثة لتطبيق الهدف ونشر الانجازات من خلال تقارير دورية وسنوية. ونسعى من خلال هذا الهدف الذي تم تحديده قبل بضعة سنوات

من تأهيل النساء للوصول للمناصب القياديه في تلك الفتره. ونحرص عند تعيين الخرجيين من وجود تنوع جندري يمثل المجتمع. كما يقوم البنك بتوسيع قاعدة المتنافسين للمواقع الادارية بحيث يكون هنالك تمثيل اعلى للنساء ذوات الخبرة والمقدرة على قيادة الاعمال وصياغة وتطبيق السياسات. كما ان البنك يحرص كل الحرص على وجود سيدات في اللجان التي تقوم باختيار الكفاءات للوظائف والذي من شأنه ان يخلق تنوع في الرأي والفكر وقدرة على توسيع دائرة الاختيارات. وتجدر الاشارة أن لدينا لجان وفرق مختلفة تعنى بشؤون المرأة والعائلة وتشكل احد المنابر الاختيارية لتطوير القيادات النسائية وتضم ذكور واناث كاعضاء وذلك لايمان البنك بان التغير المنشود يتطلب تظافر كل الجهود ودعم مباشر من الزملاء الذكور. ويعد التدريب عماد تطوير الكفاءات ومن ضمن البرامج التدريبة، يوجد هنالك برامج متخصصة للنساء لتطوير المهارات القيادة ومنح الفرصة لتبادل الخبرات.

واعتقد ان البنوك في الاردن - وبنسب متفاوته، قد بذلت بعض الجهد في هذا المجال لدرايتها بأهمية التعددية لدعم الاداء وخلق بيئة عمل منافسة وصحية، الا أنها قد تكون بحاجة لتحديد اهدافها وسياساتها المستقبلية فيما يتعلق بتوظيف المزيد من النساء واستراتجياتها لترقية النساء للمناصب الادارية العليا وزيادة تمثيلها في مجالس الادارة. والعمل على نشر اوسع لانجازاتها بهذا الخصوص ومشاركتها مع كافة الاطراف.

هل تعتقدين بضعف وجود النساء في المناصب الوظيفية القيادية في البنوك؟ وما هي العوائق التي قد تحول دون ارتفاع نسبة النساء في هذه المناصب؟

للأسف نعم، والدليل وجود سيدتان فقط كمديرات/رئيسات تنفيذيات للبنوك (احدهم بنك أجنبي) وعدد متواضع من السيدات في مجالس الادارة.

أعتقد أن أهم هذه العوائق حاليا قد يكون عدم وجود توجه عام نحو تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في المناصب الادارية العليا. لا بد أن تكون البداية في استخدام ومراجعة البيانات والاحصائيات للتعرف على مقدار الفجوة الجندرية وفي أي مرحلة وظيفية تتمركز ليتمكن متخذ القرار من العمل على اصلاحها من خلال خطط استراتيجية. حيث أن محدودية مشاركة المرأة في صنع القرار تعني أن ما يقارب 50% من الطاقة/الابداع البشري الاردني لم يتم الاستفادة منه.

ولا بد أن يكون للمؤسسات المصرفية خطط وأهداف واضحة لزيادة مساهمة النساء وتأهيلهم والمحافظة عليهم تبدأ من مرحلة الالتحاق بالبنك (بما فيها البرامج التدريبة internships) وضرورة منح عناية أكبر في تأهيل النساء في الادارة الوسطى حيث ان هذه الشريحة ستكون مستقبل القيادات في البنوك وغيرها. كما أن لوجود برامج التوجيه والرعاية Mentorship and Sponsorship الأثر الكبير في دعم الطاقات الشابة في القطاع سواء من النساء أو الرجال. كما أن تحقيق الاستقرار والتوازن الوظيفي/العائلي Work Life Balance يلعب دوراً كبيراً في استمرار المرأة في العمل وهذا قد يكون من خلال زيادة فترة إجازة الأمومة للنساء - وكذلك إجازة الأبوة للرجال. وأيضاً ايجاد برامج لاعادة دمج السيدات في سوق العمل بعد فترة انقطاع عن العمل. ولابد من وجود مراجعة موسعة للتشريعات والقوانين بحيث تضمن تحقيق هدف زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية.

هناك العديد من الدعوات التي تنادي بأهمية زيادة نسب النساء في مجالس الإدارة، فما هو رأيكم بهذا الموضوع، وما هي الفوائد التي قد تحققها البنوك في حال ارتفاع نسب النساء في مجالس الإدارة.

أنا بالتأكيد من المناصرين لمثل هذه الدعوات لأنه يوجد لدينا نساء مميزات استطعنَ رغم كل التحديات من الابداع والتميز. كما أن الدراسات العالمية أثبتت أهمية مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وأن التجربة العملية العالمية برهنت على أن الشركات التي لديها تمثيل نسائي أكبر - ويتجه نحو المناصفة الجندرية - تكون ذات ربحية وحوكمة أعلى ومقدرة متقدمة على ادارة المخاطر.

> الشركات التي لديها تمثيل نسائي أكبر تكون ذات ربحية وحوكمة أعلى ومقدرة متقدمة على ادارة المخاطر

كما أن التوجه لزيادة مساهمة المرأة في القطاع المصرفي وتدرج النساء للمواقع القيادية من شأنه أن يخلق Talent Pool يمكن الرجوع اليه لاختيار سيدات في مجالس الادارة. فالعملية متكاملة ولا بد أن تكون جزء من استراتيجية شاملة وواضحة يكون الجميع ملتزم بتطبيقها.

ما التحديات والمعوقات الرئيسية لتمكين مشاركة المرأة في القطاع المصرفي؟

حسب آخر احصائية لدي، فان مساهمة المرأة في القطاع المصرفي تمثل حوالي 35% وهي افضل من مساهمة المرأة في الاقتصاد بشكل عام والتي تبلغ حوالي 15%. إن لدى القطاع المصرفي الفرصة للبناء على هذا المنجز من خلال المحافظة على هذه النسبة والسعي لزيادتها حتى تبلغ 50% - التمثيل المجتمعي. أنا أعتقد أن التحدي يكمن في المحافظة على النساء العاملات Retaining وتشجيعهم وتطويرهم لكي يحصلوا على وظائف ادارية عليا. وكما أسلفت، قد يكون هذا من خلال تمديد إجازة الأمومة والأبوة لكل من النساء والرجال. على سبيل المثال، في سيتي بنك الاردن قمنا مجددا بمراجعة اجازات الامومة والابوة من خلال منح 16 أسبوع كإجازة أمومة للنساء و4 أسابيع إجازة أبوة للرجال. إن هذه الإجازة وخصوصاً للرجال من شأنها أن تخلق توازن مجتمعي وقدرة على زيادة مشاركة المرأة سواء كانت في القطاع المصرفي أو غيره وتعد جزءا من مساهمتنا لتمكين الاسرة. كما أن البرامج التي تسمح باعادة دمج المرأة بعد الانقطاع عن العمل من شأنها زيادة مساهمة المرأة. وأيضاً هنالك حاجة لمراجعة شاملة ومستمرة لكافة القوانين لتمكين زيادة مساهمة النساء في سوق العمل.

> مساهمة المرأة في القطاع المصرفي تمثل حوالي 35% وهي افضل من مساهمة المرأة في الاقتصاد بشكل عام

كيف يمكن زيادة مشاركة المرأة في القطاع المصرفي؟

من خلال وجود توجه عام وأهداف قابلة للقياس تمكن من زيادة مساهمة المرأة لا سيما في المواقع الادارية العليا ومجالس الادارة. سيخلق وجود النساء في المناصب الادارية العليا فرصة لاحقة للتعيين في مجالس الادارة. يجب أن يكون هذا ضمن استراتيجية واضحة وشفافة ومنشورة تبين الرغبة والقدرة لكل بنك على دعم كوادره النسائية. ويمكن أيضاً منح حوافز للمؤسسات المصرفية التي تلتزم وتحرص على زيادة تمثيل ودمج النساء.

هل البيئة المصرفيّة بيئة حاضنة ومشجعة للمرأة للعمل في البنوك؟

بالتأكيد. القطاع المصرفي يتمتع ببيئة عمل راقية وملائمة ومريحة للجميع. إلا أنه بحاجة للتركيز على التمثيل النسائي خصوصاً في الدرجات العليا ومجالس الادارة لزيادة فاعليته ولأنه يعد انموذج لغيره من القطاعات. كما أن زيادة مشاركة المرأة في القطاع المصرفي من شأنه زيادة الاشتمال المالي حيث أن النساء والرجال المصرفيين مجتمعين يمكنهم التفكير بصورة مبتكرة اكثر تمكن من تطوير المنتجات والخدمات التي من شأنها استقطاب فئة كبيرة من الشعب لا تتعامل مع البنوك حتى تاريخه.

> القطاع المصرفي يتمتع ببيئة عمل راقية وملائمة ومريحة للجميع

هل هنالك تجارب دولية حول وجود حدود دنيا لنسب النساء في مجالس الإدارة والإدارة العليا والوظائف القيادية في البنوك؟

يوجد هنالك تجارب عالمية عديدة بخصوص زيادة تمثيل النساء والتي قد تختلف ما بين الكوتا (soft and hard quota) والأهداف القابلة للقياس والافصاح وغيرها. ولكن ما يبدو الاجماع عليه، بأن مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار ذا أهمية اذ أنه يعظم العوائد بكافة أشكالها. كما أن الفكر السائد عالمياً يدحض التفكير القديم المبني على وجود معادلة عكسية بين زيادة تمثيل المرأة وبين الانتاجية/الربحية والدليل تهافت المؤسسات العالمية الكبرى القائمة على اساس الربحية على استقطاب وبناء الكفاءات النسائية وسن اسس التعامل التي تضمن الوصول للتمثيل العادل.

إن لدينا فرصة ممتازة لاعادة اخراج موقف أردني مميز وبحيث يتم العمل على ذلك ضمن خطة استراتيجية شاملة وممكنة تساعدنا على تخطي عنق الزجاجة واغلاق الفجوة الجندرية، لا سيما في المناصب العليا ومجالس الادراة في القطاع البنكي.

مي أبو السمن
رئيس ومؤسس جمعية المرأة في صنع القرار
(Women on Boards - Jordan)

أبو السمن: لعبت البنوك دوراً حاسما وأساسياً في تعزيز الاستقرار الاقتصاديّ للمملكة في ظل جائحة كورونا

هناك جهود مكثفة محلياً وعالمياً ومن قبل مختلف المؤسسات والمنظمات التي تعنى بشأن المرأة لمساعدة النساء في تجاوز التداعيات التي تركتها جائحة كورونا. وخصوصاً أن الكثير من التقارير بينت أن تأثر النساء كان أكثر بكثير من تأثر الرجال، وأن الجائحة جاءت لتضيف مشاكل جديدة للمشاكل السابقة التي كانت تواجه النساء، وخصوصاً في ظل وجود فجوة جندرية كبيرة في المشاركة الاقتصادية وعدم تكافؤ الفرص وغيرها.

هل لك أن تحدثينا عن أهم الأثار التي تركتها الجائحة على النساء تحديداً؟

كان من المتوقع أن يكون عام 2020، الذي يحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمنهاج عمل بيجين، عاما حاسما في تحقيق المساواة بين الجنسين. وبدلا من ذلك، ومع انتشار جائحة كوفيد-19، باتت حتى المكاسب المحدودة التي تحققت في العقود الماضية معرضة لخطر الانتكاس. فهذه الجائحة تعمّق أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، وتكشف ما يشوب النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من مواطن ضعف تزيد بدورها من آثار الجانحة.

وفي جميع المجالات، من الصحة إلى الاقتصاد، ومن الأمن إلى الحماية الاجتماعية، تتفاقم آثار جائحة كوفيد- 19 بالنسبة للنساء والفتيات لمجرد كونهن إناثاً.

ما هو تقييمكم للجهود المبذولة لحماية المرأة من تداعيات الجائحة محلياً وعالمياً، وماهي الحلول التي تقترحينها لمساعدة النساء تجاوز في المرحلة الحالية؟

ينبغي لكل خطة استجابة لجائحة كوفيد19-، ولكل حزمة تدابير وميزانيات تخصص موارد للتعافي منها، أن تعالج الآثار الجنسانية لهذه الجائحة. وهذا يعني ما يلي: (1) إدماج النساء والمنظمات النسائية في صميم تدابير الاستجابة لجائحة كوفيد19-؛ (2) تحويل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر المجحفة إلى اقتصاد رعاية جديد شامل للجميع ويعمل لصالح الجميع؛ (3) تصميم خطط اجتماعية - اقتصادية مع التركيز المتعمد على حياة النساء والفتيات ومستقبلهن.

إن منح النساء والفتيات أهمية محورية في الاقتصاد سيكون دافعا عميقا إلى تحقيق نتائج أفضل وأكثر استدامة في مجال التنمية لفائدة الجميع، ويدعم الانتعاش بسرعة أكبر، ويوفر لنا أساسا راسخا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

> منح النساء والفتيات أهمية محورية في الاقتصاد سيكون دافعا عميقا إلى تحقيق نتائج أفضل وأكثر استدامة في مجال التنمية لفائدة الجميع

هناك العديد من الدراسات التي أكدت بأن زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة يزيد من معدلات النمو الاقتصادي فما هو تصوركم لهذه العلاقة في الأردن وخصوصاً في ظل ضعف انخراط النساء في الأنشطة الإنتاجية وتركزها الأكبر في الأنشطة الخدمية؟

الأثر الاعظم على النساء في ظروف الجائحة هو فقدان الوظائف. إذ تتوقع "الإسكوا" أن تخسر المنطقة العربية 1.7 مليون وظيفة على الأقل في عام 2020 نتيجة جائحة كورونا، بينها ما يقارب سبعمئة ألف وظيفة تشغلها النساء.

ولكون مشاركة النساء في القوى العاملة بالمنطقة العربية تبلغ ما يقارب 20%، فإن نسبة خسائرهن للوظائف ستتعدى ضعف نسبة خسائر الرجال.

وقد يكون القطاع غير الرسمي الأكثر عرضة للخسائر. ولأن 62% تقريبا من النساء العاملات في المنطقة العربية يعملن بهذا القطاع، فإنهن سيتكبدن الخسائر بشكل غير متوازن.

تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من النساء في الأردن عدداً من التحديات، فما هي برأيكم أهم تلك التحديات وكيف يمكن التصدي لها وهل تختلف طبيعة تلك التحديات داخل العاصمة عن باقي المحافظات؟؟

حسب البحوث التي أجريت في الأردن من قبل مؤسسات دولية مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لقد تركت الأزمة أثراً بالغاً على المنشآت الصغيرة جداً والمشاريع المنزلية. فالكثير منها يفتقد أي احتياطات نقدية، وموارد وأصول مالية، ولا يستطيع الحصول على قروض لمواجهة الأزمة. وتركز معظم تدابير الحكومة حالياً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة. لذا، يوصي التقرير باتخاذ تدابير تستهدف المنشآت الصغيرة والبالغة الصغر في القطاع غير المنظم لضمان حماية الأضعف منها.

فقد واجه جميع المنشآت المشاركة في الدراسات تحديات كنقص السيولة النقدية، وضعف العرض والطلب، وتوقف سلاسل التوريد بسبب تدابير مواجهة الوباء. وينطبق هذا الوضع على جميع المشاريع ضمن هذه الفئة وفي جميع المحافظات، فالتدابير الحكومية تنطبق على الجميع دون استثناء.

ما هو تصوركم للدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي في الأردن لزيادة وتمكين المرأة اقتصادياً؟

لعبت البنوك دوراً حاسما وأساسياً في تعزيز الاستقرار الاقتصاديّ للمملكة في ظل جائحة كورونا، والبنك المركزيّ كان المبادر الأول بهذا التحرك على الصعيد الرسميّ من خلال إجراءات وحوافز ماليّة قدمت في بداية الجائحة، وفرت الأرضية الخصبة لتحرك القطاع المصرفيّ للحد من تداعيات الوباء.

> الجائحة أظهرت متانة القطاع المصرفيّ من حيث قوته الماليّة وقدرته على التعامل بمرونة عالية وثبات مع أي مستجدات طارئة

الجائحة أظهرت متانة القطاع المصرفيّ من حيث قوته الماليّة وقدرته على التعامل بمرونة عالية وثبات مع أي مستجدات طارئة، دون أن يترك آثارا سلبيّة على القطاعات المختلفة، فقد كان حبل النجاة الرئيسيّ للكثير منها، من خلال حزم الإجراءات المتناسقة والمتكاملة التي اتخذت في الفترة الأخيرة.

القطاع المصرفيّ مارس دوره الاقتصاديّ المعهود والطبيعي في ظل أزمة كورونا فقد استمرت عمليات التحويل المصرفيّ من وإلى المملكة بسلاسة عالية جداً ودون وجود أيّ ظواهر تراجع في ذلك.

> تصدر القطاع المصرفيّ القطاعات الوطنيّة التي تكاتفت لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

بالأرقام الرسميّة فقد تصدر القطاع المصرفيّ القطاعات الوطنيّة التي تكاتفت لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، حيث قامت البنوك بضخ تمويل إضافي في الاقتصاد عبر رفع التسهيلات الائتمانيّة الممنوحة بقيمة 1618 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من العام 2020، كما بادرت بتأجيل

أقساط قروض الأفراد بقيمة إجمالية بلغت 800 مليون دينار خلال نفس الفترة.

من ناحية أخرى، قامت البنوك بتنفيذ برنامج البنك المركزيّ لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والبالغة قيمته 500 مليون دينار، حيث تم منح 450 مليون دينار استفاد منها 4922 شركة صغيرة ومتوسطة، منها 178 مليون دينار لتمويل رواتب أكثر من 84 ألف موظف، في حينقامت بتمديد فترة السماح للمستفيدين من هذا البرنامج حتى نهاية العام 2021.

كما تم منح 237 مليون دينار من خلال برنامج البنك المركزيّ لدعم وتمويل القطاعات الاقتصاديّة استفاد منها 271 شركة، وتم تخصيص 61 مليون دينار منها لتمويل رواتب أكثر من 47 ألف موظف.

وبالتوازي، قامت البنوك بتأجيل أقساط وإعادة هيكلة وجدولة تسهيلات الشركات التي تأثرت بتداعيات الجائحة وبقيمة تجاوزت 3 مليارات دينار، كما مَوّلت البنوك الخزينة الأردنيّة

ما هو تقييمكم لأداء المنظمات الداعمة للمرأة من حيث قدرتها على تطوير القدرات الفنية والمالية والإدارية للنساء في المملكة، وهل نجحت تلك المنظمات في إيجاد مشاريع نسائية نوعية ومتميزة قادرة على البقاء والنمو والاستقرار، وما هي أهم نقاط الضعف التي تعترض عمل تلك المنظمات؟

تواجه المنظمات النسائية منذ فترة طويلة تحديات عدة أهمها الاقتصادية والاجتماعية... ولم تلق الدعم الحكومي رغم أنها تعد قوى داعمة للجهات الحكومية في رفع الوعي لدى النساء الأردنيات وخاصة في المناطق النائية والمهمشة وتدريبهن لإقامة مشاريع انتاجية لذلك وللأسباب السابقة فان المنظمات النسائية لم يكن لها دورا فعالا ولم تترك الأثر الذي كان من المفروض أن يكون لها.

بالإضافة الى أن هذه المنظمات وعلى رأسها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لم يستفدن من العمل عن بعد وهو حسب اعتقادي أحد أهم مكاسب الكورونا وهو المطلب الذي كنا كمنظمات نسوية نطالب به منذ عشرين عاما. فالعمل عن بعد يوفر فرص العمل المرن للمرأة الحامل والعمل من البيت والعمل نصف نهار الخ.. لذلك حسب اعتقادي فان هذه المنظمات فشلت في استغلال الفرص المتاحة في زمن الكورونا ولم تقم بالدور المناط بها كما يجب.

المؤسسة التي تمثلينها (WOB) تستهدف تعزيز تواجد المرأة في مجالس الإدارة، فهل تعتقدون بأهمية وجود حدود دنيا للنساء في مجالس الإدارة أم من الأفضل تركها للمعايير التنافسية الاعتيادية، وما هي النسب التي تعتقدون بانها مناسبة، وما هي أبعاد وجود المرأة في المجلس على الأداء العام للشركات؟

أعتقد أن فرصة الكوتا للنساء الأردنيات تحت قبة البرلمان كانت هي الحل للخروج من النفق المظلم للمرأة وأصبح تمثيلها في البرلمان حق مكتسب وبدعم من الشعب الأردني الذي بدأ يؤمن بالمرأة وأوصلها الى البرلمان تنافسا وليس كوتا.

وبالتالي فأنا أؤمن أن وجود كوتا للمرأة في مجالس الادارة خطوة أساسية في تصحيح مسار ضعف وجود المرأة في هذه المجالس ومن ثم لا مانع من الغاء مبدأ الكوتا والتي هي رافعة أساسية لحق النساء في الوصول الى المواقع القيادية لإحداث تغيير في وجهة النظر الذكورية ووصول النساء المتميزات الى هذه المواقع و المشاركة في العمل المصرفي بكفاءة و تميز.

وجود كوتا للمرأة في مجالس الادارة خطوة أساسية في تصحيح مسار ضعف وجود المرأة في هذه المجالس

اخبار الجمعية

المحروق: المتانة المالية للبنوك تؤكد سلامة القطاع المصرفي

أكد مدير جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق، أن مؤشرات المتانة المالية للبنوك تؤكد على سلامة وقوة القطاع المصرفي وقدرته على التعامل مع تداعيات الجائحة.

وأشار إلى ان نسبة كفاية راس المال بلغت 17,93 بالمئة في النصف الأول من عام 2020، فيما وصلت نسبة السيولة 129 بالمئة، نسبة الديون غير العاملة 4,5 بالمئة.

وبين المحروق في تصريح لصحيفة الرأي ان نسبة التغطية مرتفعة وان المخصصات تغطي 68% من الديون غير العاملة، لافتا الى ان الجزء غير المغطى لا يشكل سوى 7.3% من حقوق مساهمي البنوك.

وبين أن انخفاض مؤشرات الربحية للبنوك ناتج عن تأثير وتداعيات الجائحة على الاقتصاد، مشيرا الى صافي الربح بعد الضريبة في النصف الأول من العام الماضي بلغ 165.4 مليون دينار.

وأشار الى أن توقعات ارتفاع نسب التعثر وما قابله من قيام البنوك بزيادة المخصصات لمواجهة أي تعثر محتمل من المخصصات الإضافية، منوها ان هذه الزيادة التي تدعم قدرة البنوك على امتصاص أي زيادة في الديون غير العاملة وهو ما يساعد في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي الأردني.

وقال المحروق ان التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم شكلت نسبة 91.2 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

وأكد المحروق على دور القطاع المصرفي الأردني خلال جائحة كورونا من خلال إجراءات تضمنت ضخ تمويل إضافي في الاقتصاد وتأجيل أقساط قروض الأفراد وتنفيذا برامج وتوجهات البنك المركزي بتمديد فترة السماح وخفض أسعار الفائدة على القروض، ولاحظ ان هذه الإجراءات شملت هيكلة وجدولة قروض القطاعات المتضررة.

وقال ان قوة البنوك تصب في قوة الاقتصاد والمساهمة في الحفاظ على استمرارية عمل الاقتصاد ودعم المسؤولية المجتمعية للبنوك، مؤكدا مساهمة القطاع المصرفي في الاستقرار المالي والنقدي، لافتا الى ان البنوك تملك بنية تكنولوجية متطورة وآمنة للبنوك.

وذكر المحروق أن مؤشرات العمق المالي للقطاع المصرفي تظهر الحجم الكبير نسبياً للقطاع المصرفي بالمقارنة مع الاقتصاد الأردني.

وأضاف هذا الأمر ما يعكس عمق القطاع المصرفي وأهميته النسبية الكبيرة

ولفت الى ان هذه المؤشرات تظهر بحسب إجمالي موجودات البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الودائع لدى البنوك بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يخص توزيع الودائع حسب نوع العملة قال ان المؤشرات تظهر استقرارا واضحا في نسبة الودائع بالعملات الأجنبية خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 مقارنةً مع نهاية عام 2020، ما يعني عدم حدوث أي عمليات دولرة ذات أهمية.

جمعية البنوك تنظم ورشة عمل حول الإطار القانوني والتنظيمي للشهادة المشفوعة بالقسم أمام الكاتب العدل

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع المجلس القضائي الأردني / الأمانة العامة ورشة عمل بعنوان "الإطار القانوني والتنظيمي للشهادة المشفوعة بالقسم أمام الكاتب العدل" وذلك يوم الخميس الموافق 6 أيار عبر تقنية الاتصال المرئي. (Zoom)

وهدفت الورشة لتوضيح الجوانب القانونية والتنظيمية لاستخدام الشهادة المشفوعة بالقسم أمام الكاتب العدل وبيان أهميتها وما توفره من ميزات تتعلق بتوفير الوقت والجهد وتقصير مدة التقاضي.

ويشير المفهوم القانوني للشهادة المشفوعة بالقسم إلى إعطاء الحق للخصوم في الدعاوى المنظورة أمام القضاء في حال كان من ضمن بيناتهم (شهادة الشهود) أن يقوموا بتقديم شهادة خطية من الشاهد / الشهود منظمة أمام كاتب العدل تتضمن تفاصيل الشهادة وذلك عوضاً عن حضور الشاهد / الشهود للإدلاء بالشهادة أمام المحكمة.

وللعلم، فأن تقديم الشهادة المشفوعة بالقسم للشهود في الدعاوى المنظورة أمام القضاء عوضاً عن حضورهم للإدلاء بالشهادة أمام المحكمة من شأنه تسريع إجراءات التقاضي وتبسيطها، نظراً لأن ذلك يختصر عدد الجلسات التي يدلي بها الشهود بشهادتهم وعدد الجلسات التي تؤجل لعدم حضور الشهود، إضافة لاختصار الوقت الذي يستغرقه دعوة الشهود وتبليغهم.

وافتتح الورشة الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك، وحاضر فيها القاضي السيد علاء مدانات مدير وحدة الاتصال والإعلام لدى الأمانة العامة للمجلس القضائي، والقاضي السيدة دانا ساغة رئيس قسم التطوير المؤسسي، وشارك في الورشة عدد كبير من المدراء والمسؤولين القانونيين في الدوائر القانونية في البنوك.

جمعية البنوك تشارك في جلسة نقاشية عن "دعم وصول المرأة إلى التمويل في عالم ما بعد كوفيد-19"

شاركت جمعية البنوك في الأردن في الجلسة نقاشية التي نظمها نظم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD عن "دعم وصول المرأة إلى التمويل في عالم ما بعد كوفيد-19" وذلك بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، وبحضور ما يقارب 140 شخص، وذلك يوم الأربعاء الموافق 2021/4/7 عبر تقنية الاتصال المرئي (Zoom).

وقال الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي خلال كلمته الافتتاحية للجلسة النقاشية بأن جائحة كورونا أثرت على كافة فئات المجتمع وخصوصاً الإناث، خصوصاً مع تزايد مسؤولياتهم داخل المنزل وطبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم داخل الأسرة. وأشار فريز إلى دور البنك المركزي في دعم ومساعدة المرأة خلال فترة الجائحة، مشيراً بذات الوقت الى استراتيجية الشمول المالي والمحور الرئيسي ضمن الاستراتيجية والمتضمن لتعزيز دور المرأة وتمكينها، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد المحلي.

وأشار فريز إلى أثر جائحة كورونا على مستويات البطالة في المملكة، وتحديداً ارتفاعها بين الإناث بشكل أكبر من الرجال، مضيفاً أن تعزيز دور المرأة اقتصادياً سوف يزيد من القدرة على التعافي بشكل أسرع وأعمق.

ونوه أيضاً إلى الدراسات التي تشير إلى أن زيادة دور المرأة في العملية الإنتاجية سوف يساهم في تسريع وتيرة النمو وبنسبة تقارب 47%.

ولفت فريز إلى أن تمكين المرأة في المجتمع يكمن في تمكينها اقتصادياً واعتمادها على الذات لتحقيق الدخل وبالتالي يصبح دورها فاعل بشكل أكبر.

وتطرق فريز إلى موضوع الثقافة المالية حيث تم تخصيص جزء كبير من البرامج والمناهج حول موضوع تثقيف المرأة مالياً والفرص التي بمقدورها خلقها واستحداثها، حيث احتل هذا الموضوع رأس الأولويات ضمن المواضيع التي طرحت في خطة الاشتمال المالي وجدول الأعمال المتعلق باجتماعاتها.

وبين أن عدد المقترضات من البنوك يقدر بحوالي 220 ألف امرأة من أصل 1.1 مليون حصلن على قروض التجزئة، أما فيما يتعلق بالإيداع فهناك ما يزيد عن

1.3 مليون امرأة مودعة من أصل 3.6 مليون بنسبة وبنسبة تبلغ 35%. وبالعودة إلى موضوع الجائحة.

وأشار فريز إلى ان حوالي 4 مليون دينار بمجموع 126 مشروع قد تم توجيهها إلى المرأة خلال جائحة كورونا، منوها إلى ان هذه الأرقام تعتبر ومتواضعة.

وتطرق فريز إلى جانب آخر من تمكين المرأة وهو تمكين المرأة في عملية صنع القرار، مؤكداً على التشجيع المستمر لوجود المرأة في مراكز صنع القرار ومجالس الإدارة والأثر الذي تتركه هذه المشاركة في زيادة الربحية والنمو في البنوك وشركات المساهمة العامة على حد سواء. وأضاف أن أكثر من 51% من موظفي البنك المركزي الأردني هم من النساء وأن ما نسبته 33% يشغلن مناصب في الإدارة العليا.

وختم فريز كلمته بالحديث حول التحضيرات الجارية لإطلاق مشروع بالشراكة مع شركات التمويل متناهية الصغر لتخصيص 20 مليون دينار كقرض من البنك الدولي ليتم إعادة إقراضه الى هذه الشركات بالتعاون مع البنك المركزي الأردني بفائدة تراوح الـ 5% لمدد وفترات سماح مريحة ومعقولة وبضمان الشركة الأردنية لضمان القروض.

من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم خليل السالم خلال كلمته في افتتاح أعمال الجلسة على أهمية الدور الفعال للشمول المالي للمرأة، مضيفاً أن موضوع الضمانات المطلوبة منهن تشكل صعوبة وهي من أهم التحديات التي تواجه النساء ومن أهم المواضيع التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، داعياً لضرورة إيجاد حلول لهذا الجانب.

وأشار إلى أن عملية اتخاذ القرار يجب ان يتم تصميمها بشكل يضمن اشراك المرأة فيها وأن تتضمن تسهيل الوصول الى التمويل، مشيراً إلى أن نسبة تسديد النساء للقروض والالتزامات هي بشكل عام أعلى من الذكور، وأن النساء من الفئات التي تقوم بالادخار بشكل أفضل.

وأضاف السالم أن تأثير الجائحة كورونا كان على كل القطاعات على الرجال والنساء على حد سواء، مؤكداً على ضرورة العمل على تخفيف نسب البطالة من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ينخرط فيها عدد كبير من النساء، بالتزامن مع دور القطاع المالي بدعم تمكين المرأة من خلال توفير منتجات وخدمات خاصة بهم تسهل عملية تمكين المرأة في المجتمع وسوق العمل، حيث إن النساء لهم دور ملموس في حل مشكلة البطالة وزيادة النمو الاقتصادي.

وبين السالم أن جمعية البنوك سوف تقوم خلال الفترة المقبلة بمبادرة لتعزيز الثقافة والتعليم المالي للمرأة والشباب والذي بدوره سيزيد من الشمول المالي للمرأة، والعمل على إيجاد حلول للتخفيف من الضمانات للمشاريع التي تقودها النساء لأن المخاطر قد تكون أقل ونسبة القروض المتعثرة سوف تكون أقل أيضاً.

وفيما يتعلق بالأرقام المتعلقة باستفادة المرأة من برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتأثرة بجائحة كورونا فقد أشار إلى أن هذه الأرقام تعتبر متواضعة إذ بلغت حوالي 4 مليون دينار من أصل 500 مليون دينار، مؤكداً على أن القطاع المصرفي وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني سوف يعمل على زيادة حجم هذه القروض.

من جهته أشار مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق خلال مشاركته بأحد محاور الجلسة إلى محورين أو انطباعين رئيسيين، الأول وهو أن الوصول إلى البنوك التجارية قد يساعد الشركات الناشئة التي تديرها النساء وذلك لأن الإجراءات والخطوات التي تتبعها البنوك التجارية هي إجراءات متقدمة ومدروسة وتساعد الشركات الناشئة في الحصول على مشاريع ناجحة.

وتطرق المحروق إلى موضوع التوصيات غير المالية فيما يتعلق ببرامج المرأة والتي تقدم من قبل البنوك، مشيراً إلى أن نجاح هذه البرامج لا يقتصر فقط على التمويل، بل أيضاً على الخدمات غير مالية.

ولفت الدكتور المحروق إلى جانب مهم وهو إخفاق عدد من الشركات الناشئة خلال السنوات الأولى والمرتبط بالمشاكل الإدارية وليس فقط الوصول الى التمويل، والجانب الآخر الذي أشار اليه المحروق هو بأن النساء يفضلون الحصول على التمويل من شركات التمويل المتناهية الصغر أكثر من البنوك التجارية، وذلك يعود إلى العقبات التي تواجه النساء بالحصول على التمويل من قبل البنوك وبشكل أكبر من شركات التمويل المتناهية الصغر.

وعلل ذلك بأن دراسة المشروع والتفاصيل المتعلقة به هو ما يسبب بعض التأخير مقارنة بشركات التمويل الأخرى، مشيرا إلى ان الإجراءات التي تتخذها جمعية البنوك لإيجاد منصة تتعلق بالاشتمال المالي، حيث تم مناقشة هذا الموضوع مع عدد من المنظمات الدولية، والمواد التي سوف تتضمنها هذه المنصة والتي تتعلق بالاشتمال المالي والتي من الممكن الوصول إليها من قبل الشباب والنساء على حد سواء.

واختتم المحروق مشاركته بالتطرق إلى موضوع مشاركة المرأة اقتصادياً والتي لا تتجاوز 14% في الاقتصاد الأردني وهي تعتبر نسبة متواضعة بالنظر إلى معدل النسبة في الشرق الأوسط. منوهاً إلى العلاقة الإيجابية بين الوصول إلى التمويل ومشاركة المرأة اقتصادياً.

من جانبها، قالت السيدة ناديا السعيد مدير عام بنك الاتحاد خلال مشاركتها في فعاليات الجلسة بأن نسبة التعليم للنساء تبلغ 88% (نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الثانوية) في الأردن وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالدول المحيطة أو العالمية على حد سواء، مشيرة في ذات الوقت إلى تدني نسبة مساهمة المرأة الاقتصادية والتي تبلغ 14% فيما تبلغ في منطقة الشرق الأوسط هي 24%.

وأضافت السعيد أن بنك الاتحاد قرر أن يكون جزءاً من الحل وأن يتصرف وفقاً لذلك، حيث إن بنك الاتحاد يدعم تمكين المرأة وأن كادر البنك يتألف مما مجموعه 50% من النساء، و20% من الإدارة من النساء.

وزادت ان سياسات البنك تقوم على المساواة بين الجنسين في كافة المعاملات والإجراءات، مما ساهم بنجاح البنك، مضيفةً بأن البنك كان من أوائل البنوك التي استحدثت برنامج خاص للسيدات وهو برنامج شروق للسيدات في العام 2014 حيث يساهم هذا البرنامج في تمكين المرأة ومساعدتها على تحقيق أهدافها وطموحاتها، إلى جانب شراكة البنك مع عدد من اللاعبين الرئيسيين في النظام الاقتصادي والمتعلق بتمكين المرأة مثل جمعية سيدات الأعمال وجمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن وغيرها.

وتطرقت أيضاً إلى ضرورة مواجهة مشكلة البطالة التي تعاني منها المملكة وخصوصاً بأنها مرتفعة لدى الإناث مقارنة بالذكور، خصوصاً بان جائحة كورونا قد أضافت عبئاً إضافياً على النساء إلى جانب البطالة مثل تنامي مسؤوليات المرأة في المنزل وخصوصاً عبء التعليم عن بعد على سبيل المثال لا الحصر.

جمعية البنوك في الأردن تصدر النشرة المصرفية الشهرية لشهر أيار

أصدرت جمعية البنوك في الأردن النشرة المصرفية الشهرية لشهر أيار من عام 2021، والتي تتضمن خلاصة لأهم المؤشرات الاقتصادية والمصرفية الأردنية وتطوراتها لآخر تاريخ متوفر.

واشتملت النشرة على أبرز المؤشرات الاقتصادية الأردنية وفقاً لآخر بيانات متوفرة. إلى جانب المؤشرات الرئيسية للبنوك العاملة في الأردن ومؤشرات العمق المالي للقطاع المصرفي، بالإضافة إلى أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة ومؤشرات الربحية للبنوك العاملة في الأردن.

وتضمنت النشرة أيضا على أهم إحصائيات المحافظ الإلكترونية وإحصائيات نظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونياً.

جمعية البنوك تعقد لقاءً تعريفياً بمركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية لقاءً تعريفياً بمركز الوساطة والتحكيم التابع لاتحاد المصارف، وذلك يوم الأربعاء الموافق 5 أيار 2021 عبر تطبيق زووم وبحضور مدراء الدوائر القانونية في البنوك الأعضاء.

واستهدف اللقاء التعريف بمركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية، وبيان دوره وميزات اللجوء إليه للتحكيم من قبل البنوك الأردنية لحل النزاعات المصرفية التي قد تنشأ بين البنوك أو مع أي جهات أخرى.

ويأتي انعقاد هذا اللقاء في إطار التعاون القائم بين جمعية البنوك في الأردن وبين مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية، حيث سبق وأن وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم في نهاية العام الماضي مع مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية، تهدف لتعزيز أوجه التعاون والعمل المشترك بين الجمعية ومركز الوساطة، بما في ذلك قيام الجمعية بالتعريف بهذا المركز وإبراز أهميته ودوره في التحكيم بين البنوك، وتعريف البنوك بالقواعد والإجراءات المعمول بها في المركز.

وتضمنت المذكرة تعاون الفريقين لإقامة اللقاءات والمؤتمرات والدورات التدريبية والفعاليات المشتركة، مع منح الجمعية والبنوك الأعضاء فيها امتيازات وتسهيلات خاصة للمشاركة في المؤتمرات والمنتديات التي يقيمها مركز التحكيم.

وشكر أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح خلال كلمته الافتتاحية أسرة جمعية البنوك في الأردن على دعمها ومساعدتها في عقد الاجتماع، كما شكر الحضور من مدراء الشؤون القانونية في البنوك العاملة في الأردن.

وبين فتوح أن الهدف من الجلسة هو إبراز مدى أهمية الوساطة والتحكيم في معالجة القضايا المصرفية، وبيان دور إدارات الشؤون القانونية في المصارف لحماية حقوق ومصالح المصارف والمؤسسات المالية، مشيراً أن ثقافة التحكيم أصبحت أسلوباً مهماً للبلدان التي تسعى إلى زيادة النموّ الاقتصادي، واجتذاب رؤوس الأموال، خصوصاً وأنّها أصبحت الوسيلة الفضلى لفضّ النزاعات، إذا ما توفّرت فيها عوامل السرعة والثقة والمعرفة.

وأضاف فتوح "مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية فتح أبوابه ليكون وسيطاً وحكماً بين المصارف، وليوفّر لهم الكثير من الوقت والمال، وليؤمّن لهم المنصّة التحكيمية الموثوقة والمتخصّصة لتسوية كافة المنازعات المصرفية، ولدينا كلّ الثقة بالمحكمين العرب لدى مركز الوساطة والتحكيم المعتمدين دولياً الذين سيؤمّنون العدالة وإحقاق الحقّ".

وبين أن مركز الوساطة والتحكيم هو في طور انطلاقته الفعلية ويحصل على الملفات التحكيمية الخاصة بالمصارف العربية من خلال جمعيات واتحادات المصارف في الدول العربية ليكونوا أساس هذا المركز وشركائه في إنجاح الثقافة التحكيمية بين المصارف، مبيناً أن الاتحاد وقع عقود شراكة مع جمعية البنوك في الأردن واتحاد مصارف الكويت واتحاد بنوك مصر، وأن العمل جاري على توقيع عقود شراكة مع باقي الجمعيات المصرفية العربية.

من جانبه شكر مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق اتحاد المصارف العربية لدوره المميز وتعاونه المستمر مع جمعية البنوك في الأردن والحرص على النهوض بالقطاع المصرفي العربي وتطوير أداءه، كما شكر ممثلي البنوك الأعضاء المشاركين في اللقاء.

وبين المحروق أن أهداف جمعية البنوك تتمحور حول الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

وبين أن الجمعية عملت خلال مسيرتها الطويلة التي تجاوزت أربعون عاماً على تحقيق هذه الأهداف سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع جهات محلية وإقليمية أو دولية ومنها اتحاد المصارف العربية والذي يأتي في مقدمة المؤسسات الشريكة. وأضاف المحروق أن إقامة مركز تحكيم بين البنوك يعد واحداً من أبرز المهام والصلاحيات التي حددها نظام جمعية البنوك.

وقال المحروق أنه نظراً لما يوفره التحكيم من وسائل بديلة لحل النزاعات المصرفية بين البنوك وعلى المستوى الإقليمي والدولي، فقد قامت جمعية البنوك في نهاية العام المنصرم بتوقيع اتفاقية تعاون مع مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية تهدف إلى إبراز أهمية هذا المركز ودوره في التحكيم بين البنوك وإحاطة البنوك بالقواعد والإجراءات المعمول بها لدى هذا المركز.

وأضاف أن اللقاء التعريفي يأتي ترجمةً لما تم التفاهم الاتفاق عليه في هذه الاتفاقية وترسيخاً للتعاون القائم بين جمعية البنوك واتحاد المصارف العربية ممثلاً بمركز الوساطة والتحكيم.

وقال الدكتور المحروق: "نسعى من خلال هذا الاجتماع إلى تعريف الحضور بدور هذا المركز في عمليات الوساطة والتحكيم في القضايا المصرفية، إضافة إلى الامتيازات التي يقدمها للبنوك الأردنية في هذا المجال، آملين أن يكون لهذا اللقاء أثر إيجابي لدى السادة الحضور بالتعرف على دور هذا المركز في تسوية النزعات بالإضافة إلى قواعد وإجراءات التحكيم المعتمدة لديه".

يشار، في هذا الصدد، إلى أن الصيغة القانونية النهائية لمركز التحكيم والوساطة أقرت على هامش اجتماع مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية رقم (104) الذي التأم في بيروت بتاريخ 2017/11/23، وتم إطلاق عمل المركز من مقر جامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 2019/9/17.

ويعد مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية مركزاً متخصصاً في تأمين الوسائل البديلة لحل النزاعات المصرفية بين البنوك في الدول العربية والعالم، ويعمل على تسوية المنازعات المحلية والدولية كافة في إطار متميز للسرعة والفعالية وبتوفير الحيادية والعدالة بين المتخاصمين.

ويعمل المركز وفقاً لإجراءات وقواعد الاونسيترال العالمية للتحكيم المعتمدة دولياً، ويوفر قائمة واسعة من كبار المحكمين المعتمدين دولياً والذين يبلغ عددهم حالياً 31 محكماً دولياً، وهو على جهوزية تامة لاستقبال طلبات التحكيم كافة من البنوك.

جمعية البنوك ومركز الأردن اليوم للتنمية ينظمان ملتقى الاشتمال المالي: الفرص والتحديات

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مركز الأردن اليوم للتنمية ملتقى "الاشتمال المالي: الفرص والتحديات"، والذي يلتئم عبر تقنية الاتصال المرئي (ZOOM) على مدار يومي 6 و7 نيسان 2021، وبحضور ومشاركة عدد كبير من ممثلي البنوك الأعضاء.

وتناول الملتقى في يومه الأول عدداً من المواضيع ذات الأهمية والمتعلقة بالشمول المالي، بما فيها الإنجازات التي حققها الأردن في السير نحو تعزيز الشمول المالي، وانعكاسات الشمول المالي على النساء والشباب، وممارسات الجهات الرقابية والهيئات الإشرافية، وتأثير جائحة كورونا على الشمول المالي. كما بحث الملتقى في يومه الثاني ممكنات الخدمات المالية الرقمية، وأشكال الدفع من منظور الاشتمال المالي في عصر التكنولوجيا المالية (Fintech)، ودور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي، وتصميم البنية التحتية المالية الرقمية.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق في كلمة له خلال افتتاح الملتقى أن موضوع الشمول المالي أصبح أحد المواضيع الرئيسية المطروحة على طاولة الاجتماعات المالية والاقتصادية المحلية والدولية، وخصوصاً في أعقاب جائحة كورونا وما تركته من تداعيات سلبية وخاصةً على الفئات الأكثر ضعفاً.

وأضاف الدكتور المحروق أن الشمول المالي يمثل مدخلاً رئيسياً في بناء استراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف دول العالم، لدوره الكبير في محاربة الفقر والبطالة، وفي زيادة الإنتاجية، وتحسين آفاق التنمية وتحسين الاستقرار المالي والاجتماعي.

وبين أن مفهوم الشمول المالي يتضمن إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وخاصةً تلك المهمَّشة والمحرومة من ذوي الدخل المحدود والفقراء، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف.

وتطرق في كلمته إلى أهمية الموائمة بين تحقيق الشمول المالي من جهة، وبين تحقيق الاستقرار المالي، والنزاهة والشفافية، وحماية المستهلك من جهة أخرى، مشيراً أن العديد من الدراسات أثبتت صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، إضافة لصعوبة تحقيق استمرارية في الاستقرار مالي في ظل وجود فئات محرومة من الخدمات المالية.

وأضاف الدكتور المحروق أن العلاقات المتبادلة بين الشمول المالي وبين أهداف السلطات الرقابية الأخرى والمتمثلة في الاستقرار المالي، والنزاهة والشفافية، وحماية المستهلك، أدت لظهور مصفوفة ارتباط الشمول المالي بالأهداف الأخرى والتي تسمى I-SIP Matrix (Inclusion, Stability, Integrity, Protection). حيث تهدف هذه المصفوفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التضافر والانسجام بين الأهداف سالفة الذكر وبما يحقق أقصى نتائج إيجابية ممكنة.

وأكد على الأهمية الكبيرة لموضوع الشمول المالي وخصوصاً في ظل الأوضاع الراهنة وما تركته جائحة كورونا من آثار على مختلف الفئات وخصوصاً الفئات الأكثر ضعفاً مثل المرأة والشباب، كانت أحد الدوافع المهمة لعقد الملتقى ليشكل منصةً للحوار بين الجهات ذات العلاقة.

وأعرب الدكتور المحروق في ختام كلمته عن أمله بأن يحقق الملتقى أهدافه وأن يحمل في جلساته كل الفائدة للسيدات والسادة المشاركين، وأن يساهم في الخروج بتصوراتٍ وتوصياتٍ ومقترحات تساهم في تعزيز الشمول المالي في المملكة.

مدير عام جمعية البنوك يحاضر في جلسة حول "الشباب والمرأة في القطاع المصرفي الأردني"

نظم مركز دراسات المرأة في المجتمع بالجامعة الهاشمية جلسة حول "الشباب والمرأة في القطاع المصرفي الأردني" والتي حاضر فيها الدكتور ماهر المحروق مدير جمعية البنوك في الأردن، وذلك عبر منصة ميكروسوفت تيمز يوم الأربعاء الموافق 5 أيار 2021.

وقد أدار الجلسة والنقاش مديرة المركز الدكتورة هديل المعايطة، وحضر الجلسة التي امتدت لغاية ساعة وربع أكثر من 90 مشاركاً ومشاركة من طلبة الجامعة الهاشمية وأعضاء هيئتها التدريسية.

واستعرض المحروق خلال كلمته في الجلسة أهم المؤشرات المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي الأردني مشيراً إلى أن عدد البنوك في الأردن يبلغ 23 بنكاً موزعة إلى 13 بنكاً تجارياً أردنياً، و4 بنوك إسلامية، و6 بنوك تجارية أجنبية.

وبين أن شبكة الفروع لهذه البنوك تزيد عن 862 فرعاً و76 مكتباً منتشرة في كافة أنحاء المملكة، إضافة لأكثر من 2038 جهاز صراف آلي.

وقال المحروق أن المؤشرات الرئيسية للبنوك شهدت نمواً لافتاً، مبينا أن حجم موجودات البنوك بلغ 57.4 مليار دينار في نهاية شهر شباط، فيما بلغ إجمالي الودائع 37.3 مليار دينار، وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك 29.2 مليار دينار.

وأضاف الدكتور المحروق أن مقارنة قيم هذه المؤشرات مع حجم الاقتصاد الأردني تبين عمق القطاع المصرفي الأردني وأهميته الكبرة للاقتصاد، إذا تشكل موجودات البنوك 185% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل الودائع 120% من الناتج، فيما تشكل التسهيلات الممنوحة من البنوك 94% من الناتج المحلي الإجمالي.

واستعرض أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك مؤكداً على ارتفاع نسب كفاية رأس المال ونسب السيولة، فيما كانت نسب الديون غير العاملة منخفضة وضمن المستويات الآمنة.

وفيما يخص التوزيع الجندري للعاملين في البنوك، أكد الدكتور المحروق أن هناك تطور مستمر في نسبة المشاركة بين الجنسين في القطاع المصرفي الأردني لتكون من أعلى النسب في القطاعات الاقتصادية الأردنية، لترتفع نسبة الإناث العاملات في القطاع المصرفي الأردني من حوالي 30% عام 2004 إلى ما يقارب 35.5% عام 2019.

وحول الفئة العمرية للعاملين في البنوك بين المحروق أن نسبة العاملين الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة شكلت حوالي 7.3% من إجمالي عدد الموظفين بنهاية عام 2019، منهم 3.3% إناث و4.0% ذكور، بينما بلغت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 سنة و39 حوالي 68.5% منهم 25.8% من النساء، لتكون بذلك نسبة العاملين الذين تقل أعمارهم عن 40 عاماً وهم فئة الشباب النسبة الأكبر من إجمالي عدد العاملين.

أما نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 سنة و59 سنة ما نسبته 23.8% منهم 6.3% من النساء، كما شكلت نسبة العاملين الذين تتجاوز أعمارهم 60 عاماً وما زالوا على رأس عملهم 0.4% من إجمالي عدد العاملين في البنوك.

وأكد الدكتور المحروق على وجود العديد من فرص التطور للشباب والمرأة في البنوك، حيث تقوم البنوك بالاهتمام بتأهيل وتطوير كوادرها، وذلك من خلال عقد برامج تدريب للموظفين الجدد تهدف إلى منح الموظفين نظرة شمولية عن العمل المصرفي.

وأضاف أنه وبهدف الاستمرار بتحسين مهارات موظفي البنوك وتطوير قدراتهم وكفاءتهم تنظم البنوك العاملة في الأردن سنوياً عدداً من الدورات التدريبية لموظفيها، حيث بلغ عدد من تلقوا دورات تدريبة من الذكور 33259 موظف في حين بلغ عدد من تلقوا دورات تدريبية من الإناث 17955 موظفة وذلك خلال عام 2019.

وبين مدير عام الجمعية بأن البنوك لديها العديد من العوامل ونقاط الجذب التي تشجع الشباب والمرأة بالانخراط بالعمل المصرفي، مشيراً إلى أن البنوك توفر لموظفيها مزايا عديدة مثل رواتب وحوافز منافسة لباقي القطاعات، واستقرار وظيفي، وفرص لتأهيل وتطوير الموظفين، وتحفيز الموظفين على الإبداع، والتزام البنوك بقوانين وأنظمة العمل التي تحفظ حقوق الموظفين بمن فيهم المرأة، ووجود أنظمة داخلية لدى البنوك تضمن تكافؤ الفرص والعدالة بين الجنسين.

وشدد على أن بيئة العمل المصرفي تتميز بأنها بيئة عمل لائقة ومزودة بجميع الاحتياجات التي توفر للمرأة والشباب سبل الراحة.

وأضاف الدكتور المحروق بأن البنوك تسعى لتوظيف حملة الشهادات العلمية وذوي الاختصاصات المناسبة للشواغر الموجودة لدى البنوك بالإضافة الى الكفاءات المؤهلة والقابلين للتطور والتقدم لتضمن اختيار الشخص الأنسب للمكان المناسب.

ولفت الى أن البنوك تتطلب موظفين من مختلف مستويات الخبرة، وتتطلب أن يتوافر فيها المؤهل المطلوب والقابلية للتطور والتعلم، ومهارات التواصل، واللباقة، وغيرها.

وأكد المحروق أهمية أن يقوم الشباب والشابات الراغبين بالعمل لدى البنوك بالسعي دوما لتطوير مهاراتهم العلمية والعملية ومهارات التعامل مع الآخرين، وان يكونوا طموحين ولديهم رغبة بالتطور والتعلم، بالإضافة الى الالتزام بأخلاقيات العمل.

وشدد على أهمية مواكبة التطور الحاصل في مختلف ميادين العمل المصرفي وبشكلٍ مستمر وخصوصاً في ظل التطورات المتسارعة في هذا المجال، والتطورات الرقابية والإشرافية، والتطورات في الممارسات المصرفية، وما شهدناه مؤخرا من ظهور العديد من المفاهيم ومن ضمنها الأمن السيبراني والتكنولوجيا المالية (الفنتك) والخدمات المصرفية الرقمية.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

mastercard

كاش عالإيد
والدفع من بعيد

SCAN ME

*خاضع لشروط وأحكام البنك

قـضـايـا مصرفية

الانتقال من اللايبور التحديات والمخاطر

باسل الأعرج
مساعد المدير العام/بنك الاستثمار العربي الأردني
رئيس مجموعة عمل التحضير للانتقال من اللايبور/
جمعية البنوك في الأردن

اللايبور مجموعة من المعدلات على أسعار الفائدة على القروض المتبادلة بالعملات الرئيسة بين البنوك الدولية في سوق لندن

تعريف اللايبور/ إيبور LIBOR/IBOR

يمثل اللايبور مجموعة من المعدلات على أسعار الفائدة على القروض المتبادلة بالعملات الرئيسة بين البنوك الدولية في سوق لندن، وهي أسعار فائدة قياسية تهدف إلى تمثيل تكلفة الاقتراض قصير الأجل والاقتراض غير المضمون والاقتراض بالجملة من قبل البنوك الدولية الكبيرة.

ويعتبر سعر الفائدة بين البنوك في لندن (اللايبور) هو سعر الفائدة الأوسع استخداماً على النطاق الدولي لتسعير القروض قصيرة الأجل والعديد من عقود المشتقات المالية.

يتم نشر إجمالي 35 سعر ليبور كل يوم، من خلال استطلاع للبنوك تجريه بورصة إنتركونتيننتال. ففي كل يوم عمل، تجري بورصة إنتركونتيننتال استطلاعا مع لجنة مؤلفة من عدد من البنوك الدولية الكبيرة (عادةً 11 إلى 16) حول السعر الذي يمكنهم من خلاله تمويل أنفسهم لفترات مختلفة (سبعة تواريخ استحقاق تتراوح من ليلة واحدة الى عام واحد) لكل من العملات الخمس الرئيسية: الفرنك السويسري واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني والدولار الأمريكي. وتقوم بورصة إنتركونتيننتال بعد ذلك بتجميع نتائج الاستطلاع، وإزالة نسبة 25% من أعلى وأدنى الردود المقدمة، وتقدير المتوسط المتبقي للوصول إلى سعر اللايبور المنشور.

مبررات الانتقال من اللايبور

ظهرت مؤخرا مخاوف بشأن مستوى الموضوعية في عملية الرد على استطلاعات ليبور، حيث يبلغ حجم سوق الإقراض بين البنوك في لندن عادةً أقل من مليار دولار أمريكي في اليوم، وهو صغير بالمقارنة مع حجم السوق العالمي، والتي تتجاوز قيمته 200 تريليون دولار.

ونظراً لصغر حجم سوق الإقراض بين البنوك في لندن، والعدد المحدود من المشاركين، وحقيقة أن اللايبور عادةً لا يكون مدعوماً ببيانات معاملات، بدأت الجهات التنظيمية في البحث عن سعر مرجعي أكثر قوة.

في عام 2013، بعد اتهامات بالتلاعب بأسعار الفائدة من قبل بعض البنوك المشاركة، طلبت مجموعة العشرين (وهو مُنتدى دولي يجمع الحكومات ومُحافظي البنوك المركزية) من مجلس الاستقرار المالي (FSB) إجراء مراجعة جوهرية لمعايير تحديد أسعار الفائدة القياسية. وأدت هذه الجهود إلى إدراك أن انخفاض حجم المعاملات في الأسواق التي تدعم اللايبور يقوض النهج المتبع لوضع سعر فائدة قياسي دقيق وقوي.

في عام 2017، أعلنت هيئة الرقابة المالية FCAوهي الهيئة البريطانية التي تنظم سعر اللايبور أنها لن ترغم البنوك على تقديم ردود على استطلاعات اللايبور بعد 31 ديسمبر 2021. ونتيجةً لذلك، توقعت الاسواق المالية أنه سيتم إيقاف نشر أسعار ليبور تماماً، وبدأت عملية تحديد مؤشرات مرجعية بديلة.

الجدول الزمني للانتقال من اللايبور

حددت الجهة التنظيمية المختصة في المملكة المتحدة 31 ديسمبر 2021 كتاريخ فاصل قد يتوقف بعده نشر لايبور اليورو والفرنك السويسري والين الياباني والجنيه الإسترليني، بينما قد يستمر العمل بلايبور الدولار الأمريكي حتى تاريخ 30 يونيو 2023. علاوة على ذلك، قد لا يكون لدى المشاركين في السوق استعداد للدخول في عقود قائمة على لايبور تمتد لما بعد نهاية عام 2021 بمدة طويلة، لأن القيام بذلك من شأنه أن يزيد أعباء الانتقال إلى المؤشرات المرجعية الجديدة.

"اللايبور" يُستخدم لتسعير عقود تزيد عن 400 تريليون دولار، موزعة ما بين قروض عقارية وبطاقات ائتمان ومبادلات

أما بالنسبة لعملية الانتقال من استخدام أسعار الفائدة المعمول بها حاليا (LIBOR) الى أسعار مرجعية أخرى بديلة فان المقترحات المطروحة هي:

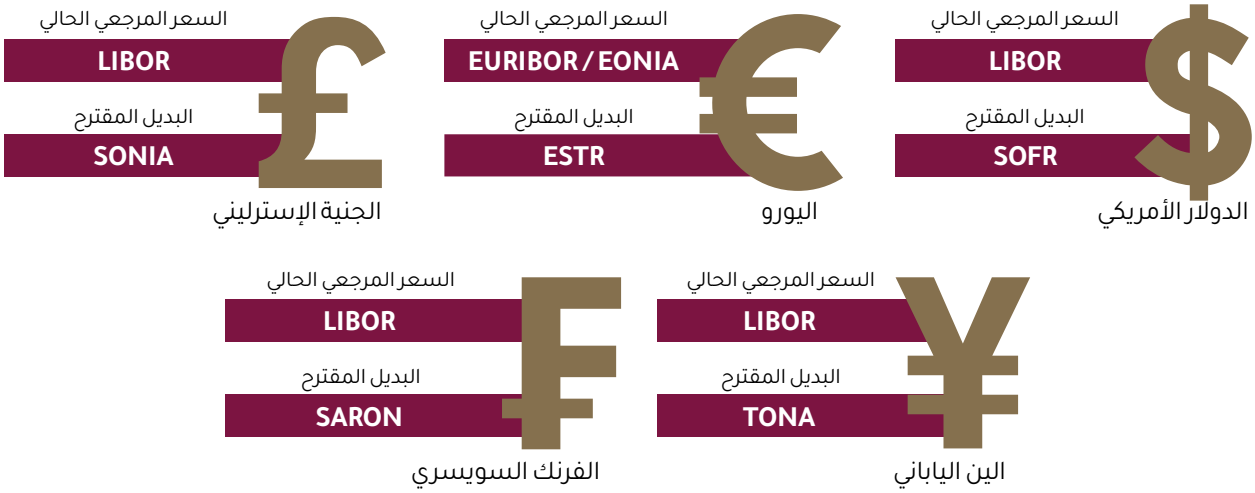

مجموعة عمل التحضير للانتقال من اللايبور والمهام المناطة بها

مجلس الاستقرار المالي يشجع الدول على استخدام أسعار فائدة لليلة واحدة في أسواقها المالية

يأتي تشكيل مجموعة العمل بناءً على طلب من البنك المركزي الاردني (كتاب معالي محافظ البنك المركزي الأردني رقم 323/2/23 تاريخ 2021/1/6)، وتضم هذه المجموعة جمعية البنوك في الاردن وممثلين عن البنوك العاملة في المملكة وبالأخص تلك البنوك التي لها تعاملات كبيرة تعتمد على اللايبور، وذلك بهدف التحضير للانتقال من اللايبور لأسعار فائدة مرجعية بديلة.

وقد تم تحديد المهام الأساسية المناطة بمجموعة العمل بالنقاط التالية:

- وضع خارطة طريق (Roadmap) وخطة عمل تتضمن إطار زمني لضمان الانتقال السلس مع نهاية عام 2021 إلى سعر فائدة مرجعي بديل عن اللايبور.
- متابعة التقدم الحاصل لدى البنوك للانتقال إلى سعر فائدة مرجعي بديل بشكلٍ دوري من خلال بيان التقدم المنجز في المواضيع التالية:
  - تأهيل وتعديل الأنظمة البنكية.
  - تعديل العقود القديمة التي تعتمد على اللايبور.
  - أسعار الفائدة المرجعية الجديدة التي ستعتمدها البنوك.
  - استكشاف آراء وملاحظات البنوك وأي تحديات قد تواجهها في عملية الانتقال، ومتابعة هل تتم عملية الانتقال بشكلٍ سلس ودون أن تتسبب في أي معيقات للبنوك.
  - تحديد أهم المخاطر التي قد تواجه البنوك وآلية إدارتها والتعامل معها.

واستجابة لذلك عقدت جمعية البنوك اجتماع عام لجميع البنوك الأعضاء بتاريخ 2021/2/8 حضره 35 ممثلا عن 19 بنك من البنوك الأعضاء. وتم خلال الاجتماع مناقشة أسعار الفائدة المرجعية البديلة المقترحة من قبل البنك المركزي الأردني لتحل محل اللايبور، وأهم التحديات المتعلقة بتلك الأسعار خصوصاً من حيث الاستحقاقات، وتم مناقشة المخاطر والتحديات التي قد تواجه البنوك في الانتقال لأسعار بديلة، وخصوصاً بالنسبة للعقود القائمة والتي تستوجب إعادة النظر فيها، إضافة لموضوع التوثيق القانوني والفني وخاصة بالنسبة للشركات.

وقد تم خلال الاجتماع التوافق على أعضاء مجموعة العمل والتي تتضمن ممثلين من 11 بنكا بالإضافة لعضوية جمعية البنوك. وتم الاتفاق بين اعضاء مجموعة عمل التحضير للانتقال من اللايبور لأسعار فائدة مرجعية بديلة أن يتم العمل على محورين أساسيين هما:

المحور الأول:

وهو محور استشاري بحيث يتضمن إصدار إرشادات وتوصيات للبنوك خلال عملية الانتقال تتعلق بمختلف النواحي (الأنظمة، تعديل العقود والنواحي القانونية، الأسعار المرجعية، المخاطر، وغيرها).

المحور الثاني:

متابعة التقدم الحاصل في انتقال البنوك إلى اللايبور وحسب ما هو مطلوب من البنك المركزي، تم الاتفاق أن تقوم الجمعية بمخاطبة البنوك وطلب المعلومات اللازمة لغايات تقرير البنك المركزي، وبحيث يتم ارسال نموذج يتضمن المعلومات المطلوبة بالتنسيق مع رئيس المجموعة ليتم تعبأته من قبل المعنيين في البنوك.

المخاطر والتحديات التي قد تواجه البنوك الاردنية خلال مرحلة الانتقال

يشكل تخلي الأسواق المالية العالمية عن اللايبور تحديات ومخاطر كبيرة على الاستقرار المالي العالمي بشكل عام وعلى النظام المصرفي الاردني، وتاليا بعض هذه المخاطر / التحديات:

1 تحديات استراتيجية

- تتعلق بتحديد مدى قدرة البنوك وضمن الإطار الزمني الموضوع في تحديد سعر فائدة مرجعي بديل وكذلك المنتجات المتوافقة مع السعر المرجعي البديل وذلك بالتزامن مع البنوك المنافسة وبالتالي قدرة أي بنك على المحافظة على حصته السوقية.

2 الأنظمة البنكية

- مدى قدرة البنوك على تطوير وتحديث أنظمة البنك بشكل يدعم الانتقال الى سعر الفائدة المرجعي البديل، اخذين بعين الاعتبار اعتماد بعض البنوك على طرف ثالث للتعديل مما يتطلب التأكد من الاستعداد الكافي للانتقال بشكل مرن ووفق المدد الزمنية المحددة.

3 محاسبيا وماليا

- عدم قدرة البنوك ولحين تحديد سعر فائدة مرجعي بديل من تقييم متطلبات الهامش (Interest Basis)، تقييم الأدوات المالية المتعلقة بالمشتقات المالية وأدوات التحوط خاصة في ظل عدم توفر منحنى عائد لسعر الفائدة المرجعي البديل، واحتساب الأرباح او الخسائر المضمنة في متطلبات هوامش راس المال في حال عدم الدقة في التسعير والتقييم.
- تحديد التدفقات المالية بناءا على تواريخ الاستحقاق ما بعد عام 2021.

4 مخاطر تشغيلية

- قدرة البنك على استيعاب حجم العقود المطلوب إعادة صياغتها (من سعر فائدة LIBOR الى سعر فائدة مرجعي بديل) والحاجة الى تحديث الأنظمة والعمليات ليتم ربطها بالأداة المرجعية المعتمدة.
- مدى تأثير COVID -19 والتحديات التي تواجهها البيئة التشغيلية على الية الانتقال الى سعر فائدة مرجعي بديل ضمن المدة الزمنية المنصوص عليها للانتقال.

5 مخاطر قانونية

- مدى قدرة البنك على تعديل العقود القائمة والحصول على موافقة العملاء والتفاوض مع العملاء فيما يخص الهوامش المطلوبة بناء على تحديد سعر الفائدة المرجعي البديل.

6 مخاطر تشغيلية

- مخاطر تتعلق بمدى ملائمة النماذج والأنظمة المستخدمة لقياس مخاطر أسعار الفائدة لاستيعاب المنتجات المرتبطة بسعر الفائدة المرجعي البديل والتقارير المستخرجة من تلك الأنظمة.
- مخاطر السمعة الناجمة عن تغيير آلية التسعير المتبعة وربطها مع الفائدة المتغيرة، الامر الذي يتطلب تعزيز الوعي لدى العملاء.
- في قروض التجمع البنكي اتفاق جميع المقرضين على آلية التسعير لاستبدال هامش الفائدة المثبت والوصول الى الية تسعير مرضية لكافة الأطراف.

مع التأكيد على الدور الهام والمحوري للجهات الرقابية بدعم تخلي البنوك والمؤسسات المالية عن سعر اللايبور وتحديد البدائل المناسبة.

توصيات مجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد العربي

قام مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية بتاريخ 9 تموز 2020 برفع تقرير لمجموعة العشرين، بخصوص مخاطر الانتقال الناجمة عن التخلي عن سعر الفائدة المرجعي اللايبور (London Interbank Offered Rate- LIBOR). يأتي ذلك في إطار جهود المؤسسات المالية الدولية لترسيخ الاستقرار المالي. وفقا هذا التقرير، من المقرر التخلي عن سعر الفائدة المرجعي "اللايبور" في نهاية عام 2021، الذي يُحدد من خلال التسعير في سوق لندن المالي. بالتالي، يتعين على البنوك وأسواق المال التخلص من ربط القروض والمعاملات المالية باللايبور. تضمن التقرير نتائج استبيان تم توزيعه على البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم، إضافة إلى استبيان آخر تم توزيعه على هيئات الرقابة على التأمين من قبل الإتحاد الدولي لهيئات الرقابة على التأمين. وأشار التقرير إلى أن استمرار اعتماد الأسواق المالية على "اللايبور" له مخاطر على الاستقرار المالي العالمي، في حال التخلي عنه بنهاية عام 2021، حيث إن "اللايبور" يُستخدم لتسعير عقود تزيد عن 400 تريليون دولار، موزعة ما بين قروض عقارية وبطاقات ائتمان ومبادلات، تستخدمها الشركات والبنوك لحماية مراكزها المالية من التحركات غير المتوقعة في تكاليف الاقتراض. كما أن هناك العديد من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، تمنح قروضها للدول بربط سعر الفائدة باللايبور لأجل ستة أشهر. كذلك قدّر بنك التسويات الدولية، أن هنالك 8 تريليونات دولار على شكل قروض مقومة بالدولار الأمريكي مرتبطة باللايبور، تم منحها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا السياق، يشجع مجلس الاستقرار المالي الدول على استخدام أسعار فائدة لليلة واحدة في أسواقها المالية، أو أي أداة بديلة تعزز من قدرة البنك المركزي على توجيه أسعار الفائدة في السوق حسب المعطيات الاقتصادية، مثل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي، حيث تعتمد أسعار الفائدة لليلة واحدة على تعاملات فعلية بالسوق يمكن التحقق منها، ذلك بخالف اللايبور الذي يعتبر سعر مرجعي يتم وضعه من قبل البنوك التجارية تحت إشراف جمعيات واتحادات المصارف ولا يخضع لإشراف البنوك المركزية [1].

وفي ذات السياق أصدر صندوق النقد العربي "المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية التخلي عن أسعار الفائدة المرجعية اللايبور والايبور لتعزيز الاستقرار المالي، وذلك في إطار حرصه على تقديم الدعم والمشورة الفنية للدول الأعضاء في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية بهدف تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية، وفي ضوء توجه المجتمع الدولي للتخلي عن أسعار الفائدة المرجعية "اللايبور".

وتضمنت المبادئ الإرشادية (21 مبدأ) مجموعة من التوصيات المتعلقة بالحدّ من أثر التخلي عن الأسعار المرجعية "اللايبور" و" الآيبور"، حيث أكدت أهمية تشكيل لجنة مصغرة لدراسة حجم تعرض القطاع المالي لأسعار "اللايبور" و" الآيبور"، كذلك وضع خطة التخلي عن التعامل بهما، بحيث تعمل اللجنة على رفع تقارير دورية لإدارة المصرف المركزي أو للجنة الاستقرار المالي أو كلاهما، لحين انتهاء أعمالها.

(1) كيفية التخلي عن أسعار الفائدة المرجعية لعزيز الاستقرار المالي - صندوق النقد العربي - أيلول 2020

دراسات

المنافسة والتحول الرقمي

د. محمد الجعفري
مدير عام الشركة الاردنية لضمان القروض

حين كلمني الصديق سلامة الدرعاوي وطلب مني إعداد مقالة صغيرة لمجلة البنوك في الأردن بعد تعيينه محرراً لهذه المجلة أجبته بالموافقة على طلبه، ولكن فكرت بعد ذلك مباشرة بماذا وعن ماذا اكتب في العدد الأول الذي سيشرف على إعداد محتواه الأستاذ سلامة الدرعاوي.

وتصادف بعد ذلك زيارة صديق عزيز آخر وهو احد المدراء العامين لبنك اردني صاعد، ورأيت فيما تم تبادله من حديث بيني وبين صديقي المدير العام موضوعاً مناسباً جدا للمقال. فالحوار تركز على عوامل نجاح التقدم والتوسع في الخدمات المصرفية وهو من زاوية أخرى أسباب إحراز بعض البنوك الاردنية تقدماً واضحاً في حجم أعمالها ومؤشراتها المالية من حيث نمو حجم الأعمال والربحية والقدرة على تحقيق ذلك رغم البيئة الاقتصادية التي تشهد تحديات غير مسبوقة، ورغم اشتداد المنافسة في السوق المصرفي المحلي وهي بنفس الوقت أيضا عوامل عززت من قدرة البنوك على تحمل الصدمات الخارجية المختلفة التي واجهت القطاع المصرفي ابتداءً من الأزمة المالية العالمية مروراً بالربيع العربي وأزمة كورونا وغيرها من تحديات محلية خاصة، كان لابد من التعامل معها بحكمة وحذر مع الكثير من التفاؤل والعمل المتواصل.

العمل المصرفي اليوم لم يعد كما كان سابقاً، ولن تمكن الأدوات والوسائل والإدارة التقليدية في مواصلة تحقيق الزيادة في عدد العملاء أو النمو الكبير في حجم الأعمال ومؤشرات الربحية والملاءة للبنوك. وهنا أخذنا النقاش للمقارنة بين استراتيجيات ما يسمى باللغة الإنجليزية Blue Ocean Strategy وما يسمى ب Red Ocean Strategy وأسقطناهما على العمل المصرفي بشكل عام وعلى السوق المصرفي الأردني بشكل خاص. وكان تمريناً شيقاً ومحفزاً للتفكير سواء في جانب التشخيص ومقارنة أداء البنوك الاردنية فيما بينها أو في تقييم إمكانات التعامل مع التحديات القائمة في السوق المحلي أو في مجال استشراف فرص التوسع والنمو والتميز على مستوى البنك الواحد.

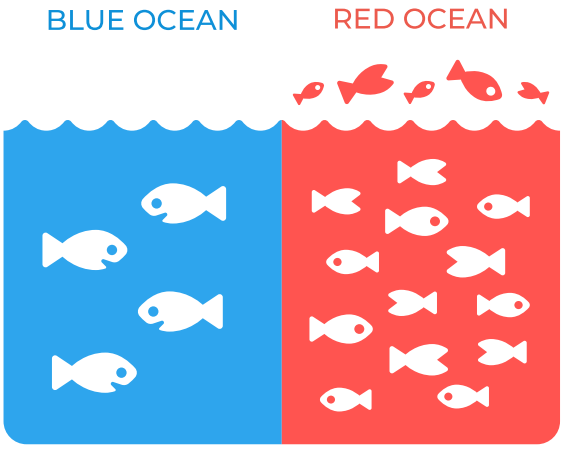

ان استراتيجية المحيط الأزرق Blue Ocean Strategy وهي احدى اهم استراتيجيات الأعمال الحديثة نسبياً والتي طورها كل من البروفسور الكوري Chan Kim

وزميلته Renee Mouborgne في عام 2004، تقوم على ان تحقيق النجاح الحقيقي لا يتم من خلال أدوات المنافسة التقليدية، بل من خلال دخول أسواق جديدة (استهداف عملاء لم يكونوا محل اهتمام الأخرين) وطرح منتجات جديدة بديلة لا يقدمها الآخرون مع تغيير وتطوير وسائل وطرق تقديم الخدمة أو المنتج للعملاء. وفكرة الدخول الى الأسواق المكتظة بالسلعة أو المنتج ذاته ستكون مكلفة ومرهقة جداً وليس بالضرورة مثمرة.

ومع تبني هذا التوجه في إدارة عملية تطوير الخدمات المصرفية، أخذت البنوك المتميزة في الأداء محلياً بالانتقال الواضح من مفهوم القيمة المضافة Value Added بالمفهوم الاقتصادي المالي التقني الى مفهوم القيمة المقدمة للعميل Value Proposition على مستوى البنك أو على مستوى كل منتج أو خدمة يتم تصميمها وتقديمها للعملاء. ولعل الأهم ومن واقع التطورات المتسارعة في الخدمات المصرفية عالمياً، ومن واقع الإنجازات اللاحقة مؤخراً للعديد من البنوك الاردنية ان أساس القيمة أو التميز في تقديم ما هو جديد كان مستنداً الى الإبداع Innovation وتوظيف التكنولوجيا الرقمية Digitization خاصة اذا ما جاءت في اطار تحول رقمي شامل لا يغطي إدارة العمليات فقط وإنما يستند الى تقديم منتجات مصرفية مبتكرة مبنية على التكنولوجيا الحديثة أو الرقمية.

> لقد اتفقت مع صديقي إننا نتعامل مع واقع مختلف وقاعدة عملاء أوسع واكثر تنوعاً، أصبحت التكنولوجيا نمط حياتهم الجديد، وسيتقلص في المستقبل القريب عدد الفروع وعدد موظفيها بالتدريج ليحل محلها بصورة اكبر واكبر الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطبيقات الهاتف الذكي.

واتفقت أنا وصديقي المدير العام أيضا ان الرقمنة كأداة لتقديم ما هو قيم ومميز Value Proposition في اطار ما يسمى استراتيجية المحيط الأزرق، هي ابعد من تطوير انظمة إدارة المعلومات داخل البنك أو منح العملاء وسيلة التواصل وإدارة الحسابات عن بعد، بل في تطوير منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تلبي الاحتياجات المتجددة وبطريقة تستثمر التكنولوجيا على نحو متقدم.

تقدم كافة البنوك الاردنية حالياً خدمات إدارة الحساب وطلب كشف حساب أو دفع الفواتير أو التحويل من حساب لحساب أو طلب دفتر شيكات أو غيرها الكترونياً من خلال ما يسمى E-Banking أو Mobile Banking. ولكن مفهوم الخدمات المصرفية الرقمية الشاملة Comprehensive Digital Banking هو ابعد من ذلك بكثير ويتطلب تفكيراً غير تقليدي.

ويمكن ان تكون عمليات ومنتجات التمويل هي المساحة الأوسع للتطوير خلال المرحلة القادمة بالمقارنة مع منتجات الودائع المختلفة. ورغم ان بعض البنوك الاردنية أخذت خطوات هامة في مجال التمويل الرقمي Digital Lending إلا ان الأفق واسع جداً للابتكار وتوفير خدمات تمويل جديدة وعديدة بالوسائل الرقمية وبما يغطي العملية الائتمانية كاملة من تقديم الطلب لمراجعته، وإقراره، وصرفه، ومتابعته.. وإلخ) لا عملية تقديم طلب التمويل فقط.

رحلة المقترض أو طالب التمويل المصرفي لا زالت أطول من اللازم في الأردن، ليس المهم ان تبدأ من خلال تطبيقات الهاتف وإنما المهم ان تدار كل العملية بصورة مختلفة، واتفقت مع صديقي المدير العام ان التحول الرقمي في مجال التمويل يحمل فرصاً واسعة للمنافسة والتميز في اطار استراتيجي متكامل للنمو والتحول الرقمي، خاصةً في مجال ابتكار منتجات تمويل جديدة وتقديمها بطرق إبداعية مختلفة لعملاء اليوم الذين تختلف تطلعاتهم واحتياجاتهم عن عملاء الأمس.

PAW
PAYMENT APPLICATIONS WORLD
منصة عالم تطبيقات الدفع الإلكترونية
للدفع ونقل الأموال عن طريق الـ QRCode
بطريقة سهلة . سريعة . مرنة
أهلي
ahli.com/PAW
GET IT ON Google play
Available on the App Store

التقرير الاقتصادي الشهري

خلاصة تنفيذية

سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره **496.7** مليون دينار خلال عام **2020** مقارنة مع **487.3** مليون دينار خلال عام **2019**، ليحقق بذلك ارتفاعاً بنسبة **1.9%**. أما حوالات العاملين فقد انخفضت بنسبة **0.2%** خلال الربع الأول من عام **2021**، مقارنةً بذات الفترة من عام **2020**، حيث بلغت **599.4** مليون دينار مقابل **600.5** خلال الربع الأول من عام **2020**. وبلغ معدل التضخم **0.35%** خلال الأربعة شهور الأولى عام **2021** مقارنةً بنفس الفترة من عام **2020**، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **101.55** ليصل إلى **101.91**.

وفيما يتعلق بأداء المالية العامة، فقد بلغ عجز الموازنة العامة بعد المنح حوالي **274.2** مليون دينار خلال الربع الأول من عام **2021**، مقابل عجز مالي بلغ حوالي **447.1** مليون دينار خلال نفس الفترة من عام **2020**. وقد بلغت نسبة عجز الموازنة بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام **2021** ما نسبته **3.5%** مقارنةً مع عجز نسبته **5.9%** خلال نفس الفترة من عام **2020**، ونسبة عجز **7.0%** خلال عام **2020**.

وارتفع إجمالي الدين العام بنسبة **1.4%** في نهاية شهر آذار من عام **2021** مقارنة بنهاية عام **2020**، ليصل إلى حوالي **33.49** مليار دينار أو ما نسبته **107%** من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آذار من عام **2021**، مقارنةً مع حوالي **33.03** مليار دينار أو ما نسبته **106.5%** من الناتج المحلي الإجمالي لعام **2020**، شاملاً مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه التي تبلغ حوالي **7.7** مليار دينار.

أما فيما يتعلق بأبرز المؤشرات المصرفية، فقد ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام **2021** مقارنةً مع نهاية عام **2020** لتصل إلى **57.340** مليار دينار مقارنة بـ **57.049** مليار دينار في نهاية العام **2020**. كما نمت إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة **3.2%** في نهاية شهر نيسان من عام **2021** لتصل إلى **29.545** مليار دينار، مقارنة مع **28.634** مليار دينار بنهاية عام **2020**. وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام **2021** بنسبة **1.5%** لتصل إلى **37.326** مليار دينار مقارنة مع **36.789** مليار دينار في نهاية عام **2020**.

وفيما يتعلق بأهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر أيار **2021** بنسبة **14.62%** ليصل إلى **3786.4** نقطة. هذا وشهدت أسعار الإغلاق لجميع البنوك (باستثناء بنك واحد انخفض بنسبة **4.9%**) ارتفاعات تراوحت ما بين **2.4%** إلى **43.1%**. وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر أيار حوالي **22.04** مليون سهم، وبإجمالي عدد عقود بلغ **12495** عقد، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي **53.22** مليون دينار.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة انخفاضاً بنسبة **1.55%** خلال عام **2020** مقارنةً بعام **2019**. وقد أظهرت التقديرات الاولية أن معظم القطاعات الاقتصادية قد حققت تراجعا خلال عام **2020** مقارنة بعام **2019**. حيث تشير النتائج إلى أن قطاع النقل والتخزين والاتصالات قد حقق أعلى معدل انخفاض بنسبة **5.23%**، تلاه قطاع الانشاءات بنسبة انخفاض **3.7%**، تلاه قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة انخفاض **3.25%**. كما حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نسبة انخفاض بلغت **3.2%** وذلك خلال العام **2020** مقارنة بعام **2019**.

الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (100=2016)

	النشاط الاقتصادي	2016	2017	2018	2019	2020	التغير النسبي (%)
أ	الصناعات						
1	الزراعة والقنص والغابات وصيد السمك	1,460	1,530	1,380	1,415	1,438	%1.63
2	المناجم والمحاجر	556	628	583	616	620	%0.65
3	الصناعات التحويلية	5,329	5,384	5,226	5,289	5,147	%2.68-
4	الكهرباء والمياه	966	990	546	555	547	%1.44-
5	الإنشاءات	860	850	840	837	806	%3.70-
6	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	2,742	2,783	2,784	2,812	2,722	%3.20-
7	النقل والتخزين والاتصالات	2,338	2,401	2,539	2,620	2,483	%5.23-
8	خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال	6,193	6,378	5,318	5,474	5,556	%1.50
9	الخدمات الاجتماعية والشخصية	1,783	1,851	2,589	2,675	2,588	%3.25-
	المجموع	**22,227**	**22,794**	**21,805**	**22,293**	**21,907**	**%1.73-**
ب	منتجو الخدمات الحكومية	3,753	3,785	4,082	4,167	4,211	%1.06
ج	منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	181	188	210	216	211	%2.31-
د	الخدمات المنزلية	226	226	467	467	468	%0.21
	المجموع (أ + ب + ج + د)	**26,387**	**26,993**	**26,564**	**27,144**	**26,796**	%1.28-
-	الخدمات المصرفية المحتسبة	1,684-	1,737-	822	846	868	%2.60
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية	24,703	25,255	25,742	26,298	25,929	%1.40-
+	صافي الضرائب على المنتجات	3,127	3,163	3,732	3,753	3,656	%2.58-
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**27,830**	**28,418**	**29,474**	**30,050**	**29,584**	**%1.55-**

معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (%) للأعوام 2016 - 2020

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

معدل البطالة

بلغ معدل البطالة خلال عام **2020** ما نسبته **22.7%**، بارتفاع مقداره **3.7%** عن عام **2019**. وهي تعتبر أعلى نسبة على الإطلاق مقارنة بالسنوات الماضية.

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020	التغير النسبي
معدل البطالة	%15.3	%18.3	%18.6	%19.0	%22.7	%3.7

معدل البطالة (%) للأعوام 2016 - 2020

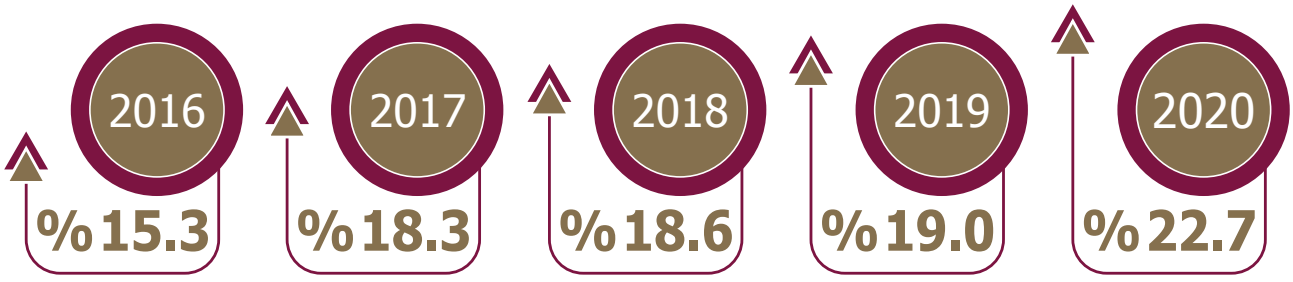

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره **496.7** مليون دينار خلال عام **2020** مقارنة مع **487.3** مليون دينار خلال عام **2019**. ليحقق بذلك ارتفاعاً بنسبة **1.9%**.

المؤشر	2017	2018	2019	2020	التغير النسبي (%)
الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	1,441.1	678.0	487.3	496.7	%1.9

الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار)

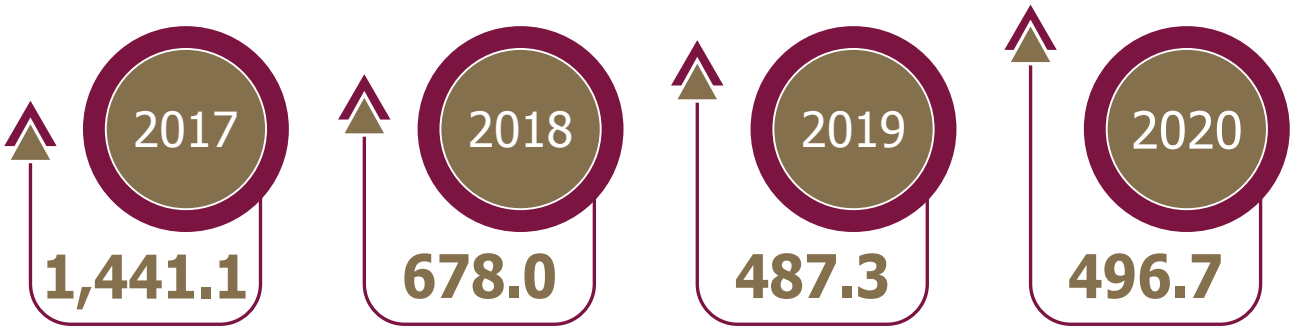

حوالات العاملين

انخفضت حوالات العاملين بنسبة **0.2%** خلال الربع الأول من عام **2021**، مقارنةً بذات الفترة من عام **2020**، حيث بلغت **599.4** مليون دينار مقابل **600.5** خلال الربع الأول من عام **2020**.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2018	2019	2020	الربع الأول 2020	الربع الأول 2021	التغير النسبي (%)
حوالات العاملين	2,606.3	2,629.7	2,389.3	600.5	599.4	-0.2%

كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

انخفض الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال الربع الأول من عام **2021** بنسبة **0.58%** مقارنة بنفس الفترة من عام **2020**، وقد نتج هذا التراجع كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة **15.34%**، وانخفاض الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية بنسبة **1.83%**، وانخفاض الرقم القياسي لكميات انتاج الكهرباء بنسبة **3.39%**.

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (100=2010)

الصناعة	2017	2018	2019	2020	الربع الأول 2020	الربع الأول 2021	التغير النسبي (%)
الصناعات الاستخراجية	121.1	121.77	128.44	130.11	119.81	138.19	15.34
الصناعات التحويلية	93.4	86.96	80.91	74.01	80.81	79.33	1.83-
الكهرباء	129.1	126.28	128.60	128.32	132.87	128.36	3.39-
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	**97.2**	**91.33**	**86.28**	**79.5**	**85.87**	**85.37**	**0.58-**

أما الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين فقد استقر خلال الربع الأول من عام **2021** مقارنةً بنفس الفترة من عام **2020**، حيث نتج هذا الاستقرار عن ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة **5.80%**، فيما انخفض الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة **0.41%**، وانخفض الرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة **1.72%**.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (100 = 2010)

الصناعة	2017	2018	2019	2020	الربع الأول 2020	الربع الأول 2021	التغير النسبي (%)
الصناعات الاستخراجية	88.1	101.21	107.10	103.6	103.19	109.17	5.80
الصناعات التحويلية	110.4	118.90	116.31	106.5	114.73	114.26	0.41-
الكهرباء	219.4	211.15	208.84	209.9	212.03	208.38	1.72-
الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين	**112.7**	**121.26**	**119.84**	**110.5**	**117.827**	**117.835**	**0.01**

ثانياً: المستوى العام للأسعار(معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم **0.35%** خلال الأربعة شهور الأولى عام **2021** مقارنةً بنفس الفترة من عام **2020**، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **101.55** ليصل إلى **101.91**.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100=2018)

البند	2018	2019	2020	الأربعة شهور الأولى 2020	الأربعة شهور الأولى 2021	التغير النسبي (%)
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	100.0	100.3	102.6	102.99	102.35	0.63-
المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	100.0	98.4	101.4	97.91	103.95	6.17
الملابس والاحذية	100.0	98.3	97.5	97.71	96.21	1.53-
المساكن	100.0	101.5	99.7	100.92	101.00	0.08
التجهيزات والمعدات المنزلية	100.0	101.0	101.5	101.51	101.48	0.03-
الصحة	100.0	101.9	104.6	102.74	106.31	3.47
النقل	100.0	100.6	98.6	100.78	101.10	0.32
الاتصالات	100.0	100.0	100.9	100.01	102.28	2.27
الثقافة والترفيه	100.0	97.6	98.5	99.14	97.71	1.44-
التعليم	100.0	102.6	104.4	104.48	104.24	0.23-
المطاعم والفنادق	100.0	102.6	104.8	103.23	106.16	2.84
السلع والخدمات الأخرى	100.0	101.4	103.6	102.54	103.54	0.98
الرقم القياسي لأسعارالمستهلك	100.0	100.8	101.1	101.55	101.91	0.35
معدل التضخم	**%4.5**	**%0.8**	**%0.3**	**%1.55**	**%0.35**	-

ثالثاً: أداء القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية بنسبة **4.5%** خلال عام **2020** مقارنةً بالعام **2019**، وذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة **1.0%**، وانخفاض قيمة المعاد تصديره بنسبة **34.6%**. وانخفضت كذلك المستوردات بنسبة **11.3%**. هذا وتحسنت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات لتصل إلى **46.7%** خلال عام **2020** مقارنةً مع **43.4%** خلال عام **2019**. وفي ظل انخفاض الصادرات الكلية بوتيرة أقل من انخفاض المستوردات، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة بلغت **16.5%** خلال عام **2020** مقارنة بعام **2019**.

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

البند	2017	2018	2019	2020	التغير النسبي (%)
الصادرات الوطنية	4,504.2	4,674.7	4,995.7	5,044.4	%1.0
المعاد تصديره	828.9	828.0	909.6	595.3	%34.6-
الصادرات الكلية	5,333.1	5,502.7	5,905.3	5,639.7	%4.5-
المستوردات	14,553.7	14,420.0	13,611.0	12,077.8	%11.3-
اجمالي التجارة الخارجية	19,057.9	19,094.7	18,606.7	17,122.2	%8.0-
الميزان التجاري	9,220.6-	8,917.3-	7,705.7-	6,438.1-	%16.5-
تغطية الصادرات للمستوردات %	**%36.6**	**%38.2**	**%43.4**	**%46.7**	**%3.3**

الصادرات الكلية خلال الفترة 2017 - 2020 (مليون دينار)

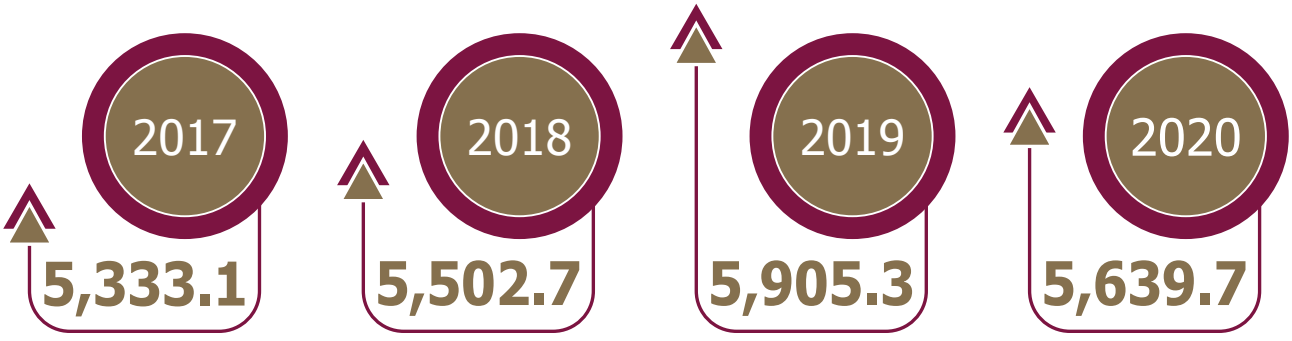

مجموع المستوردات خلال الفترة 2017 - 2020 (مليون دينار)

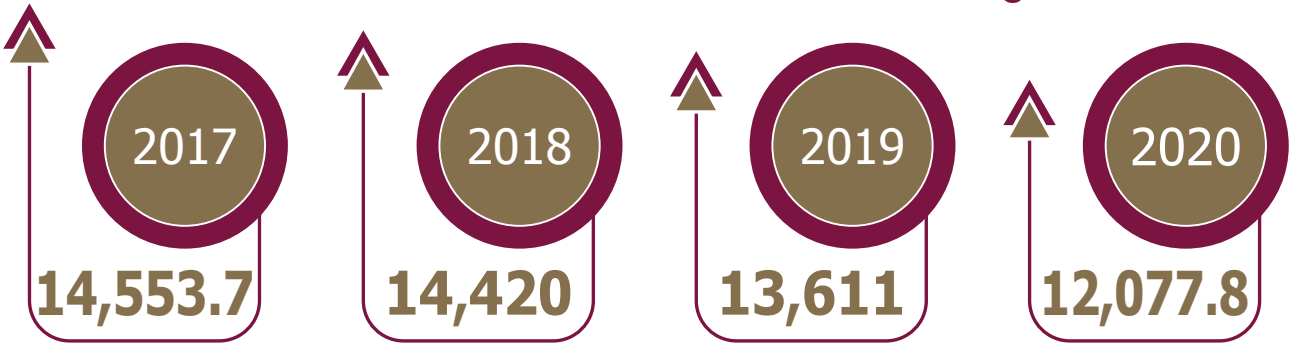

العجز التجاري خلال الفترة 2017 - 2020 (مليون دينار)

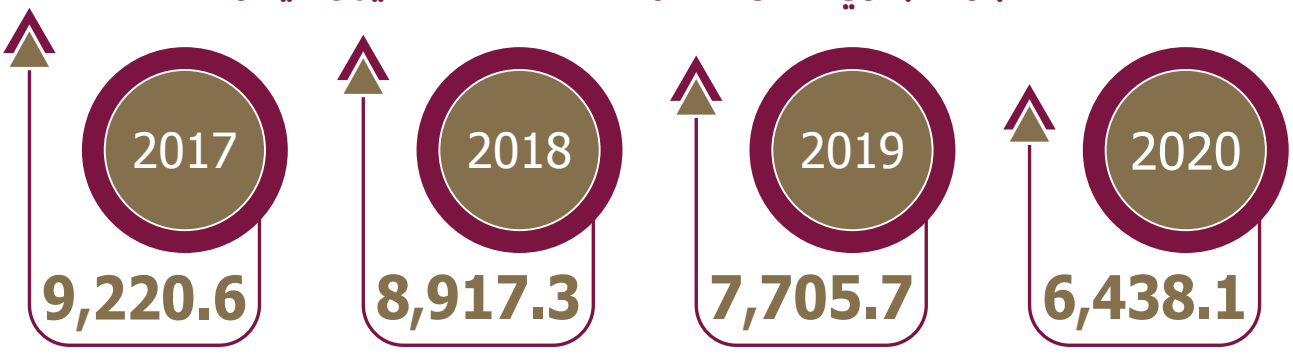

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة خلال عام **2020**، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة **152.2%** والأسمدة بنسبة **55.1%**، فيما انخفضت قيمة الصادرات الوطنية من الألبسة وتوابعها بنسبة **16.2%** والبوتاس الخام بنسبة **9.3%**.

التركيب السلعي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

الصنف	2017	2018	2019	2020	التغير النسبي (%)
الألبسة وتوابعها	1,100.9	1,228.6	1,384.4	1,160.4	%16.2-
الأسمدة	259.7	297.2	328.2	509.1	%55.1
محضرات الصيدلة	446.9	446.6	435.7	423.2	%2.9-
البوتاس الخام	331.0	384.4	419.1	380.3	%9.3-
الحلي والمجوهرات الثمينة	116.2	87.9	116.9	294.8	%152.2
المنتجات الكيماوية	273.3	283.5	238.5	259.4	%8.8
المواد الأخرى	1,715.2	1,870.8	2,072.9	2,017.2	%2.7-
مجموع الصادرات الوطنية	**4,504.2**	**4,674.7**	**4,995.7**	**5,044.4**	**%1.0**

التركيب السلعي للصادرات الوطنية خلال عام 2020 (نسبة مئوية)

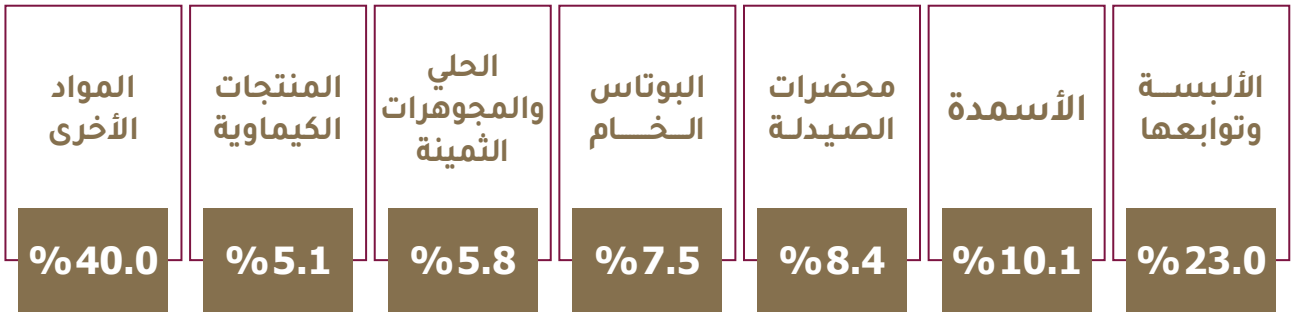

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال عام **2020**، فقد انخفضت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة **2.9%** (ومنها الإمارات العربية المتحدة بنسبة **1.8%**)، كما انخفضت لدول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة **12.6%** (ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة **11.7%**)، فيما شهدت الصادرات إلى الدول الآسيوية غير العربية ارتفاعاً بنسبة **10.6%** (ومنها الهند بنسبة **23.7%**)، كما ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة **3.0%** (ومنها هولندا بنسبة **16.3%**)

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التكتلات الاقتصادية	2017	2018	2019	2020	التغير النسبي (%)
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**2,072.1**	**2,028.0**	**2,074.2**	**2,013.7**	**2.9-**
منها الإمارات العربية المتحدة	203.5	184.3	186.4	183.0	1.8-
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	**1,160.0**	**1,287.5**	**1,454.0**	**1,270.7**	**12.6-**
منها الولايات المتحدة الامريكية	1,112.6	1,228.5	1,381.9	1,220.4	11.7-
الدول الاسيوية غير العربية	**840.0**	**942.0**	**969.1**	**1,072.3**	**10.6**
منها الهند	382.7	485.7	496.1	613.5	23.7
دول الاتحاد الاوروبي	**124.3**	**142.0**	**149.1**	**153.6**	**3.0**
منها هولندا	30.8	29.7	32.0	37.2	16.3
باقي التكتلات الاقتصادية	**307.8**	**275.2**	**349.3**	**534.1**	**52.9**
منها المنطقة الحرة	1.3	1.5	233.7	268.8	15.0
مجموع الصادرات الوطنية	**4,504.2**	**4,674.7**	**4,995.7**	**5,044.4**	**%1.0**

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال عام 2020 (نسبة مئوية)

دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	الدول الاسيوية غير العربية	دول الاتحاد الاوروبي	باقي التكتلات الاقتصادية
%39.9	%25.2	%21.3	%3.0	%10.6

الصادرات الزراعية الأردنية

ارتفعت الصادرات الزراعية الأردنية خلال عام **2020** بنسبة **3.1%** مقارنة بعام **2019**، لتصل إلى **760.4** مليون دينار مقارنةً مع **737.7** مليون دينار خلال عام **2019**.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

البند/الفترة	2017	2018	2019	2020	التغير النسبي (%)
إجمالي قيمة الصادرات الزراعية	802.6	720.7	737.7	760.4	%3.1

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلعي للمستوردات خلال عام **2020**، فقد انخفضت قيمة المستوردات من جميع المواد باستثناء "المواد الأخرى" وبنسبة **2.6%**.

التركيب السلعي للمستوردات (مليون دينار)

الصنف	2017	2018	2019	2020	التغير النسبي (%)
النفط الخام ومشتقاته	2,387.8	2,870.0	2,308.5	1,217.6	47.3-
الآلات والأدوات الآلية وأجزائها	1,431.9	1,087.5	1,153.5	901.9	21.8-
العربات والدراجات وأجزائها	1,472.5	1,148.5	953.1	896.2	6.0-
الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها	869.6	890.6	938.5	719.8	23.3-
الحبوب	546.2	582.1	553.1	494.1	10.7-
الحديد ومصنوعاته	519.7	606.0	535.4	490.7	8.3-
المواد الأخرى	7,369.5	7,235.3	7,168.9	7,357.5	2.6
إجمالي المستوردات	**14,553.7**	**14,420.0**	**13,611.0**	**12,077.8**	**11.3-**

التركيب السلعي للمستوردات خلال عام 2020 (نسبة مئوية)

النفط الخام ومشتقاته	الآلات والأدوات الآلية وأجزائها	العربات والدراجات وأجزائها	الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها	الحبوب	الحديد ومصنوعاته	المواد الأخرى
%10.1	%7.5	%7.4	%6.0	%4.1	%4.1	%60.9

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال عام **2020**، فقد انخفضت قيمة المستوردات من معظم التكتلات الاقتصادية وأبرزها دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة **20.9%** ومنها السعودية بنسبة **34.2%**، ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة **9.2%** ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة **9.5%**، والدول الآسيوية غير العربية بنسبة **9.5%** ومنها الصين الشعبية بنسبة **13.4%**. ودول الاتحاد الأوروبي التي انخفضت بنسبة **10.0%** ومنها المانيا بنسبة **12.8%**. فيما ارتفعت قيمة المستوردات من باقي التكتلات الاقتصادية بنسبة **4.6%** ومنها المنطقة الحرة التي ارتفعت بنسبة **56.1%**.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

التكتلات الاقتصادية	2017	2018	2019	2020	التغير النسبي (%)
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**3,471.4**	**3,849.4**	**3,604.5**	**2,851.6**	**-20.9**
منها السعودية	1,954.1	2,392.5	2,265.8	1,490.5	34.2-
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	**1,687.0**	**1,499.2**	**1,275.5**	**1,157.6**	**9.2-**
منها الولايات المتحدة الامريكية	1,420.3	1,252.6	1,108.9	1,003.3	9.5-
الدول الاسيوية غير العربية	**4,510.9**	**4,349.3**	**4,680.3**	**4,233.5**	**-9.5**
منها الصين الشعبية	1,963.1	1,964.7	2,220.8	1,922.8	13.4-
دول الاتحاد الاوروبي	**3,214.8**	**3,133.7**	**2,756.4**	**2,481.3**	**10.0-**
منها المانيا	639.3	659.8	599.6	522.8	12.8-
باقي التكتلات الاقتصادية	**1,669.6**	**1,588.4**	**1,294.3**	**1,353.8**	**4.6**
منها المنطقة الحرة	73.6	78.6	122.1	190.6	56.1
إجمالي المستوردات	**14,553.7**	**14,420.0**	**13,611.0**	**12,077.8**	**11.3-**

التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال عام 2020 (نسبة مئوية)

دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	الدول الاسيوية غير العربية	دول الاتحاد الاوروبي	باقي التكتلات الاقتصادية
%23.6	%9.6	%35.1	%20.5	%11.2

رابعاً: أداء المالية العامة

سجلت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام **2021** ما قيمته **1797.1** مليون دينار مقابل **1482.6** مليون دينار خلال نفس الفترة من عام **2020**، أي بارتفاع بلغ **314.5** مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي **140.8** مليون دينار، وارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي **173.7** مليون دينار.

أما النفقات العامة خلال الربع الأول من عام **2021**، فقد بلغت حوالي **2125.8** مليون دينار مقابل **2018.4** مليون دينار خلال نفس الفترة من عام **2020**، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره **107.5** مليون دينار أو ما نسبته **5.3%**. وقد جاء هذا الارتفاع في النفقات العامة محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار **109.9** مليون دينار أو ما نسبته **5.7%**، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي **2.4** مليون دينار أو ما نسبته **2.9%**.

وبهذا فقد بلغ عجز الموازنة العامة بعد المنح حوالي **274.2** مليون دينار خلال الربع الأول من عام **2021**، مقابل عجز مالي بلغ حوالي **447.1** مليون دينار خلال نفس الفترة من عام **2020**. وقد بلغت نسبة عجز الموازنة بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام **2021** ما نسبته **3.5%** مقارنةً مع عجز نسبته **5.9%** خلال نفس الفترة من عام **2020**، ونسبة عجز **7.0%** خلال عام **2020**.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

البند	2019	2020	2021 (موازنة)	الربع الأول 2020	الربع الأول 2021	التغير النسبي (%)*
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	7,754.3	7,028.9	7,874.8	1,571.3	1,851.7	%17.8
الايرادات المحلية	6,965.9	6,238.0	7,298.0	1,482.6	1,797.1	%21.2
ايرادات ضريبية	4,680.8	4,958.6	5,390.0	1,164.8	1,338.5	%14.9
اقتطاعات تقاعدية	9.0	7.3	8.0	1.7	2.7	%58.8
الايرادات الاخرى	2,276.1	1,272.1	1,900.0	316.2	455.9	%44.2
المنح الخارجية	788.4	790.8	576.8	88.7	54.5	%38.6-
إجمالي الإنفاق	8,812.7	9,211.3	9,845.1	2,018.4	2,125.8	%5.3
النفقات الجارية	7,897.2	8,388.5	8,730.4	1,933.5	2,043.3	%5.7
النفقات الرأسمالية	915.5	822.8	1,114.7	84.9	82.5	%2.8-
العجز/الوفر بعد المنح	1,058.4-	2,182.4-	1,970.3-	447.1-	274.2-	%38.7-
العجز/الوفر قبل المنح	1,846.8-	2,973.3-	2,547.1-	535.7-	328.7-	%38.6-
% من الناتج المحلي الإجمالي						
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	%24.9	%22.7	غير متوفر	%20.7	%23.7	%3.0
الايرادات المحلية	%22.4	%20.1	غير متوفر	%19.6	%23.0	%3.4
إجمالي الإنفاق	%28.3	%29.7	غير متوفر	%26.7	%27.2	%0.5
العجز بعد المنح	%3.4-	%7.0-	%6.2-	%5.9-	%3.5-	%2.4
العجز قبل المنح	%5.9-	%9.6-	%8.0-	%7.1-	%4.2-	%2.9

*مقارنة بنفس الفترة من العام 2020

خامساً: المديونية العامة

ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة **1.4%** في نهاية شهر آذار من عام **2021** مقارنة بنهاية عام **2020**، ليصل إلى حوالي **33.49** مليار دينار أو ما نسبته **107%** من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آذار من عام **2021**، مقارنةً مع حوالي **33.03** مليار دينار أو ما نسبته **106.5%** من الناتج المحلي الإجمالي لعام **2020**، شاملاً مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه التي تبلغ حوالي **7.7** مليار دينار.

حيث ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية بنسبة **2.6%** ليصل إلى **19.427** مليار دينار حتى نهاية شهر آذار من عام **2021** (**62.1%** من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آذار من عام **2021**)، مقارنةً مع **18.933** مليار دينار في نهاية عام 2020 (**61%** من الناتج المحلي الإجمالي في عام **2020**).

في حين انخفض رصيد الدين العام الخارجي بنسبة **0.2%** ليصل إلى حوالي **14.067** مليار دينار في نهاية شهر آذار من عام **2021** (**44.9%** من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آذار من عام **2021**) مقارنة مع **14.098** مليار دينار في نهاية عام **2020** (**45.4%** من الناتج المحلي الإجمالي لعام **2020**).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)

البند	2018	2019	2020	آذار 2021	التغير النسبي (%)
إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية	16,220.7	17,738.0	18,933.7	19,427.0	%2.6
% من الناتج المحلي الاجمالي	%53.2	%56.1	%61.0	%62.1	%1.1
رصيد الدين العام الخارجي	12,087.5	12,338.2	14,098.3	14,067.1	%0.2-
% من الناتج المحلي الاجمالي	%39.7	%39.0	%45.4	%44.9	%0.5-
إجمالي الدين العام	28,308.2	30,076.2	33,032	33,494.1	%1.4
% من الناتج المحلي الاجمالي	%92.9	%95.2	%106.5	%107.0	%0.5

تطور إجمالي الدين العام (مليار دينار) للأعوام 2018 -آذار 2021

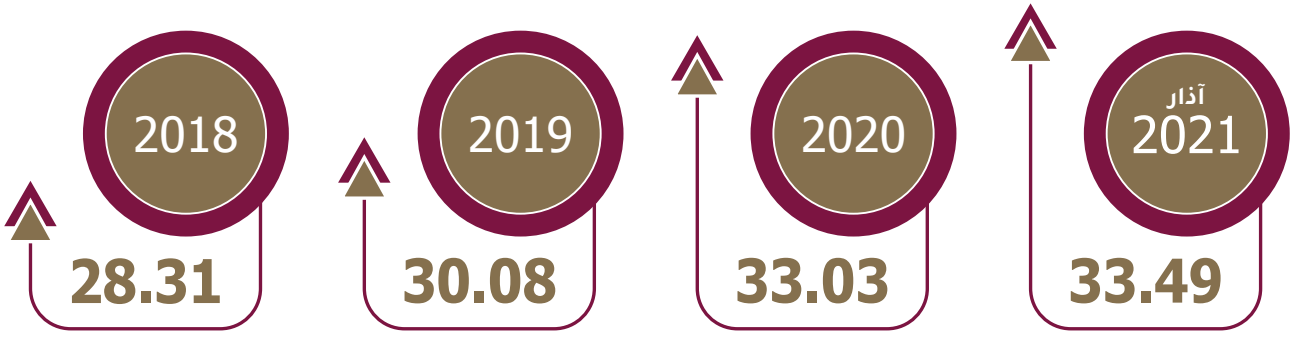

المصدر: وزارة المالية

تطور إجمالي الدين العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) للأعوام 2018 -آذار 2021

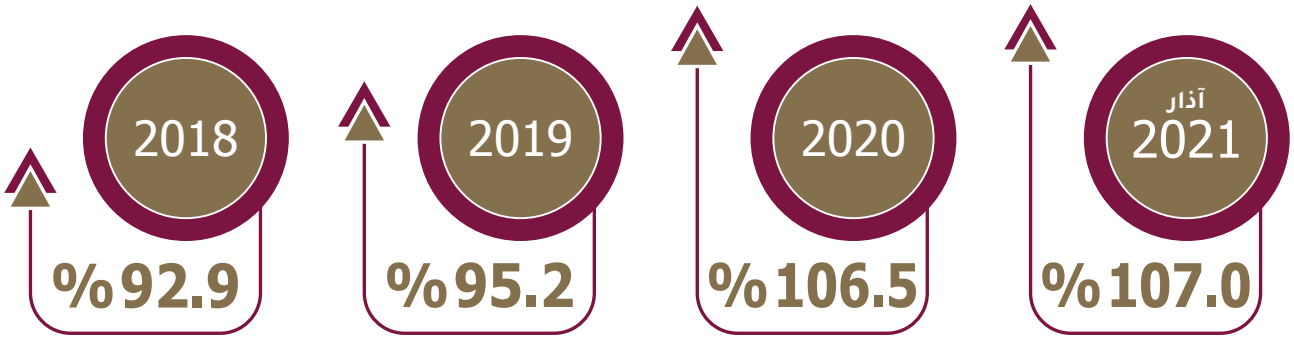

المصدر: وزارة المالية

سادساً: المؤشرات النقدية والمصرفية

المؤشرات النقدية

ارتفع عرض النقد (ع1) في نهاية شهر نيسان من عام **2021** بنسبة **5.3%** عن الرصيد المسجل في نهاية عام **2020**، كما ارتفع عرض النقد (ع2) بنسبة **1.9%** عن مستواه في نهاية عام **2020**، وارتفع أيضاً النقد المصدر بنسبة **6.2%** ليبلغ **6.9** مليار دينار.

البند (مليون دينار)	2018	2019	2020	نيسان 2021	التغير النسبي (%)
عرض النقد (ع 1)	9,676.3	10,322.8	12,150.3	12,793.2	%5.3
عرض النقد (ع 2)	33,359.3	34,969.7	37,011.9	37,731.4	%1.9
النقد المصدر	4,802.4	5,162.0	6,496.5	6,900.3	%6.2

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد بلغت **15.535** مليار دولار أمريكي في نهاية شهر نيسان من عام **2021**، مقارنةً مع **15.919** مليار دولار في نهاية عام **2020**، محققةً بذلك انخفاضاً بنسبة **2.4%** عن مستواها في نهاية عام **2020**.

البند	2018	2019	2020	نيسان 2021	التغير النسبي (%)
احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	**13,392.2**	**14,329.3**	**15,919.7**	**15,535.3**	**%2.4-**

المؤشرات والمصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام **2021** مقارنةً مع نهاية عام **2020** لتصل إلى **57.340** مليار دينار مقارنة بـ **57.049** مليار دينار في نهاية العام **2020**. وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة **1.6%** لتصل إلى **51.554** مليار دينار، وانخفاض الموجودات الأجنبية بنسبة **7.9%** لتصل إلى **5.786** مليار دينار. وفيما يتعلق ببند رأس المال والاحتياطيات والمخصصات فقد انخفض بنسبة **0.5%** عن مستواه في نهاية عام **2020** ليبلغ **8.724** مليار دينار في نهاية شهر نيسان من عام **2021**.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2018	2019	2020	نيسان 2021	التغير النسبي (%)
الموجودات الأجنبية	5,551.9	5,582.3	6,283.2	5,786.8	-7.9%
الموجودات المحلية	45,365.9	48,059.7	50,766.0	51,554.1	1.6%
إجمالي الموجودات	50,917.8	53,642.0	57,049.2	57,340.9	0.5%
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	7,865.8	8,152.6	8,772.3	8,724.6	-0.5%

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **3.2%** في نهاية شهر نيسان من عام **2021** لتصل إلى **29.545** مليار دينار، مقارنة مع **28.634** مليار دينار بنهاية عام **2020**. وقد شكلت القروض والسلف حوالي **63.4%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية **25.5%** من إجمالي التسهيلات، وشكل الجاري مدين نسبة **9.8%**، وبطاقات الائتمان **0.7%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام **2021**.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2018	2019	2020	نيسان 2021	التغير النسبي (%)
اجمالي التسهيلات الائتمانية	26,111.8	27,082.2	28,634.6	29,545.9	%3.2
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %					
جاري مدين	%11.8	%10.9	%9.5	%9.8	%0.3
قروض وسلف	%65.0	%64.8	%64.5	%63.4	%1.1-
كمبيالات واسناد مخصومة	%0.9	%0.7	%0.8	%0.6	%0.2-
ذمم بنوك إسلامية	%21.7	%23.0	%24.6	%25.5	%0.9
بطاقات الائتمان	%0.6	%0.6	%0.6	%0.7	%0.1

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)

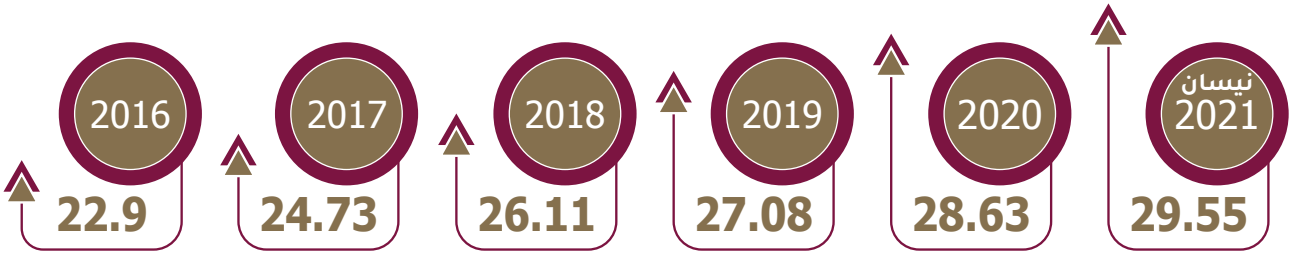

المصدر: البنك المركزي الأردني

وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام **2021** بنسبة **1.5%** لتصل إلى **37.326** مليار دينار مقارنة مع **36.789** مليار دينار في نهاية عام **2020**. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته **54.1%** من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته **28.8%** من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت **17.1%** من إجمالي الودائع.

أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فيلاحظ ارتفاع حجم الودائع بالدينار الأردني في نهاية شهر نيسان من عام **2021** لتشكل ما نسبته **77.1%** من إجمالي الودائع مقارنةً مع **76.7%** بنهاية عام **2020**، فيما بلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية **22.9%** مقارنة مع **23.3%** بنهاية عام **2020**.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2018	2019	2020	نيسان 2021	التغير النسبي (%)
اجمالي الودائع	33,848.1	35,305.3	36,789.1	37,326.1	%1.5
توزيع الودائع حسب النوع %					
تحت الطلب	%27.7	%26.9	%28.6	%28.8	%0.2
توفيـر	%16.7	%16.5	%16.9	%17.1	%0.2
لأجل	%55.6	%56.6	%54.5	%54.1	%0.4-
توزيع الودائع حسب العملة %					
الودائع بالدينار الأردني (%)	%75.9	%76.8	%76.7	%77.1	%0.4
الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)	25,667.6	27,107.3	28,233.9	28,784.7	%2.0
الودائع بالعملات الأجنبية (%)	%24.1	%23.2	%23.3	%22.9	%0.4-
الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)	8,180.5	8,198.0	8,555.2	8,541.4	%0.2-

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)

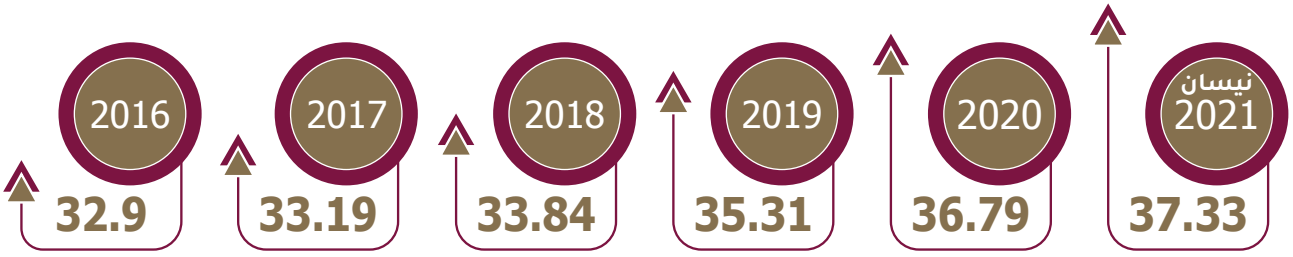

المصدر: البنك المركزي الأردني

توزيع الودائع حسب العملة بنهاية نيسان 2021 (نسبة مئوية)

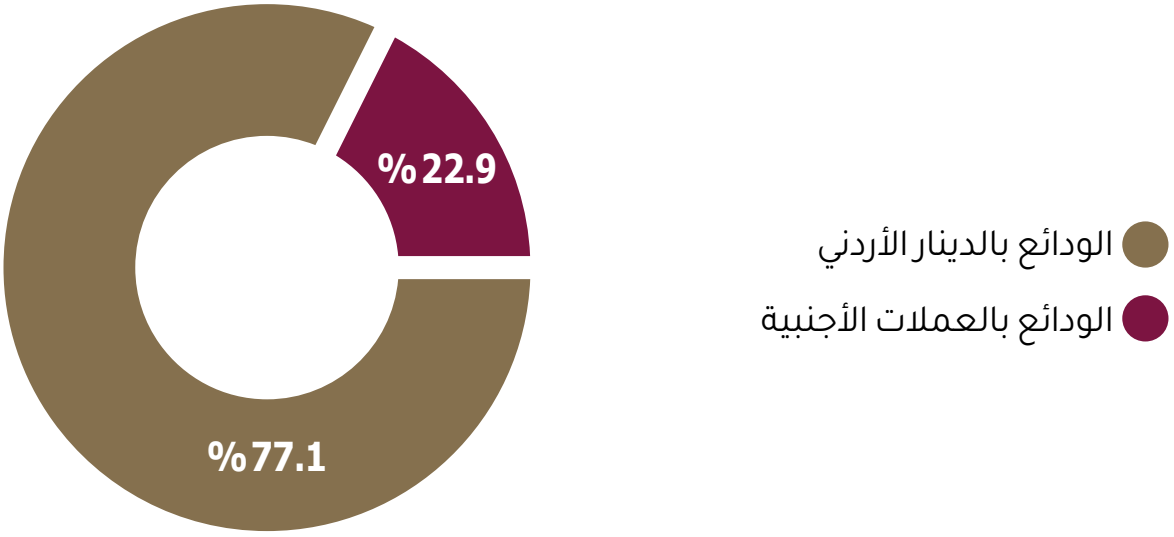

مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون إلى **5.4%** بنهاية النصف الأول من عام **2020**، مقارنةً مع نسبة **5.0%** في نهاية عام **2019**. كما بلغت نسبة تغطية الديون غير العاملة **68.0%** بنهاية النصف الأول من عام **2020**، مقارنةً مع **69.5%** في نهاية عام **2019**. أما الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة فقد شكل ما نسبته **7.31%** من حقوق المساهمين لدى البنوك بنهاية النصف الأول من عام **2020**، مقارنة مع **6.27%** في نهاية عام **2019**.

وبلغت نسبة كفاية رأس المال **17.93%** بنهاية النصف الأول من عام **2020**، مقارنةً مع **18.28%** في نهاية عام 2019، وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة **128.9%** بنهاية النصف الأول من عام **2020**، مقارنةً مع **133.8%** في نهاية عام **2019**، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة **(100%)**.

وقد حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ **0.64%** بنهاية النصف الأول من عام **2020**، مقارنة مع **1.18%** في نهاية عام **2019**. كما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن **5.2%** مقارنة مع **9.44%** في نهاية عام **2019**.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة

المؤشر(%)	2016	2017	2018	2019	النصف الأول 2020	التغير (%)
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	%4.3	%4.2	%4.9	%5.0	%5.4	%0.4
نسبه تغطية الديون غير العاملة	%77.9	%75.4	%79.3	%69.5	%68.0	%1.5-
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	%3.6	%4.1	%4.2	%6.27	%7.31	%1.0
نسبه كفاية راس المال	%18.5	%17.80	%16.9	%18.28	%17.93	%0.4-
نسبه السيولة القانونية	%137.8	%130.1	%131.9	%133.8	%128.9	%4.9-
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	%8.9	%9.1	%9.6	%9.44	%5.20	%4.2-
العائد على الموجودات (ROA)	%1.1	%1.2	%1.2	%1.18	%0.64	%0.5-

هيكل أسعار الفائدة

استقرت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية شهر نيسان **2021** مقارنة بنهاية عام **2020**، حيث بلغ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني **2.50%** وسعر إعادة الخصم **3.50%**، وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء **3.25%** وسعر فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة **2.00%**.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

البند	2018	2019	2020	نيسان 2021	التغير (%)
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي%					
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني	4.75	4.00	2.50	2.50	-
سعر اعادة الخصم	75 .5	5.00	3.50	3.50	-
سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء	5.50	4.75	3.25	3.25	-
سعر فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة	4.00	3.25	2.00	2.00	-

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد شهدت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب انخفاضاً عند **0.26%** في نهاية شهر نيسان من عام **2021**، كما ارتفعت أسعار الفائدة على حسابات التوفير لتبلغ **0.35%**، في حين انخفض سعر الفائدة على الودائع لأجل ليبلغ **3.37%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

البند	2018	2019	2020	نيسان 2021	التغير
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع%					
تحت الطلب	0.30	0.44	0.27	0.26	0.01 -
توفير	0.71	0.66	0.34	0.35	0.01
لأجل	4.73	4.84	3.65	3.37	0.28 -

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد انخفض سعر الفائدة على الجاري مدين ليبلغ **6.97%** في نهاية شهر نيسان من عام **2021**، كما انخفض سعر الفائدة على القروض والسلف ليصل إلى **7.10%**، وانخفض سعر الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة ليصل إلى **8.15%**. وبلغ سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء **8.34%** في نهاية شهر نيسان من عام **2021**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

البند	2018	2019	2020	نيسان 2021	التغير
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية%					
جاري مدين	8.41	8.49	7.30	6.97	0.33-
قروض وسلف	8.69	8.49	7.17	7.10	0.07-
كمبيالات واسناد مخصومة	9.64	9.55	8.51	8.15	0.36-
سعر الإقراض لأفضل العملاء	9.57	9.33	8.33	8.34	0.01

سعر الإقراض لأفضل العملاء للفترة 2015 - نيسان 2021

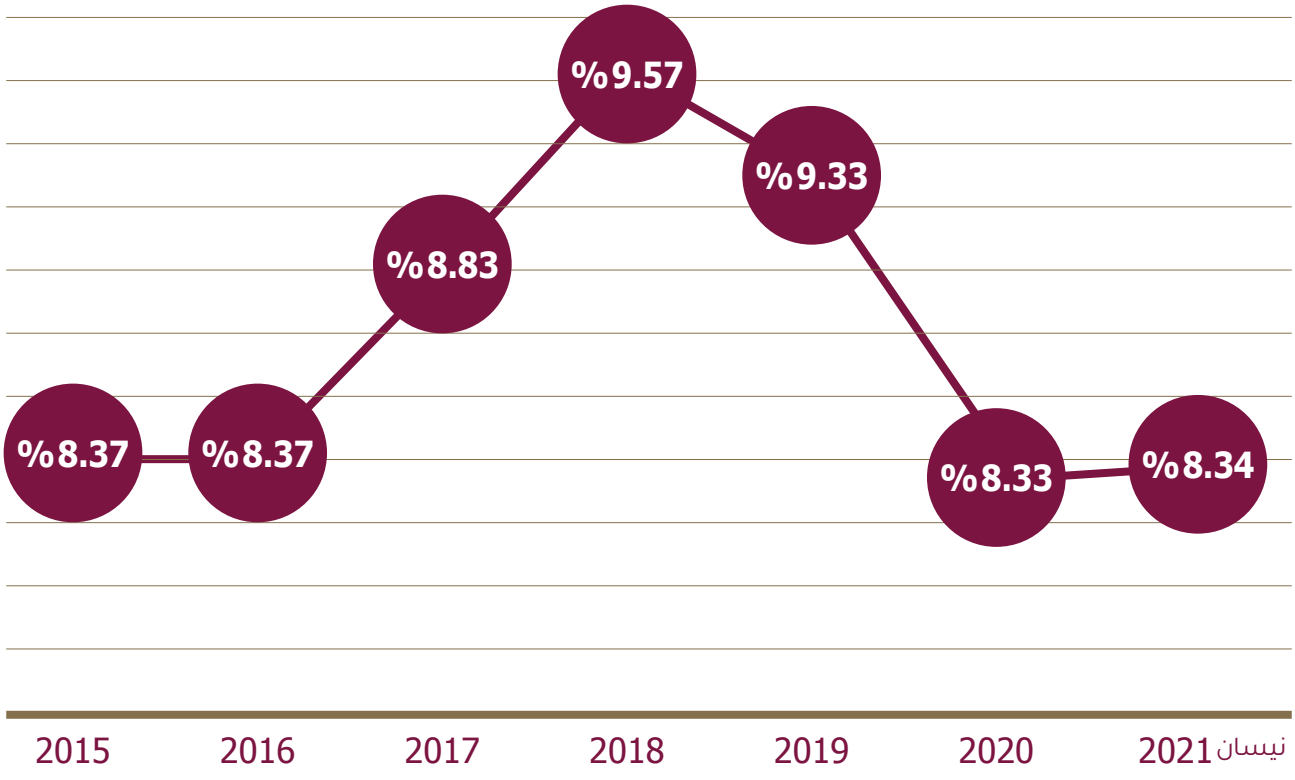

* تمثل الحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء للائتمان الممنوح من قبل البنوك المرخصة

أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر أيار **2021** بنسبة **14.62%** ليصل إلى **3786.4** نقطة.

هذا وشهدت أسعار الإغلاق لجميع البنوك (باستثناء بنك واحد انخفض بنسبة **4.9%**) ارتفاعات تراوحت ما بين **2.4%** إلى **43.1%**.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر أيار حوالي **22.04** مليون سهم، وبإجمالي عدد عقود بلغ **12495** عقد، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي **53.22** مليون دينار.

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر أيار 2021
(من 2 أيار إلى 31 أيار 2021)

الشركة	الرمز الحرفي	سعر الاغلاق السابق	اعلى سعر	أدني سعر	سعر الاغلاق	التغير عن سعر الإغلاق السابق	معدل السعر	عدد أيام التداول	حجم التداول دينار	عدد الاسهم	عدد العقود
البنك العربي	ARBK	4.00	5.41	3.96	5.20	1.20	4.55	18	22,249,169	4,887,108	3,059
بنك الإسكان	THBK	2.95	4.22	2.97	4.22	1.27	3.19	18	6,301,304	1,973,430	696
البنك الأهلي	AHLI	0.86	0.99	0.82	0.93	0.07	0.91	18	2,230,054	2,464,479	1,055
بنك المال	EXFB	1.44	1.70	1.42	1.63	0.19	1.54	18	4,921,866	3,190,900	1,020
بنك الأردن	BOJX	1.86	2.17	1.80	2.10	0.24	1.96	18	1,460,987	746,050	679
البنك الإسلامي الأردني	JOIB	2.83	3.38	2.80	3.20	0.37	3.00	18	7,770,476	2,593,039	2,729
بنك القاهرة عمان	CABK	1.34	1.52	1.21	1.44	0.10	1.36	18	3,365,138	2,472,382	995
بنك الاتحاد	UBSI	1.67	1.76	1.62	1.71	0.04	1.70	16	452,102	265,254	195
بنك الاستثمار العربي	AJIB	1.13	1.27	1.13	1.26	0.13	1.18	14	235,179	199,490	241
البنك الأردني الكويتي	JOKB	1.40	1.58	1.32	1.53	0.13	1.41	17	2,701,485	1,918,141	822
البنك التجاري الأردني	JCBK	0.79	0.91	0.75	0.90	0.11	0.89	12	214,197	241,909	55
بنك ABC في الأردن	ABCO	0.67	0.86	0.68	0.85	0.18	0.78	18	342,292	436,666	356
بنك صفوة الإسلامي	SIBK	1.47	1.63	1.40	1.58	0.11	1.51	16	889,613	590,112	495
البنك الاستثماري	INVB	1.30	1.40	1.29	1.39	0.09	1.34	14	84,299	62,701	97
بنك سوسيته جنرال - الأردن	SGBJ	1.64	1.56	1.56	1.56	0.08-	1.56	1	98	63	1
المجموع لقطاع البنوك									53,218,258	22,041,724	12,495

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر أيار = 3,786.41 / التغير عن الشهر السابق = 14.62%

* المصدر: بورصة عمان.

اخبار عالمية ودولية

البنك الدولي:
الأردن حافظ على تحقيق التوازن على الرغم من الضغوط الإقليمية والمحلية

قال البنك الدولي بتقريره الذي أصدره حديثا ان الأردن حافظ على تحقيق التوازن على الرغم من الضغوط الإقليمية والمحلية المتزايدة خلال فترة إطار الشراكة الاستراتيجية.

ولفت الى ان الاقتصاد الوطنيّ تضرر بشدة من جراء جائحة كورونا وسط نموٍ منخفضٍ بالفعل، وارتفاعٍ في معدل البطالة بين مواطنيه، فضلاً عن تزايد الدين العام.

ووفقاً لتحليلات البنك الدولي، فقد انكمش الاقتصاد الأردني بنسبة 1.6% في عام 2020؛ وارتفع معدل البطالة ليصل إلى 24.7% في الربع الأخير من عام 2020، كما وصلت معدلات البطالة بين شباب الأردن إلى نسبة غير مسبوقة حيث بلغت 50%.

وارتفع معدل البطالة لدى الإناث، والذي شهد انخفاضاً ما بين 2017 و2019 من 31.2% إلى 27%، بشكل حاد ليصل إلى 32.8% في الربع الرابع من العام 2020.

كذلك، قفز معدل البطالة لدى الشباب (15-24) عاما بشكل ملحوظ من 40.6% في العام 2019 إلى مستوى غير مسبوق وصل إلى 50% بنهاية الربع الرابع من العام 2020.

وأقر مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، استعراض الأداء والتعلم الذي يلخص ما تم إحرازه من تقدم في إطار الشراكة الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي مع المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات المالية (2017-2022)، كما يضيف ركيزة جديدة لإطار الشراكة الإستراتيجية تتمحور في الاستجابة لجائحة كورونا (كوفيد- 19) والتعافي الأخضر والشامل والقادر على الصمود.

الأردن يحرز تقدماً في الإصلاحات المؤسسية التي تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمارات العامة

ويُمدد استعراض الأداء والتعلم أيضاً فترة إطار الشراكة الإستراتيجية مع الأردن لسنة إضافية (حتى السنة المالية 2023) لدعم مواطنيه خلال أزمة كورونا، وأيضاً لتعزيز تنفيذ الإصلاحات الرئيسية المطلوبة لتحقيق النمو الذي يقوده الاستثمار، بالإضافة إلى خلق فرص العمل.

وفي استجابته للأزمة، يتضمن استعراض الأداء والتعلم تحديثاً لإطار الشراكة الإستراتيجية مع الأردن يتمثل في إضافة ركيزة جديدة إلى إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن "جائحة كورونا - دعم الاستجابة الفعالة والتعافي القادر على الصمود".

ولهذا الغرض قامت مجموعة البنك الدولي بتعبئة تمويل إضافي بأكثر من 1.1 مليار دولار، بالإضافة إلى مشاريع جديدة وأخرى قيد الإعداد لدعم الأردنيين في مواجهة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا وإعادة بناء الاقتصاد الأردني بشكل أفضل وأكثر اخضراراً.

ويشتمل هذا التمويل الإضافي على دعم التدابير الخاصة بالطوارئ الصحية وتوفير اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، وبرامج التحويلات النقدية لدعم الأسر والعمال من الفئات الأولى بالرعاية، ودعم منشآت الأعمال والحفاظ على الوظائف وسبل كسب العيش، والدعم اللازم لتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة تحقيقاً للتعافي الشامل القادر على الصمود في وجه التغيرات المناخية.

وتشتمل الركيزة الجديدة المضافة إلى إطار الشراكة الإستراتيجية أيضاً على كلٍ من خطة عمل لزيادة الفرص الاقتصادية وإتاحتها أمام المرأة الأردنية كجزء لا يتجزأ من جهود التعافي، واستعراضٍ لرأس المال البشري الأردني يركز على مواجهة التحدي الذي يمثله توظيف الشباب، علاوة على تقرير المناخ والتنمية الخاص بالأردن بغرض التوجيه الأفضل للتعافي الأخضر المراعي للبيئة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن استعراض الأداء والتعلم يدعم التركيز - المستند إلى النتائج - على إطلاق مجالات الإصلاح ذات الأولوية لمواجهة التحديات الهيكلية في الاقتصاد الأردني والأسواق المفتوحة وتحفيز الاستثمار بصفته أحد المحركات الرئيسية للتعافي والنمو.

وخلال الفترة التي يغطيها استعراض الأداء والتعلم، أحرز الأردن تقدماً في الإصلاحات المؤسسية التي تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمارات العامة والخاصة والمساهمة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وتشتمل هذه الإصلاحات على الآتي: مراجعة وتنقيح اللوائح الداخلية للمشتريات الحكومية، واعتماد قانون جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسن قوانين خاصة بحالات الإعسار والمعاملات المضمونة، ووضع لائحة داخلية خاصة بالمناخ واللوائح الداخلية الخاصة بعمليات المراقبة والتفتيش الحكومية،

والشروع في إصلاح منظومة التراخيص، وإدخال إصلاحات خاصة بنظام الحماية الاجتماعية في الأردن وتوسيع مظلته.

ويوصي استعراض الأداء والتعلم بتقديم دعم إضافي لتعزيز التطبيق الكامل لهذه الإصلاحات الرئيسية وتعظيم آثارها الإيجابية ليشعر بها الأردنيون بمختلف فئاتهم وكذلك القطاع الخاص الأردني.

وفي معرض تعليقه على استعراض الأداء والتعلم قال وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني ناصر الشريدة: "إننا نقدر الشراكة طويلة الأجل مع مجموعة البنك الدولي في مساندة الحكومة الأردنية في تنفيذ برنامجها الإصلاحي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات، وكذلك لإطلاق إمكانات مشاركة القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالتالي خلق فرص عمل للنساء والشباب على حد سواء".

كما أكد الوزير ناصر الشريدة على "أهمية دور مجموعة البنك الدولي في دعم الأردن في الاستجابة لأزمة جائحة كورونا، لا سيما في قطاعي الحماية الاجتماعية والصحة العامة، وكذلك من خلال تعزيز قدرة الاقتصاد الأردني على الصمود ودعم جهود الحكومة الأردنية في سعيها لتحقيق التعافي الاقتصادي المنشود".

وجود قطاع خاص مفعم بالحيوية يعد أمراً حيوياً لتحقيق التعافي الاقتصادي الناجح في الأردن

وتعليقاً على ذات الأمر قال ساروج كومار جاه، المدير الإقليمي لدائرة المشرق بالبنك الدولي: "تلتزم مجموعة البنك الدولي بتعديل برنامجها توطئة لدعم الأردنيين لمواجهة الآثار المعقدة التي خلفتها جائحة كورونا، بما فيها الآثار السلبية في مجالات الصحة والتعليم وسبل كسب العيش.

ويتمثل دورنا بصفتنا مجموعة البنك الدولي أيضاً في مساندة الأردن لإعادة البناء بشكل أفضل، مع اقتران ذلك بعرض رؤية متوسطة إلى طويلة الأجل حول كيفية تعزيز الإصلاحات من أجل تحقيق التعافي والنمو القائم على الاستثمار بمشاركة القطاع الخاص والذي يعزز بدوره خلق فرص العمل المستدامة خاصة للنساء والشباب، ويستفيد من الإمكانات التي يتيحها التعافي الأخضر المراعي للبيئة والقادر على الصمود أمام التغيرات المناخية".

تجدر الإشارة إلى أن إطار الشراكة الإستراتيجية مع الأردن قد تم إطلاقه في عام 2016 وكان ذلك في سياق الأزمة السورية؛ ويقوم هذا الإطار على الركيزتين

الاقتصاد الأردني انكمش بنسبة 1.6% في عام 2020

التاليتين: (الأولى) وهي "تقوية النمو الذي يقوده القطاع الخاص وتوفير فرص عمل أفضل للجميع"، و(الثانية) وهي "تحسين مستويات الإنصاف والجودة في تقديم الخدمات العامة".

ولقد تم تضمين القضايا الرئيسية المتعلقة بالحوكمة والمساواة بين الجنسين والشباب في إطار الشراكة الإستراتيجية باعتبارها قضايا عامة ومشتركة.

ويرى استعراض الأداء والتعلم أن هذه الركائز والقضايا لا تزال ذات صلة وثيقة بالدعم المتواصل الذي تقدمه مجموعة البنك الدولي جنباً إلى جنب مع الركيزة الجديدة للاستجابة لجائحة كورونا والتعافي القادر على الصمود.

ووفقاً لما ورد باستعراض الأداء والتعلم، فقد توسع برنامج مجموعة البنك الدولي بشكل كبير خلال الفترة التي يغطيها إطار الشراكة الإستراتيجية مع الأردن وأن أكثر من 80% من الأهداف المدرجة وقت تصميم هذا الإطار إما أنها تم تجاوزها أو تحقيقها أو أنها على المسار الصحيح.

وبينما كان التصور الذي تضمنه إطار الشراكة الإستراتيجية مع الأردن يقف عند تمويلٍ بمبلغ 1.6 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لأول سنتين من إطار الشراكة الإستراتيجية، إلا إنه واعتباراً من أبريل/ نيسان 2021، تألفت محفظة البنك الدولي النشطة في الأردن من 14 مشروعاً بقيمة 2.67 مليار دولار على هيئة قروض واعتمادات ومنح. وخلال فترة إطار الشراكة الإستراتيجية كانت مجموعة البنك الدولي شريكاً رئيسياً في برنامج الإصلاح في الأردن وفي مساندته ليكون رائداً في تقديم نموذج استجابة لإغاثة اللاجئين تكون التنمية هي مرتكزه الأساسي.

ويحدد استعراض الأداء والتعلم مجالات العمل الرئيسية والجهود المنسقة من جانب المؤسسات الأعضاء في مجموعة البنك الدولي التي تشمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية التي تركز على القطاع الخاص والوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تعمل على اجتذاب وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التأمين ضد المخاطر السياسية وضمانات تعزيز الائتمان.

وتعليقاً على ذلك قال عبد الله الجفري، المدير الإقليمي لدائرة بلدان المشرق بمؤسسة التمويل الدولية: "إن وجود قطاع خاص مفعم بالحيوية ويستند إلى منشآت أعمال صغيرة ومتوسطة قوية وإلى رواد أعمال يتطلعون دوماً للمستقبل، يعد أمراً حيوياً لتحقيق التعافي الاقتصادي الناجح في الأردن.

مليار دولار تمويل إضافي من مجموعة البنك الدولي لدعم مشاريع جديدة

وستواصل مؤسسة التمويل الدولية التركيز على زيادة مشاركة القطاع الخاص لدعم الوظائف والنمو الشامل والمستدام من خلال الاستثمار المباشر ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذ الإصلاحات الرئيسية التي يتطلبها تحسين مناخ الأعمال".

من جانبها علقت ميرلي بارودي مديرة شؤون الاقتصاد والاستدامة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار بقولها: "على الرغم من الآثار المترتبة على جائحة كورونا، فقد أظهر الأردن التزامه بالحفاظ على بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر وسيظل شريكاً رئيسياً للوكالة الدولية لضمان الاستثمار خلال فترة إطار الشراكة الإستراتيجية وما بعدها أيضاً".

ويعمل استعراض الأداء والتعلم على مواءمة برنامج مجموعة البنك الدولي مع البرنامج التنفيذي الإرشادي الجديد للحكومة الأردنية 2021-2024، وأيضاً مع إطار عمل استجابة مجموعة البنك الدولي لجائحة كورونا ومع إستراتيجيتها الموسعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعندما باشرت مجموعة البنك الدولي وضع استعراض الأداء والتعلم، فقد قامت بإجراء مشاورات مكثفة مع كل من الحكومة الأردنية والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني والشباب، فضلاً عن شركاء التنمية.

ولإتاحة الفرصة لتتمكن مجموعة البنك الدولي وحكومة الأردن من التركيز على تقديم الدعم المطلوب بشكل عاجل بشأن الاستجابة لجائحة كورونا والتعافي منها، فإن استعراض الأداء والتعلم يتضمن تمديداً لمدة عام واحد للفترة التي يستغرقها الإطار الحالي للشراكة الإستراتيجية (من السنة المالية 2017 حتى السنة المالية 2022) وليكون هذا التمديد جسراً للتحضير لإستراتيجية مجموعة البنك الدولي القادمة في السنة المالية 2023.

ارتفع معدل البطالة ليصل إلى 24.7% في الربع الأخير من عام 2020

فيتش
تثبت التصنيف الائتماني للأردن عند «بي بي سالب»

الوكالة الائتمانية تتوقع أن يصل الدين الحكومي إلى ذروته في عام 2021

الوكالة الائتمانية تتوقع أن يصل الدين الحكومي إلى ذروته في عام 2021

ارتفاع العجز الحكومي العام إلى 5.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020

ارتفع رصيد الدين العام المستحق على الأردن في الربع الأول 2021 إلى 26.8 مليار دينار

ثبّتت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني التصنيف السيادي للأردن عند «بي بي سالب» مع نظرة مستقبلية سلبية.

ارتفاع العجز الحكومي العام إلى 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020

ولفتت الوكالة في البيان، الذي أصدرته نهاية شهر أيار 2021، إلى أن النظرة المستقبلية السلبية تعكس احتمال زيادة تفاقم الدين الحكومي وسط تعافٍ غير مؤكد وسياق اجتماعي صعب في أعقاب جائحة «كورونا».

وذكرت الوكالة أن تقديراتها تشير إلى ارتفاع العجز الحكومي العام إلى 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، مقابل 1.4 في المائة في 2019، مدفوعاً بتراجع بنسبة 40 في المائة في الإيرادات غير الضريبية.

ارتفع رصيد الدين العام المستحق على الأردن في الربع الأول 2021 إلى 26.8 مليار دينار

وتوقعت «فيتش» تراجع العجز الحكومي العام إلى 4.1 في المائة في 2021 ثم إلى 2.7 في المائة في 2020.

وتوقعت أن يصل الدين الحكومي إلى ذروته في عام 2021، وأن يتراجع لاحقاً بدعم من عودة النمو والفوائض الأولية.

وبالتزامن مع التقرير، ارتفع رصيد الدين العام المستحق على الأردن في الربع الأول من العام الحالي 1.1 في المائة إلى 26.8 مليار دينار (37.7 مليار دولار)، مقارنة مع 26.49 مليار دينار في نهاية 2020.

وأظهرت الإحصاءات على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، ان الدين الداخلي للأردن في نهاية مارس (آذار) الماضي بلغ 13.12 مليار دينار، والدين الخارجي نحو 13.6 مليار دينار. ويعادل الدين العام الأردني 85.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وغيّرت وزارة المالية منذ بداية السنة منهج حساب الدين العام باستثناء ديونها من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، والبالغة نحو 7 مليارات دينار.

IIAB PAY

سرعة | سهولة | أمان

طرق دفع متطورة
تحاكي المستقبل
من العربي الإسلامي

البنك العربي الاسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

iiabank.com.jo | 080022224 - 065003300 |

تجاري إكسبرس... قريب منك وعلى وقتك

الآن في طبربور

خدمات الأفراد فقط

هدية نقدية 500 دينار عند حصولك على قرض شخصي من إكسبرس طبربور

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank
أقرب إليك

JCBankJO\
www.jcbank.com.jo

خط تجاري المباشر
+ 962 6 520900

الاخبار المصرفية

البنك العربي
ARAB BANK

128.3 مليون دولار
أرباح مجموعة البنك العربي في الربع الأول من العام 2021

قامت مجموعة البنك العربي في نهاية الربع الأول من العام 2021 بدمج القوائم المالية الموحدة لبنك عُمان العربي بعد انتهائه مؤخرا من عملية الاستحواذ على بنك العز وهو بنك إسلامي متكامل معززا بذلك من تواجده في سلطنة عُمان. لقد جاء ذلك ضمن استراتيجية مجموعة البنك العربي في توسيع أعمالها في منطقة الخليج العربي، هذا وارتفعت أصول المجموعة كما في 31 آذار 2021 لتصل الى 62.5 مليار دولار أمريكي منها 8.1 مليار دولار تخص بنك عمان العربي مقارنة بـ50.7 مليار دولار أمريكي لنفس الفترة من العام السابق وبنسبة 23%، كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية لتصل الى 33.5 مليار دولار أمريكي كما في 31 آذار 2021 منها 7.1 مليار دولار تخص بنك عمان العربي مقارنة بـ 26.2 مليار دولار أمريكي لنفس الفترة من العام السابق وبنسبة 28%، في حين ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 30% لتصل الى 45.8 مليار دولار أمريكي منها 7.1 مليار دولار تخص بنك عمان العربي مقارنة بـ 35.2 مليار دولار أمريكي لنفس الفترة من العام السابق.

وقد بلغ صافي أرباح مجموعة البنك العربي بعد الضرائب والمخصصات 128.3 مليون دولار أميركي للفترة المنتهية في 31 آذار 2021 مقارنة مع 147.6 مليون دولار أميركي في الفترة المقابلة للعام 2020 وبتراجع نسبته 13%. كما حافظ البنك على قاعدة رأسمالية متينة حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 10 مليار دولار أمريكي في نهاية الربع الأول من العام 2021.

وفي تعليقه على النتائج صرح السيد صبيح المصري - رئيس مجلس الإدارة قائلاً: "ان النتائج المالية الإيجابية التي حققها البنك في الربع الأول من العام الحالي وفي ظل التحديات الاقتصادية والصحية التي فرضتها جائحة كوفيد-19 مقارنة بالفترة السابقة والتي لم تكن تتضمن بعد الأثار السلبية لهذه الجائحة لتعبر عن قدرة البنك على التعامل بمرونة وإيجابية مع كافة المتغيرات وتحقيق أرباح مستدامة. "

ومن جهته أوضح السيد نعمه صباغ - المدير العام التنفيذي للبنك العربي - ان نتائج مجموعة البنك العربي خلال الربع الأول من العام 2021 تعكس قدرة البنك على التعامل مع كافة التغيرات التي شهدها القطاع المصرفي نتيجة جائحة كورونا وانخفاض أسعار الفوائد وتراجع حركة التجارة العالمية، بالإضافة الى ان البنك قام بتعزيز بناء المخصصات كإجراء وقائي لتغطية المخاطر الائتمانية المستقبلية.

كما أشار السيد صباغ الى ان صافي الأرباح التشغيلية للبنك قد بلغ 293.8 مليون دولار وبتراجع 13% عن نفس الفترة من العام السابق، وحافظ البنك على رأس مال قوي حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.4% كما في آذار 2021، بالإضافة الى احتفاظه بنسب سيولة مريحة حيث بلغت نسبة القروض الى الودائع 73.1%، ونوه الى ان نسبة تغطية القروض غير العاملة فاقت 100%.

وفي الختام عبر السيد صبيح المصري عن اعتزازه بالطريقة التي ارتقت بها مجموعة البنك العربي في تسخير جل قدراتها وطاقاتها لحماية مصالح عملائها ومساهميها في ظل مستوى التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، مشيرا الى ان ارتفاع وتيرة برامج التطعيم التي تشهدها دول العالم منحتنا جرعة إضافية أخرى من التفاؤل بعودة الاقتصادات الإقليمية والعالمية الى التعافي بشكل تدريجي مستقبلا.

البنك العربي ARAB BANK

بدعم من البنك العربي مبادرة "سنبلة"

تتحدى الجائحة وتغرس بذور الريادة بالمدارس الحكومية

تواصل مؤسسة الجود للرعاية العلمية تنفيذ "مبادرة سنبلة " في المدارس الحكومية والتي تسعى إلى تحفيز وتشجيع المعلمين للخروج بأفكار ملهمة وإبداعية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، واستثمار مهاراتهم وأفكارهم بمشاريع ومبادرات عملية. وتأتي هذه المبادرة بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم وبدعم من البنك العربي الراعي الرئيسي والاستراتيجي للمبادرة.

وبالرغم من تأثير جائحة "كورونا" على الكثير من القطاعات والمشاريع التطوعية الريادية وإيقاف العديد منها إلا أن مبادرة "سنبلة" أصرت على مواصلة مسيرتها في المبادرة وتحدي كافة المعيقات بالعمل الجاد.

وكانت المبادرة خلال الجائحة أطلقت مسابقة "التحديات" الأسبوعية التي تقدم كل أسبوع تحدي ويضع المعلمون له حلولاً، وفي كل أسبوع يتم إعلان المشاريع الفائزة بعد القيام بعملية تقييم من قبل لجنة مختصة بمجال الريادة الاجتماعية.

وبعد الانتهاء من مسابقة التحديات تم إطلاق برنامج سنبلة اون لاين لمواكبة التغير الذي حصل بالعالم حيث بلغ عدد المعلمين المستفيدين من المبادرة ما يقارب 350 معلم ومعلمة من أقاليم الشمال والوسط والجنوب، وانعكست المبادرة بالشكل الإيجابي على نحو 2000 شخص من الطلاب والأهالي. حيث بلغ عدد المدارس المشاركة 68 مدرسة حكومية من مختلف محافظات المملكة.

كما تم مؤخراً إطلاق مسابقة "سنبلها" ضمن مبادرة "سنبلة" لتعريف المعلمين في المدارس الحكومية والمحافظات بمشروع "سنبلة" ومختلف المشاريع التي يتم تنفيذها على أرض الواقع. حيث وصلت نسبة مشاهدات الفيديوهات إلى 120 ألف مشاهدة على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث ساهمت المسابقة بتشجيع العديد من المدارس وأبدت رغبتها في المشاركة بالمبادرة لترك أثر مجتمعي على المعلمين والطلاب والمجتمع المحلي.

البنك العربي
ARAB BANK

اتفاقية تعاون بين البنك العربي وشركة الحوسبة الصحية الدولية

وقعت شركة الحوسبة الصحية الدولية اتفاقية تعاون مع البنك العربي تهدف إلى تقديم حلول مبتكرة لإتاحة عمليات الدفع الإلكتروني للقطاع الطبي بالإضافة إلى توفير برامج تمويل متعددة من خلال المنظومة الوطنية لمطالبات التأمين الصحي (Hakeem Claim) بما ينعكس بشكل إيجابي على مقدمي الخدمة الطبية وشركات التأمين والمرضى.

ووقع الاتفاقية عن شركة الحوسبة الصحية الدولية عطوفة الدكتور رامي فراج رئيس مجلس إدارة الشركة ومعالي السيدة مجد شويكة نائب رئيس مجلس الإدارة والسيد غسان اللحام الرئيس التنفيذي للشركة، وقد وقعها عن البنك العربي السيد وليد السمهوري مدير منطقة الأردن.

وتعتبر منظومة (Hakeem Claim) منصة موحدة ومتكاملة يتم من خلالها تبادل موافقات ومطالبات التأمين الطبي بين مقدمي الخدمة الطبية وشركات التأمين بالإضافة إلى توفير ملف طبي إلكتروني لكافة المرضى لتمكين الأطباء من الاطلاع على التاريخ المرضي للمراجعين وتوفير كافة المعلومات التي يحتاجها الطبيب بشكل سهل وفوري ودون الحاجة إلى الاحتفاظ بسجلات ورقية، بالإضافة إلى الحد من التداخلات الدوائية والتنبيه عن أي حساسيات يعاني منها المرضى، كما تتيح المنظومة إدارة المواعيد للأطباء وإمكانية تقديم الرعاية الصحية عن بعد مع تسديد بدل هذه الخدمات الكترونياً.

وفي تعليقه على هذه الاتفاقية أشار الدكتور رامي فراج إلى أن تطبيق منظومة (Hakeem Claim) سيساهم في تقديم رعاية صحية أفضل للمراجعين بشكل يترجم التوجه الاستراتيجي الذي يحقق السرعة والدقة

البنك العربي
ARAB BANK

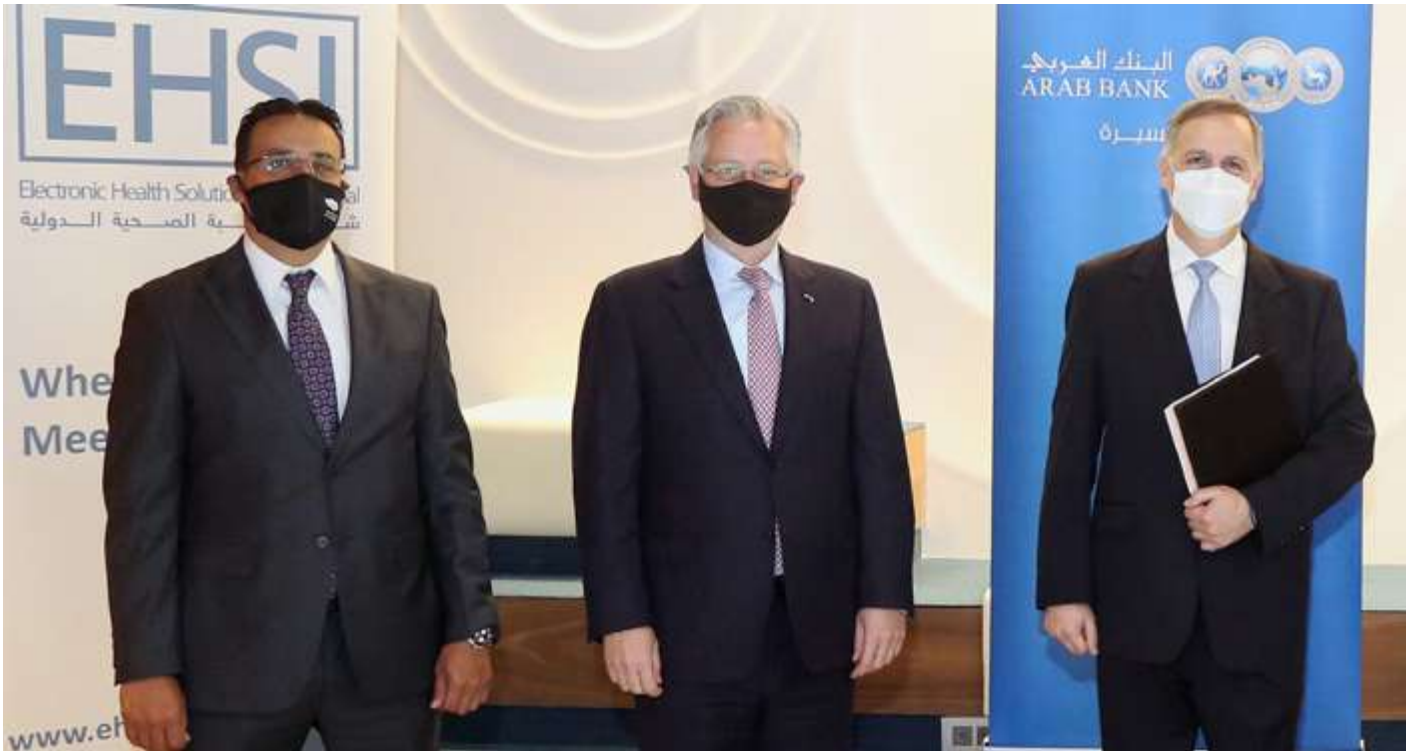

والشفافية بين جميع الأطراف، كما وأن الحلول المصرفية التي سيقدمها البنك العربي من خلال هذه الاتفاقية ستسهل عمليات الدفع والتحصيل على المنظومة. وبيَّن الدكتور فراج أن المعلومات الدقيقة والفورية التي توفرها منظومة (Hakeem Claim) سوف تتيح كذلك للراغبين الحصول على خدمات التمويل من البنك العربي حسب شروطها وأحكامها مما يعزز توفير الخدمة الطبية المتكاملة والمبنية على رحلة متلقي الخدمة بسهولة ويسر. وأكد على أهمية المنظومة لما لها من فوائد وميزات أهمها تعزيز سلامة المرضى وتقليل الأخطاء البشرية، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة الإنتاجية لدى موظفي الموافقات والمطالبات وتسهيل عملهم من خلال الاعتماد على منصة موحدة للتواصل مع شركات التأمين وإرسال المطالبات الكترونياً. ووجه الدكتور فراج الشكر للبنك العربي على تعاونه مع كوادر شركة الحوسبة الصحية الدولية ومساهمته في تطوير ميزات إضافية للمنظومة.

بدوره أعرب السيد وليد السمهوري عن اعتزازه بالتعاون مع شركة الحوسبة الصحية الدولية من خلال هذه الاتفاقية والتي تأتي في إطار حرص البنك العربي على دعم المبادرات الوطنية وتوفير الحلول المصرفية المبتكرة ذات الكفاءة العالية لمختلف القطاعات الحيوية. وأضاف السمهوري أن البنك العربي ومن خلال هذه الاتفاقية سيلعب دوراً محورياً في تسريع عمليات دفع المطالبات الطبية لاسيما أنها ستتم بشكل فوري إذا كانت حسابات أطراف المعاملة لدى البنك العربي، هذا بالإضافة إلى توفير فرص تمويلية رقمية تناسب احتياجات مختلف أطراف القطاع الطبي استناداً إلى خبرة البنك العربي الرائدة في هذا المجال. ومن الجدير ذكره أيضاً أن هذه الحلول التمويلية تشتمل على حلول متوافقة مع الشريعة الإسلامية مقدمة عن طريق البنك العربي الإسلامي الدولي.

البنك العربي ARAB BANK

للعام الثاني على التوالي البنك العربي يدعم مؤسّسة إنجاز

لتنفيذ برنامج الأمن السيبراني لطلاب الجامعات

وقّع البنك العربي ومؤسّسة إنجاز للعام الثاني على التوالي اتفاقيّة تعاون مشترك لتنفيذ برنامج تدريبي متخصص بالذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني من قبل مؤسّسة إنجاز لطلبة الجامعات.

ويهدف البرنامج إلى تمكين الطّلبة من التعرف على التقنيات والأساليب التي تُسهم في الحفاظ على مستوى جيد من الأمان والسّلامة السيبرانيّة، وضمان حماية البيانات من السرقة أو تلفها عند نقلها أو تخزينها أو مشاركتها، بالإضافة إلى الحفاظ على سريّة المعلومات واحترام الخصوصيّة الشخصيّة للمستخدمين. كما يركز البرنامج على توعية الطّلبة بكيفيّة التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وإنترنت الأشياء، وأدوات الذكاء الاصطناعي المختلفة، وأساسيّات التعلم الإلكتروني، وذلك من خلال الأنشطة التفاعليّة التي توظف أدوات التّعليم الإلكتروني. حيث سيتم تنفيذه خلال العام الدراسي الجامعي 2020 - 2021 في كل من جامعة آل البيت وجامعة عمان الأهلية وجامعة الإسراء وجامعة الأونروا وجامعة العلوم التطبيقيّة.

وفي تعليقه على هذه المبادرة أكد المدير التّنفيذي لإنجاز للتعليم في مؤسّسة إنجاز مهند الجرّاح على أهمية التعاون الذي يجمع البنك العربي ومؤسّسة إنجاز، مبيناً أنه يأتي ضمن الحاجة إلى مواكبة التطورات التي يشهدها العصر في مجال حماية المعلومات الرقميّة والإسهام في تقليل الفجوة المعرفيّة لدى الطّلبة في هذا المجال.

وكانت إنجاز قد نفذت هذا البرنامج بالتعاون مع البنك العربي خلال العام الدراسي 2019-2020 في ثلاثة عشر جامعة واستفاد منه ما يقرب من 1046طالب وطالبة.

ويأتي دعم البنك العربي لهذا البرنامج في إطار حرص البنك المتواصل على دعم قطاع الشباب وبناء قدراتهم ورفدهم بالمعرفة والمهارات التي يحتاجها سوق العمل مما يعزز من فرصهم المستقبلية وقدرتهم على الالتحاق بسوق العمل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التطورات التكنولوجية والرقمية التي يشهدها العالم بشكل مضطرد.

البنك العربي يواصل دعم برامج تكية أم علي خلال شهر رمضان الفضيل

انطلاقاً من مبدأ التكافل الاجتماعي والقيم التي يحث عليها شهر رمضان الفضيل وفي إطار التعاون القائم بين البنك العربي وتكية أم علي، واصل البنك العربي مساهمته في دعم برامج تكية أم علي خلال الشهر الفضيل. حيث قامت تكية أم علي ومنذ بداية شهر رمضان بتوزيع الطرود الغذائية على الأسر المعتمدة، بالإضافة إلى توزيع وجبات الإفطار الساخنة مباشرة لمنازل الأسر المحتاجة ومن خلال الجمعيات الشريكة لتكية أم علي بدلاً عن موائد الرحمن التي اعتادت تكية أم علي إقامتها يومياً في مقرها الرئيسي في العاصمة عمّان وذلك استجابةً للتوجيهات الحكومية الصادرة عن مجلس الوزراء وحفاظاً على صحة وسلامة الأسر المحتاجة.

وفي إطار هذه المبادرة قام البنك العربي بالتبرع بما مجموعه 2270 وجبة إفطار ساخنة تم توزيعها على عدد من الأسر المحتاجة في محافظات العاصمة والزرقاء والبلقاء، بالإضافة لتبرعه بطرود غذائية تم توزيعها على الأسر المنتفعة من برامج تكية أم علي في محافظة عجلون خلال الشهر الفضيل، ليصل عدد المستفيدين من هذه البرامج أكثر من 2614 فرد.

من جانبه عبّر مدير عام تكية أم علي، سامر بلقر، عن تقديره للدور المتميز الذي يلعبه البنك العربي وأعرب عن تقديره للدعم المستمر لبرامج الدعم الغذائي المستدام قائلاً: "استمر تعاوننا مع البنك العربي لسنوات عدة، ويسرّنا دعمه لعمليات تكية أم علي خلال الظروف الاستثنائية التي تعيشها المملكة حالياً، حيث إنه من المهم إدراك أهمية إيصال الدعم الغذائي للأسر الأكثر حاجة في المملكة وخاصةً في ظل الظروف التي تمر بها البلاد وخلال شهر رمضان المبارك. ويؤكد هذا الدعم على إيمان البنك العربي برؤية تكية أم علي المتمثلة في الوصول لأردنٍ خال من الجوع."

وتباشر تكية أم علي في الوقت الحالي بإيصال الدعم الغذائي الشهري والمستدام إلى 20,000 أسرة تعيش تحت خط الفقر الغذائي في كافة محافظات المملكة، حيث تقوم بإيصال الطرود الغذائية شهرياً وعلى مدار العام والتي تحتوي على 19 مادة غذائية تفي باحتياجات الأسرة التغذوية طوال الشهر الفضيل.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً" يواصل منذ إطلاقه دعم المبادرات المجتمعية الهادفة، كما يتيح البرنامج لعملاء البنك تقديم تبرعاتهم لعدد من المؤسسات غير الربحية من خلال قنوات البنك الإلكترونية والتي تضم الصرافات الآلية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت بالإضافة إلى بطاقة معاً الائتمانية البلاتينية.

البنك العربي يرعى برنامج يوم اليتيم مع بنك الملابس الخيري

رعى البنك العربي مؤخراً برنامج يوم اليتيم بالتعاون مع بنك الملابس الخيري؛ أحد إدارات الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، حيث تم توزيع كسوة العيد بالإضافة إلى الهدايا والألعاب والحلويات على 1200 طفل بمناسبة عيد الفطر السعيد وذلك في مناطق مختلفة من المملكة شملت: اربد والسلط والمفرق والزرقاء والكرك ومعان والعقبة والعاصمة عمان.

ويأتي هذا التعاون ضمن برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً" وذلك انسجاماً مع إيمان البنك بأهمية تحقيق التكافل المجتمعي من خلال دعم المبادرات الخيرية والإنسانية التي من شأنها زيادة اللُّحمة الاجتماعية، ونشر روح المودة والتآلف في المجتمع.

ومن الجدير بالذكر بأن تعاون البنك العربي مع بنك الملابس الخيري بدأ منذ تأسيس بنك الملابس ضمن برنامج كسوة اليتيم حيث بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج خلال الأعوام الماضية 5806 طفل وتم توزيع ما يقارب 29030 قطعة من الملابس والأحذية.

وثمنَ الدكتور حسين الشبلي الأمين العام للهيئة الخيرية الهاشمية دعم البنك العربي المتواصل لبنك الملابس الخيري والذي يساهم في إسعاد الأطفال ورسم البسمة على وجوههم وأكد أن التعاون الاستراتيجي مع المؤسسات الوطنية مثل البنك العربي يساهم في تنفيذ خطط الهيئة وتفعيل دورها للقيام بالعمل الإنساني في خدمة الفئات المختلفة وتحقيق الأهداف الوطنية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك العربي يتبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة على صعيد الاستدامة تعكس حرص البنك على تعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً" أحد ثمار هذا التوجه، وهو برنامج متعدد الأوجه يرتكز على المساهمة في تطوير وتنمية جوانب مختلفة من المجتمع من خلال مبادرات ونشاطات متنوعة تسهم في خدمة عدة قطاعات تشمل الصحة ومكافحة الفقر وحماية البيئة والتعليم ودعم الأيتام.

البنك العربي ARAB BANK

بدعم من البنك العربي
متحف الأطفال الأردن
يطلق ورشة إلكترونية في الثقافة المالية للأطفال

بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي الذي يصادف السابع والعشرين من نيسان كل عام، يطلق متحف الأطفال الأردن وبدعم من البنك العربي الورشة الإلكترونية التفاعلية "أجندتي المالية"، والتي تهدف إلى تعريف الأطفال ببعض المفاهيم والمواضيع الأساسية في الثقافة المالية؛ كالتمييز بين مفهومي الحاجات والرغبات، وفهم الدخل المالي وكيفية إدارته في حياتهم اليومية، وأيضاً إنشاء المشاريع الصغيرة لتحقيق الدخل.

وستقدم الورشة الإلكترونية للأطفال المشاركين تجربة تعليمية ممتعة تجمع بين التعلم التفاعلي والتعلم عن بعد، من خلال توصيل مجموعة من الأدوات إلى منازلهم، ليتم استخدامها في الورشة التي سيتم تقديمها لهم إلكترونياً.

وتجدر الإشارة إلى أن إطلاق هذه الورشة بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي يندرج ضمن برنامج "التواصل مع المجتمع" من متحف الأطفال الأردن الذي يدعمه البنك العربي، ويهدف إلى تسليط الضوء على مناسبات محلية وعالمية متنوعة، مثل اليوم العالمي للطفل، وشهر الأطفال ذوي الإعاقة، وشهر رمضان المبارك، واليوم العربي للشمول المالي، وغيرها من المناسبات خلال العام.

وبالرغم من التحديات والقيود التي تفرضها الجائحة، يسعى متحف الأطفال إلى مواصلة تقديم محتواه التعليمي وبرامجه التفاعلية إلكترونياً، ومن ذلك برنامج شهر رمضان المبارك الذي يتم تقديمه الآن عبر صفحات متحف الأطفال على مواقع الإعلام الاجتماعي، ويتنوع البرنامج بين أنشطة علمية، ومسابقات رمضانية، وقراءات قصصية، وشخصيات إسلامية، وغير ذلك من الأنشطة الممتعة التي تهدف إلى توصيل المعرفة للأطفال وتخفيف الأثر النفسي للجائحة عليهم وعلى أهاليهم.

ويأتي دعم البنك العربي لبرنامج التواصل مع المجتمع تماشياً مع استراتيجية البنك الشمولية في المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الاستدامة من خلال دعم وتبني مشاريع وبرامج تعليمية وإثرائية مبتكرة، تشمل فئتي الأطفال واليافعين في الأردن.

البنك العربي ARAB BANK

البنك العربي يدعم برامج متحف الأطفال التعليمية الإلكترونية

خلال شهر رمضان المبارك

يواصل متحف الأطفال الأردن تقديم برنامجه الثري "التواصل مع المجتمع" إلكترونياً عبر صفحاته ومنصاته على مواقع الإعلام الاجتماعي بسبب الإغلاق المؤقت لأبوابه نتيجة الإجراءات التي فرضتها الجائحة. ويشتمل هذا البرنامج الذي يدعمه البنك العربي منذ عام 2014 تقديم عدة برامج للأطفال والعائلات تركز على قضايا هامة ومناسبات مميزة خلال العام؛ ومنها برنامج شهر رمضان المبارك الذي بدأ المتحف تقديمه بصيغته الإلكترونية الجديدة منذ العام الماضي بسبب الجائحة، وعاد ليطرحه هذا العام بموضوعات متنوعة تجمع بين أنشطة ممتعة موجهة للأطفال وفقرات تختص بمواضيع الطفولة موجهة للأهل.

وحيث أن برنامج رمضان الإلكتروني الذي بثه المتحف العام الماضي عبر صفحاته لاقى إعجاب الآلاف من متابعيه؛ فقد صمم المتحف هذا العام برنامجاً رمضانياً يومياً يزخر بمقاطع فيديو لقصص الحكواتي الممتعة، والمسابقات، والشخصيات الإسلامية، والاستضافات المباشرة لضيوف مميزين، والموسيقى، وفقرات مباشرة من العلوم والفن. ويستهدف به الجمهور داخل الأردن وفي الإقليم العربي معتمداً على ميزة سهولة الوصول والتصفح الإلكتروني من أي مكان.

ومنذ بدء الجائحة وحتى الآن قدم البنك العربي نموذجاً فريداً في الاستجابة للتحديات التي فرضتها الجائحة، وضع فيه على سلم أولوياته التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، والذي تمثّل في دعمه للجهود والحلول المبتكرة التي تهدف لمواصلة توفير البرامج والمبادرات القيمة لفئتي الأطفال واليافعين، والتي من شأنها تحقيق الأثر الإيجابي في حياتهم ومساندتهم في تخفيف تداعيات الجائحة عليهم، وأحد أبرزها جهود متحف الأطفال في استدامة التعلّم والوصول للعائلات الأردنية والعربية بالمحتوى التعليمي التفاعلي الممتع.

ويمكن متابعة برنامج رمضان الإلكتروني، وجميع مقاطع الفيديو المصورة لجميع البرامج على صفحات متحف الأطفال على منصات الفيسبوك وانستغرام، وقناة اليوتيوب الخاصة بالمتحف.

البنك العربي يواصل دعم برنامج "العودة إلى المدرسة" التابع لمؤسسة الحسين للسرطان

مؤسسة الحسين للسرطان
مركز الحسين للسرطان

البنك العربي ARAB BANK

في إطار التعاون المستمر بين البنك العربي ومؤسسة الحسين للسرطان، جدد البنك دعمه لبرنامج "العودة إلى المدرسة" التابع لمؤسسة ومركز الحسين للسرطان للعام الدراسي 2021-2022.

ويقام البرنامج بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ويدعمه البنك العربي بعدة طرق منها قيام مجموعة من المتطوعين من فريق البنك بتدريس الطلبة، حيث وفر البنك خلال العام الدراسي 2021/2020 دروساً عبر الإنترنت لـ 105 طلاب، كما قدم 192 دورة استفاد منها المرضى، بالإضافة إلى تحويل 8 طلاب لمراكز التربية الخاصة.

كما شمل الدعم الذي قدمه البنك توزيع 19 جهاز حاسب محمول، و16 جهاز تابلت وذلك حرصاً من البنك العربي على تزويد الطلبة بالمستلزمات التعليمية اللازمة، هذا إلى جانب توزيع 255 حساباً إلكترونياً تعليمياً للطلبة.

ومن خلال هذا البرنامج، تمكن 392 طالباً وطالبة من إكمال الفصل الدراسي الأول لهذا العام خلال فترة العلاج في المركز دون انقطاع، والبدء بالفصل الدراسي الثاني.

وفي تعليقها على هذا الدعم، قالت السيدة نسرين قطامش، مدير عام مؤسسة الحسين للسرطان: "نبارك لطلابنا على استكمال الفصل الدراسي رغم الظروف الاستثنائية المحيطة، كما نعتز بتعاوننا مع البنك العربي، والذي يسهم في تحقيق إحدى أهم مساعينا الرامية إلى دعم مرضانا نفسياً وأكاديمياً ضمن منهج الرعاية الشمولية المقدمة لهم، ونتطلع إلى استمرار هذا التعاون من أجل تمكين المرضى من تحقيق أحلامهم."

ويأتي دعم البنك العربي لبرنامج "العودة إلى المدرسة" في إطار مسؤوليته المجتمعية وحرصه على المساهمة في المبادرات والجهود الوطنية التي تعنى بقطاعي الصحة والتعليم. ويؤدي البرنامج دوراً مهماً في دعم الطلبة من مرضى السرطان لاستعادة ثقتهم بأنفسهم والإحساس بالحياة الطبيعية، والتخفيف من معاناتهم.

وضمن إطار دعم وزارة التربية والتعليم الأردنية، يتم سنوياً انتداب معلمات من الوزارة لتدريس المرضى، وقد تم تسجيل البرنامج رسمياً كمدرسة تابعة لوزارة التربية والتعليم.

البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

يسعى البنك الاهلي الاردني دائماً لتطوير قدرات ومهارات موظفيه والتي بدورها تدعم القدرات المصرفية التي تهدف الى تطوير البنك الاهلي بإيفاد موظفيه للمشاركة بفعاليات النشاطات التدريبية للعام 2021 والتي جاءت من شهر نيسان لشهر أيار كما يلي:

أولاً: النشاط التدريبي الداخلي

شارك عدد من موظفي الفروع بالبرامج التدريبية التالية:

- موظفي أمناء الصناديق ببرنامج تدريبي بعنوان "البرنامج الشامل لموظفي أمناء الصناديق " وذلك خلال الفترة من 2021/3/14 ولغاية 2021/4/7.
- موظفي رؤساء خدمة العملاء ببرنامج تدريبي بعنوان "البرنامج الشامل لموظفي رؤساء خدمة العملاء " وذلك خلال الفترة من 2021/5/23 ولغاية 2021/7/12

ثانياً: النشاط التدريبي الخارجي (داخل الاردن):

- شارك عدد من موظفي دائرة المخاطر ببرنامج COBIT 2019 وذلك خلال الفترة من 2021/4/4 لغاية 2021/4/7.
- شارك عدد من موظفي قطاع الائتمان بملتقى الاشتمال المالي - التحديات والفرص وذلك خلال الفترة من 2021/4/6 ولغاية 2021/4/7.

ثالثاً: النشاط التدريبي في معهد الدراسات المصرفية:

- شارك موظف من دائرة ائتمان الأفراد في الدبلوم المهني المتخصص في الائتمان المصرفي وذلك خلال الفترة من 2021/2/22 ولغاية 2021/4/8.
- شارك عدد من موظفي دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة ودائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع ببرنامج تدريبي بعنوان " إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية " وذلك خلال الفترة من 2021/3/28 ولغاية 2021/4/1.
- شارك عدد من موظفي دائرة التدقيق الداخلي ببرنامج تدريبي بعنوان " Fintech Regulatory Sandbox " وذلك خلال الفترة من 2021/5/30 ولغاية 2021/6/2.

رابعاً: النشاط التدريبي للإدارة الاقليمية فلسطين:

شارك عدد من موظفي الإدارة الاقليمية فلسطين بالبرامج التالية:

- الملتقى السنوي الحادي عشر للمدققين الداخليين وذلك خلال الفترة من 2021/4/3 ولغاية 2021/4/11.
- English For Business وذلك خلال الفترة من 2021/4/4 ولغاية 2021/4/12.
- Oracle DBA 12 c وذلك خلال الفترة من 2021/4/5 ولغاية 2021/4/7.
- دبلوم التأهيل المصرفي وذلك بتاريخ 2021/4/24.
- التخطيط الاستراتيجي وذلك خلال الفترة من 2021/5/30 ولغاية 2021/6/3.

خامساً: النشاط التدريبي للإدارة الاقليمية قبرص:

- شارك عدد من موظفي فرع قبرص بفعالية تدريبية بعنوان "Register of Beneficial Owners: a Tool to Enhance the Transparency of Corporate Entities" بتاريخ 2021/6/4.
- شاركت موظفة من فرع قبرص بفعالية تدريبية بعنوان " Sustainable Finance & ESGs New Perspective in Banking & Investment Funds " بتاريخ 2021/7/4.
- شارك عدد من موظفي فرع قبرص بفعالية تدريبية بعنوان "Key Issues in Complaint Handling in Cyprus under the EBA/ESMA Guidelines" بتاريخ 2021/21/4.
- شاركت موظفة من فرع قبرص بفعالية تدريبية بعنوان " Risk & Compliance Functions in 2021 & Beyond" بتاريخ 2021/21/4.
- شاركت موظفة من فرع قبرص بفعالية تدريبية بعنوان " Fund Set Up in Cyprus: A Practical Guide" خلال الفترة من 2021/4/22 ولغاية 2021/4/23.
- شاركت موظفة من فرع قبرص بفعالية تدريبية بعنوان " EMEA Regulatory outlook 20210-2024" خلال الفترة من 2021/4/22 ولغاية 2021/4/23.
- شارك موظفي فرع قبرص بفعالية تدريبية بعنوان "General Health & Safety Rules " خلال الفترة من 2021/5/26 ولغاية 2021/5/28.

الهيئة العامة العادية لبنك القاهرة عمان تقر توزيع ارباح بنسبة 12% من القيمة الاسمية للسهم

اقرت الهيئة العامة العادية لمساهمي بنك القاهرة عمان في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2021/04/29 بواسطة وسيلة الاتصال المرئي والالكتروني البيانات المالية وتقرير مجلس الادارة لعام 2020 وخطة عمل الشركة المستقبلية ، بالاضافة الى الموافقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح بمبلغ 120 فلس للسهم الواحد اي بنسبة 12% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار اردني واحد.

كما صادقت الهيئة العامة العادية على تجديد انتخاب مدققي حسابات البنك السادة ديلويت اند توش / السيد كريم النابلسي وكما اقرت الهيئة العامة العادية تعيين السيد هشام ظافر المصري كعضو مجلس ادارة غير مستقل وذلك لتعبئة المقعد الشاغر في مجلس ادارة البنك.

بنك القاهرة عمّان CairoAmmanBank

بنك القاهرة عمان يوسع خدماته في الكرك بفرع جديد

وسّع بنك القاهرة عمان انتشاره في محافظة الكرك بافتتاح فرع جديد لخدمة عملائه بسهولة ويسر وتخفيف الضغط على باقي الفروع.

وبدأ الفرع الجديد باستقبال عملائه في مقره الكائن في في بلدة القصر- الشارع الرئيسي / قرب المركز الامني.

وجهز الفرع الجديد وفق أحدث التصاميم العصرية والتقنية بهدف ضمان سرعة خدمة العملاء وتوسيع قاعدة العملاء بتقديم أفضل الخدمات المصرفية.

وتحاكي الاعمال والتصاميم الداخلية للفرع عملية التجديد والنهضة المصرفية المتواصلة التي يشهدها البنك لتتناسب مع الهوية المؤسسية للبنك وذلك لتقديم خدمة عصرية براحة وامان وانسيابية.

وحرص البنك في فرع الكرك الجديد على توفير كافة وسائل الراحة وسرعة تقديم خدماته لعملائه داخل الفرع بما فيها توفير جهاز صراف آلي لتقديم كافة الخدمات المصرفية على مدار 24 ساعة.

ويشار الى ان هذا الفرع الجديد أنشئ في سياق تنفيذ سياسة البنك لتوسيع الانتشار الجغرافي لخدمة عملائه في كل مكان نتيجة الازدياد الملفت للعملاء الجدد الذين تعزز ثقتهم بخدمات البنك المصرفية المميزة خاصة الكترونيا.

بنك الاردن
Bank of Jordan

12 % أرباح نقدية لمساهمي بنك الأردن عن عام 2020

اجتماع الهيئة العامة لبنك الأردن عبر تقنية الاتصال المرئي والإلكتروني

عقدت الهيئة العامة العادية لمساهمي بنك الأردن اجتماعها يوم الاثنين الموافق 19 نيسان 2021 برئاسة سعادة السيد شاكر فاخوري رئيس مجلس إدارة بنك الأردن. حيث تم عقد الاجتماع بتقنية الاتصال المرئي والإلكتروني. وحضر الاجتماع مساهمون يحملون أسهم "أصالة ووكالة"، يشكلون ما نسبته 64.14% من رأس المال. وتم خلال الاجتماع إقرار البنود المدرجة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية.

وبهذه المناسبة صرح السيد شاكر فاخوري رئيس مجلس إدارة بنك الأردن أن الاقتصاد العالمي شهد عام 2020 تراجع غير مسبوق نتيجة جائحة كورونا وآثارها السلبية إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث طالت الإغلاقات معظم القطاعات الاقتصادية وتم فرض سياسة التباعد الاجتماعي. وقد أدى ذلك إلى تراجع كبير في الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الخاص والطلب على قطاعات الخدمات خاصة السفر والسياحة وتراجع ملحوظ في التجارة الخارجية. وأشارت التوقعات إلى أن التراجع الاقتصادي على مستوى العالم سيكون أعلى من التراجع الذي سجل خلال الأزمة المالية العالمية، فسجل الاقتصاد العالمي عام 2020 تراجعاً بمعدل 3.3%، ومن المتوقع أن يسجل نمواً في العام 2021 بنسبة 6% مدفوعاً بالدعم المالي الإضافي، والتعافي المرتقب بفضل اللقاحات في النصف الثاني من عام 2021. آخذين بالاعتبار أن هذا التحسن المتوقع يخضع لدرجة كبيرة من عدم اليقين، ارتباطاً بمسار الجائحة، ومدى فعالية دعم السياسات في استعادة الأوضاع الطبيعية اعتماداً على توافر اللقاح، وتطور الأوضاع المالية. كما تأثرت الدول العربية بالانكماش الاقتصادي خاصة الدول المصدرة للنفط في ظل تراجع الطلب العالمي على النفط والانخفاض الحاد الذي شهده سعر النفط خاصة في النصف الأول من عام 2020. أما فيما يتعلق بالدول غير النفطية فقد تأثرت بالتراجع الكبير في تحويلات العاملين وإيرادات السياحة والصادرات.

وأضاف فاخوري إلى أن استجابة الحكومات كانت سريعة لتخفيف آثار الجائحة من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية، مع الموازنة كذلك بالاهتمام بالجانب الاقتصادي حيث قامت باتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي عملت على تخفيف حدة الجائحة على القطاعات الاقتصادية خاصة الأكثر تضرراً. إلى جانب تخفيض أسعار الفوائد وضخ سيولة في الاقتصادات مما خفف من الأثار الاقتصادية وحال دون تحول هذه الأزمة الصحية إلى أزمة مالية ونقدية.

وبين فاخوري أنه بالرغم من التحديات الاستثنائية الناجمة عن أزمة جائحة كورونا إلا أن البنك استطاع التعامل مع هذه التحديات بفضل قوة مركزه المالي ومتانة قاعدته الرأسمالية وكفاية مخصصاته ونسب سيولته المرتفعة. فبلغت نسبة كفاية رأس المال 19.08%، ونسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة بلغت 107.2%، ونسبة السيولة القانونية 130.7% كما في نهاية عام 2020 هذا في ظل تواضع فرص التوظيفات الجيدة خلال عام 2020.

بنك الاردن
Bank of Jordan

كما قام البنك باتخاذ العديد من الإجراءات التي كان من شأنها التخفيف من الآثار الاقتصادية على عملاء الشركات والأفراد بما فيها إعادة الهيكلة، أو الجدولة، أو تأجيل الأقساط، أو التخفيض من أعباء خدمة الدين، وذلك من خلال تخفيض الفوائد والمشاركة في برامج التمويل التي استهدفت القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة. كما ساهم أيضاً في المبادرات المجتمعية التي تم إطلاقها في الأردن وفلسطين لمواجهة آثار الجائحة، ولتخفيف الأعباء والهموم خاصة عن كاهل الفئات الأكثر تضرراً حيث تجاوز المبلغ المدفوع 1.15 مليون دينار لصندوق "همة وطن" في الأردن وصندوق "وقفة عز" في فلسطين. وأضاف أن تراكم الخبرة والتخطيط المسبق للتعامل مع الظروف الاستثنائية مكن البنك من تقديم الخدمات لعملائه في ظل جائحة كورونا، خاصةً في فترات الإغلاق حيث كان في مقدمة البنوك ضمن أعلى مستويات الجاهزية لتقديم خدماته للعملاء خلال الأزمة. وذلك من خلال امتلاكه لبنية تكنولوجية متطورة مكنته من تقديم خدماته المصرفية إلكترونياً دون حاجة العملاء لزيارة الفروع. كل ذلك تعزز من خلال الإدارة الحصيفة للمخاطر على المستوى المؤسسي والارتقاء بمنظومة أمن المعلومات والأمن السيبراني وتفعيل أنماط العمل المرن.

وباستعراض نتائج البنك أشار فاخوري إلى تسجيل صافي ربح عائد لمساهمي البنك بمبلغ 35.8 مليون دينار لعام 2020 مقابل 40.2 مليون دينار عام 2019 بتراجع بلغ 10.9%. وبالرغم من تراجع الربحية فما تزال نسب العوائد ضمن مستويات جيدة ومقبولة في ظل الظروف التي عصفت باقتصادات الدول التي يعمل فيها البنك وحجم المخصصات التي تم رصدها. حيث بلغ العائد على متوسط الأصول 1.31%، والعائد على متوسط حقوق مساهمي البنك 8.24 % في نهاية عام 2020. كما إن قاعدة رأسمال البنك كافية لمواجهة الصدمات والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها.

هذا وقد عمل البنك على التحوط لبعض الحسابات والقطاعات الاقتصادية التي شهدت ارتفاعاً في احتمالية التعثر، وذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية الراهنة، وحالة عدم اليقين التي سيطرت على المشهد الاقتصادي في ظل الجائحة وتبعاتها المستقبلية. فارتفع مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية من 18.6 مليون دينار عام 2019 إلى 31.9 مليون دينار عام 2020. هذا بالإضافة إلى الانعكاسات على انخفاض هوامش البنك نتيجة انخفاض العوائد على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي فبلغ صافي الإيراد التشغيلي 127.7 مليون دينار بتراجع 8.8% عن نهاية عام 2019.

وعلى صعيد المركز المالي للبنك فقد سجل إجمالي الأصول 2.7 مليار دينار في نهاية عام 2020. كما سجلت حقوق الملكية لمساهمي البنك 454.7 مليون دينار. وفي جانب توظيفات واستثمارات مصادر الأموال، فقد بلغت محفظة البنك الائتمانية (بالتكلفة المطفأة) حوالي 1.5 مليار دينار بارتفاع بنسبة 4.1% مقارنةً بعام 2019. كما نمت محفظة الموجودات المالية بحوالي 26.6% لتسجل 448.1 مليون دينار. وسجلت ودائع العملاء 1.9 مليار دينار.

بنك الاردن
Bank of Jordan

وأكد فاخوري على أن مركز البنك المالي المتين وقوة قاعدته الرأسمالية واستكمال إنجاز المشاريع الاستراتيجية ستعزز من قدرة البنك على خوض التحديات مع انحسار الجائحة وعودة الحياة تدريجياً لطبيعتها وبدء التعافي الاقتصادي. وفي جانب موازٍ فإن البنك قادر أيضاً على تقييم الفرص والاستفادة منها في حال استمرار الجائحة لحين عودة الحياة إلى طبيعتها. وهذا يأتي منسجماً مع سرعة استجابة البنك في مواكبة التطورات والتحديات في بيئة الأعمال، إلى جانب اقتناص الفرص من خلال الدخول لأسواق جديدة وتسخير الأدوات والتقنيات الحديثة في تقديم الخدمات لرسم مسار جديد أكثر تكيفًا ومرونةً.

هذا وقد أقرت الهيئة العامة خلال اجتماعها توصية مجلس إدارة بنك الأردن بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 12% عن عام 2020. وتم خلال الاجتماع أيضاً انتخاب مجلس إدارة جديد لبنك الأردن مكون من أحد عشر عضواً ولمدة أربع سنوات. وبهذه المناسبة قدم السيد شاكر فاخوري شكره وتقديره لمجلس الإدارة السابق بنهاية فترة ولايته مثمناً جهودهم المبذولة على مدار السنوات الأربع الماضية في تحقيق رفعة ومكانة البنك في الدول التي يعمل فيها.

وفي ختام حديثة قدم السيد شاكر فاخوري شكره وتقديره لمساهمي وعملاء البنك على دعمهم وثقتهم بمؤسسة بنك الأردن، ولفريق موظفي البنك على جهودهم وعطائهم في تقديم أفضل الخدمات للعملاء. ووجه شكره أيضاً لكافة المؤسسات الوطنية وعلى رأسها البنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة لدورهم في دعم القطاعات الاقتصادية، وللجهود التي تبذلها مختلف الجهات والأجهزة على كافة المستويات في المملكة لتجاوز الظروف غير المسبوقة جراء أزمة جائحة كورونا والحد من تبعياتها. آملين من المولى القدير أن يحفظ الأردن آمناً مستقراً في ظل صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

بنك الأردن يجدد شراكته مع تكية أم علي

بنك الاردن
Bank of Jordan

TKIYET UM ALI
FOOD FOR LIFE

أعلن بنك الأردن عن تجديد شراكته مع تكية أم علي، وذلك التزاماً من البنك بمسؤوليته المجتمعية وإيماناً منه بأهمية العمل الخيري والتطوعي.

وبموجب هذه الشراكة، سيقدم البنك كفالة لعشرين أسرة محتاجة في مختلف محافظات المملكة على مدار عام كامل ضمن برنامج الدعم الغذائي المستدام، وذلك من خلال تأمين طرود غذائية شهرية تلبي احتياجات هذه الأسر من المواد الغذائية الأساسية. كما ضمت هذه الشراكة توزيع طرود غذائية ووجبات إفطار ساخنة خلال شهر رمضان الفضيل على الأسر المستفيدة من برامج تكية أم علي في العاصمة عمان وكل من محافظة الزرقاء والبلقاء ومأدبا بمشاركة عدد من موظفي البنك في هذه الفعالية مع الالتزام بالتعليمات الاحترازية الخاصة بجائحة كورونا.

وتأتي شراكة بنك الأردن مع تكية أم علي في إطار احتفالات البنك بمئوية الدولة الأردنية وتنفيذاً لخطة برامج المسؤولية المجتمعية لعام 2021، والتي تستهدف دعم البرامج والمبادرات الخيرية والاجتماعية ضمن توجهاته لمساعدة فئات المجتمع الأقل حظاً، واستجابة للأوضاع الحالية الناتجة عن جائحة كورونا.

بنك الاردن
Bank of Jordan

احتفاءً بمئوية الدولة الاردنية بنك الأردن يوقع مذكرة تفاهم مع مديرية الأمن العام

احتفاءً بمئوية الدولة الأردنية؛ وانطلاقاً من استراتيجية بنك الأردن في تعزيز التعاون المشترك مع مؤسسات القطاع العام بما يرتقي بالخدمات المقدمة للمواطنين ضمن مبادرة هي الأولى من نوعها في الأردن، وقع بنك الأردن ومديرية الأمن العام مذكرة تفاهم بهدف دعم سلسلة من المراكز والمحطات الأمنية الذكية التي تعكف المديرية لتنفيذها ضمن خطة تطوير المراكز الأمنية في الأردن، ولدعم أفكار مركز الابتكار والإبداع التابع لمديرية الأمن العام، حيث جرى توقيع المذكرة من قبل مدير عام بنك الأردن السيد صالح رجب حماد، ومساعد مدير الأمن العام للإدارة والدعم اللوجستي العميد الركن الدكتور معتصم أبو شتال.

وتتضمن المذكرة إنشاء وتجهيز سلسلة من المراكز والمحطات الأمنية الذكية، والتي تقوم على تقديم الخدمات الشرطية بشكل ذاتي، حيث تتيح للمواطنين التقدم للحصول على خدمات شرطية مثل التي يتم تقديمها في المراكز الأمنية التقليدية دون تدخل العنصر البشري، وإنما بخدمة ذاتية تستخدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

ومن الجدير بالذكر بأن بنك الأردن استطاع عبر مسيرته والتي تجاوزت ستة عقود بأن يسهم بشكل فاعل في تحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي ودعم العديد من البرامج والمبادرات الوطنية المستدامة ضمن استراتيجيته التي يتبناها على صعيد المسؤولية المجتمعية.

ويأتي توقيع هذه المذكرة تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية بضرورة التعاون والتنسيق بين كافة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يصب في تحقيق المصلحة العامة ويخدم تلك المؤسسات للقيام بواجباتها على أكمل وجه، واستمراراً للعلاقة الوطيدة بين بنك الأردن ومديرية الأمن العام.

الأنشطة التدريبية لبنك الأردن

انطلاقاً من إدراك بنك الأردن بأن القدرات والكفاءات المصرفية المؤهلة والمتخصصة هي ركيزة أساسية للارتقاء بمستوى تقديم الخدمة للعملاء فقد استمر البنك بتنفيذ عدد من البرامج التدريبية في مركز التعلم والتطور الخاص بالبنك، كما نفذ البنك خطة لتطبيق البرامج التدريبية عن بعد تماشياً مع الظروف المحيطة ولضمان ديمومة التطور.

أولاً: - البرامج والدورات التدريبية/ عن بعد.

1. البرنامج التدريبي "ECM "

تم عقد برنامج تدريبي على نظام "ECM" لجميع موظفي خدمة العملاء، والذي يهدف الى أتمتة عمليات خدمة العملاء ومن ضمنها، فتح الحسابات كمرحلة أولى والتي تلبي توجهات البنك الاستراتيجية، من حيث إدارة المستندات التاريخية والمستقبلية، وإدارة المحتوى المؤسسي الإلكتروني، بالإضافة الى إدارة العمليات البنكية.

2. الإدارة الفعالة في صياغة العقود الإلكترونية

تم عقد هذه الدورة التدريبية والتي تلقي الضوء على العقود من الناحية القانونية للتعريف بأنواعها والتعريف بأنواع العقود، إضافة إلى المراحل التي يمر بها العقد ابتداء من المفاوضات إلى إبرامها ومن ثم صياغتها وتدقيقها.

3. Liquidity Management according to Basel 3

تم عقد هذه الدورة التدريبية والتي تهدف الى التعريف بأسس إدارة السيولة ومخاطرها وفق متطلبات بازل |||.

ثانياً: البرامج التدريبية.

4. برنامج الخدمات المصرفية والفرع الافتراضي للأفراد

تم عقد برنامج الخدمات المصرفية للأفراد بدورته الأولى بهدف تأهيل وتدريب الموظفين على منتجات البنك وتزويدهم بالمعلومات الضرورية التي تضمن انخراطهم ببيئة العمل بطريقة سلسة.

ثالثاً: الشهادات المهنية:

تم تأهيل مجموعة من الموظفين من خلال التدريب للحصول على الشهادات المهنية التالية:

- Certified Global Sanctions Specialist (CGSS)
- Certified International Purchasing Professional (CIPP)
- Certified Compliance Officer (CCO)
- Market, Liquidity, & Asset Liability Management Certificate (MALARM)
- Certified Customer Experience Professional (CCXP)

بنك الاردن
Bank of Jordan

موبايلك بسحبك كاش

اسحب من الصراف الآلي بدون بطاقة

حمّل تطبيق
BOJ Mobile الآن!

بنك الإسكان Housing Bank

بنك الإسكان يعقد الاجتماع السنوي للهيئة العامة للمساهمين (12 %) الأرباح النقدية لمساهمي البنك عن عام 2020

إقرار البيانات المالية الختامية لعام 2020

الخطيب: 42.5 مليون دينار صافي الأرباح لعام 2020 ومؤشرات الأداء تؤكد قوة البنك ومتانته المالية

وافقت الهيئة العامة لمساهمي بنك الإسكان للتجارة والتمويل في اجتماعها العادي بتاريخ 2021/04/08 على توزيع أرباح نقدية بنسبة (12%) من القيمة الاسمية للسهم لمساهمي البنك عن عام 2020، كما صادقت على تقرير مجلس الإدارة وعلى البيانات المالية لعام 2020 والخطة المستقبلية لعام 2021 وانتخاب السادة شركة ديلويت لتدقيق حسابات الشركة للعام 2021.

عملاً بأحكام أمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 والاجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ 2020/04/09، عقدت الهيئة العامة لمساهمي بنك الاسكان للتجارة والتمويل الاجتماع العادي الثامن والأربعين وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق 2021/04/08، من خلال وسيلة الاتصال المرئي والالكتروني Microsoft Teams.

وقد ترأس السيد عبد الاله الخطيب رئيس مجلس الادارة الاجتماع الذي حضره مساهمين يحملون أسهم تشكل حوالي (94.739%) من رأس المال، كما حضر الاجتماع عطوفة مراقب عام الشركات ومندوبين عن البنك المركزي الأردني ومندوب مدققي حسابات البنك "ديلويت".

وافتتح السيد عبد الاله الخطيب الجلسة بكلمة أعرب فيها عن بالغ تقديره لعطوفة مراقب عام الشركات على الاداء المتميز في انجاز اجراءات تسمح للشركات بعقد الاجتماعات بوسائل الاتصال الالكترونية بالاضافة لأتمتة الكثير من الخدمات التي تقدمها دائرة مراقبة الشركات والتي تساهم بشكل فعال في ضمان استمرارية الاعمال وديمومتها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

بين الخطيب أن العام 2020 شهد تحديات وظروف استثنائية على المستوى الاقتصادي والصحي والاجتماعي نتيجة انتشار وباء كورونا، حيث واصل البنك خلال العام 2020 القيام بدوره المجتمعي الفعال بتقديم الدعم والتبرع للعديد من المراكز والمؤسسات الصحية والتعليمية والاجتماعية، حيث تم تقديم تبرعاً بمبلغ 3.1 مليون دينار بالإضافة إلى تبرع أسرة البنك مبلغاً تجاوز نصف مليون دينار للمساهمة في دعم جهود وزارة الصحة في توفير الرعاية الطبية اللازمة للمرضى ومحاربة هذا الوباء، وعلى صعيد آخر واستجابة للمبادرات والتوجهات الصادرة عن البنك المركزي الأردني اتخذ البنك

بنك الإسكان
Housing Bank

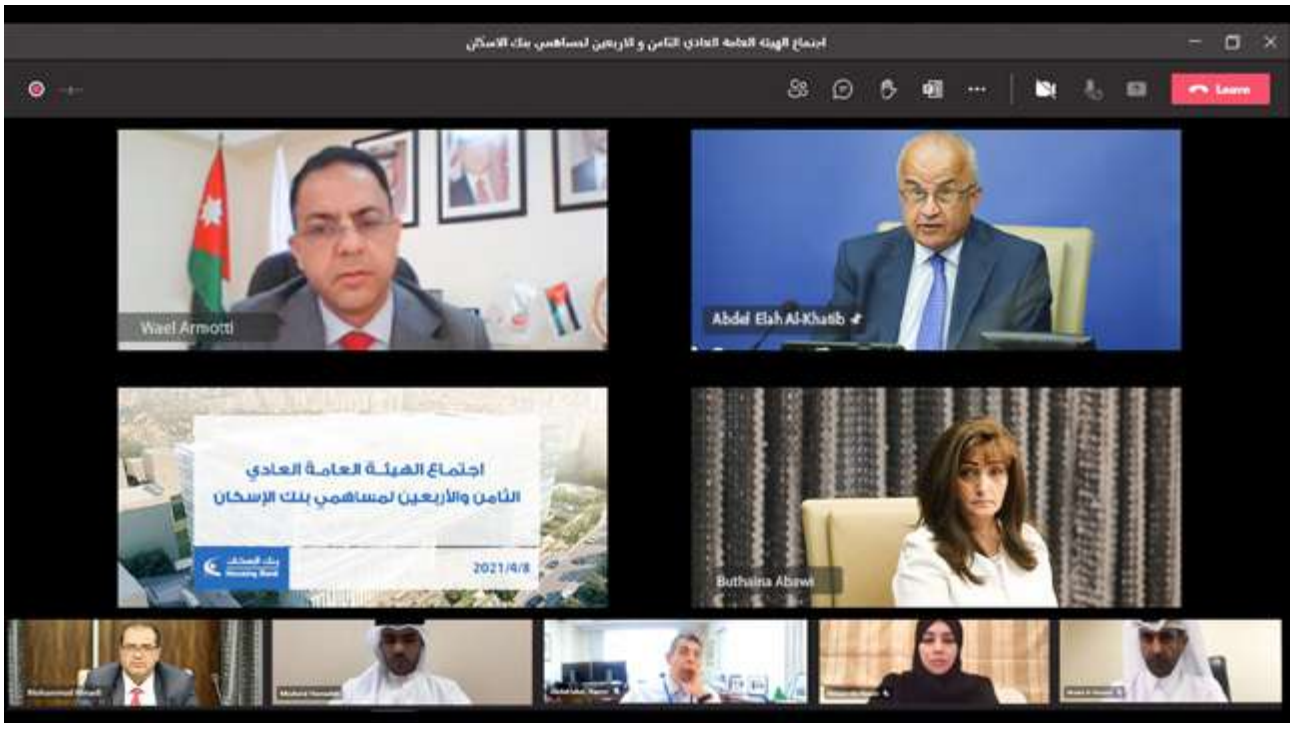

خطوات واجراءات كان من شأنها تخفيف الاثار الاقتصادية والمالية على عملاء البنك سواءً في قطاع الشركات أو الأفراد من خلال المشاركة في برامج التمويل التي استهدفت القطاعات الأكثر تضرراً ومن خلال توفير حلول تمويلية بما فيها إعادة الهيكلة أو الجدولة أو تأجيل الأقساط.

وأشار الخطيب إلى أن البنك عمل وبشكل مكثف على عدة محاور ليضمن بالدرجة الأولى سلامة الموظفين العاملين فيه وعملاء البنك ، وكذلك تأمين التقنيات المتطورة للمحافظة على استمرارية العمل وتأمين خدمات الدعم لقطاعات الأعمال في البنك للمحافظة على ديمومة الخدمات البنكية للعملاء وبالتوافق مع توصيات لجنة الطوارئ العليا في البنك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والجهات الحكومية.

وعن نتائج أعمال بنك الاسكان لعام 2020 بين الخطيب أنه ورغم صعوبة الظروف، تمكنت مجموعة البنك من تحقيق نتائج تشغيلية قوية وتسجيل نمو مستدام في الربح التشغيلي وإجمالي الدخل مما يؤكد على قدرة البنك على التكيف والتعامل مع التحديات بكفاءة عالية، وذلك بفضل تنوع مصادر الدخل وتعزيز الكفاءة التشغيلية للعمليات وإحكام السيطرة على التكاليف من تحقيق أرباح تشغيلية قبل الضرائب والمخصصات بمبلغ 203.5 مليون دينار بزيادة نسبتها 8.6% عن عام 2019، فيما بلغت الأرباح الصافية للمجموعة بعد المخصصات والضرائب 42.5 مليون دينار مقارنة مع 83.7 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2019 وجاء هذا الانخفاض في صافي الأرباح نتيجة رصد البنك مخصصات إضافية لمحفظة التسهيلات بلغت أكثر من ضعف المبالغ المخصصة في العام السابق و تهدف هذه الاجراءات الوقائية إلى حماية البنك وتعزيز صلابة مركزه المالي في ضوء صعوبة المرحلة والأوضاع الاقتصادية السلبية الناجمة عن تفشي وباء كورونا.

هذا وقد تمكن البنك من تعزيز متانة قاعدته الرأسمالية، حيث بلغ مجموع حقوق الملكية حوالي 1.2 مليار دينارٍ كما في نهاية العام 2020 مقابل 1.1 مليار دينار في العام 2019، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.4% ونسبة السيولة 127% كما في نهاية عام 2020، وهما أعلى من المعدلات المطلوبة من البنك المركزي الأردني ولجنة بازل، وبلغ مجموع

موجودات البنك مبلغ 8.3 مليار دينار في نهاية العام 2020، ورصيد ودائع العملاء 5.5 مليار دينار، فيما بلغ رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية مبلغ 4.7 مليار دينار في نهاية العام 2020 بنمو نسبته 1.2% عن العام السابق، هذا وقد حافظ البنك على تحقيق نمو مستدام في إجمالي الدخل ليصل إلى مبلغ 364.3 مليون دينار مقارنة مع 361 مليون دينار في عام 2019 رغم انخفاض اسعار الفوائد عالمياً والتوقف المؤقت لاستيفاء بعض الرسوم والعمولات في أسواق المجموعة الرئيسية المتأثرة بجائحة كورونا.

وعلى صعيد الوضع التنافسي للبنك، حافظ البنك على ريادته للسوق المصرفي الأردني بعدد فروع بلغ (118) فرعاً ومكتباً تغطي كافة مناطق المملكة، و طور شبكة صرافاته الالية وفق آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية وبلغ عدد الصرافات الالية (215) جهازاً منتشرة في مختلف مدن ومناطق المملكة، وعلي الصعيد الدولي يمتلك البنك فروع خارجية منتشرة في كل من فلسطين والبحرين وسوريا والجزائر وبريطانيا، إضافة إلى مكاتب التمثيل في كل من العراق والامارات العربية المتحدة وليبيا.

وفي ختام كلمته وجه السيد عبد الاله الخطيب الشكر والتقدير إلى البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات لما تقدمه هذه المؤسسات من رعاية للقطاع المصرفي الأردني ولدورها الوطني في الحفاظ على الاقتصاد الأردني وتوفير الآليات والمحفزات لاستمرار نموه، ووجه شكراً خاصاً للمساهمين والمودعين وعملاء البنك ومجلس الادارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك داخل المملكة وخارجها على جهودهم التي تميزت على الدوام بأسمى معاني الإخلاص والولاء لمؤسستهم، متمنياً للبنك دوام التقدم والازدهار لما فيه خدمة الوطن العزيز في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

بنك الإسكان يطلق حملة الاسترجاع النقدي بنسبة 25% على مشتريات العملاء عبر بطاقات فيزا الائتمانية

أطلق بنك الإسكان - البنك الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة - حملة ترويجية خاصة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، تتيح لعملائه من حملة البطاقات الائتمانية (فيزا) استرجاع نقدي وبنسبة 25% من مجموع الحركات المنفذة لمشترياتهم من خلال قطاعات متاجر محددة ومتعددة وذلك كل ثلاثاء على مدار الشهر الفضيل.

وتهدف الحملة الترويجية الخاصة بالمتعاملين ببطاقات بنك الإسكان فيزا الائتمانية إلى مكافأة العملاء وحثهم على استخدام البطاقات الائتمانية بدلاً من النقد عند تنفيذ مشترياتهم من خلال قطاعات متاجر متعددة (المخابز والحلويات، السوبر ماركت ومحلات البقالة، والمحامص، ومحلات اللحوم والأسماك) والتمتع بالقيمة المضافة العالية التي توفرها هذه البطاقات.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الحملة والتي تنتهي مع نهاية شهر رمضان المبارك تأتي ضمن مجموعة من البرامج والمزايا التي يقدمها بنك الإسكان لعملائه من حملة البطاقات الائتمانية أو الدفع المباشر، كبرنامج إسكان كوينز الذي يمنح مستخدمي البطاقات عند تنفيذ مشترياتهم من خلال البطاقة نقاط يمكنهم استبدالها بالعديد من المكافآت، وبرامج الخصومات في العديد من المتاجر على اختلاف فئاتها، إضافة إلى برنامج التقسيط عند الشراء من خلال البطاقات الائتمانية.

بنك الإسكان Housing Bank

بنك الإسكان يطلق حملته السنوية المبتكرة لجوائز حسابات التوفير للعام 2021

يواصل بنك الإسكان - البنك الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة- سياسته الهادفة إلى تحفيز عملائه على اعتماد برامج تحفيزية للادخار وتنمية أرصدة حساباتهم الحالية، وذلك من خلال إطلاق حملته الترويجية السنوية لحسابات التوفير للعام الحالي 2021.

وتمكّن حملة الجوائزعملاء البنك من أصحاب حسابات التوفير المؤهلين للاشتراك بالجوائز ممن لا تقل أرصدة حساباتهم عن 100 دينار، فرصة الدخول إلى السحب على جوائز حسابات التوفير بفئاتها المختلفة، والموزعة كالتالي:5 جوائز يومية قيمة كل منها 999 ديناراً، و5 جوائز شهرية قيمة كل منها 9,999 ديناراً، إضافة إلى جائزتين في منتصف العام قيمة كل منها 99,999 ديناراً، وجائزتين في نهاية العام قيمة كل منها 99,999 دينار.

ويُعد بنك الإسكان أول بنك أردني يطبق نظام جوائز حسابات التوفير بدءاً من عام 1977، ما يعكس ريادته واهتمامه بعملائه من أصحاب حسابات التوفير ورغبته في تشجيعهم على الادخار وتعزيز هذه الثقافة الإيجابية لديهم وبما يوفر لهم ظروف معيشية أفضل وأكثر استقرارا، كما تعبر هذه الجوائز عن مدى تقدير البنك لعملاء هذه الحسابات والذين قاموا باختياره ليكون بنكهم الأول والمفضل ووضعوا ثقتهم به نظراً للخدمات المصرفية الشاملة والمميزة التي يقدمها لهم.

وخلال هذه الحملة والتي ستستمر على مدار العام، سيقوم بنك الإسكان بالإعلان على موقعه الإلكتروني ومنصاته عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن الفائزين بجوائزه المميزة.

ويتيح بنك الإسكان للعملاء الحاليين والجدد الراغبين بالاشتراك في هذه الحملة، فتح حسابات التوفير في أي من فروع البنك المنتشرة في مختلف محافظات المملكة، كما ويتيح للعملاء ممن يمتلكون حسابات حالية لدى البنك بالتحويل من حساباتهم الأخرى لحساب التوفير الخاص بهم عبر تطبيق إسكان موبايل ISKAN Mobile، أو من خلال مركز الخدمة الهاتفية (إسكان 7/24) والبنك الناطق.

ارتفاع صافي أرباح مجموعة بنك الإسكان للربع الأول من العام 2021 بنسبة 53% لتصل الى 25.4 مليون دينار

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2021، حيث حققت المجموعة أرباحاً صافية بعد المخصصات والضرائب بلغت 25.4 مليون دينار، بارتفاع نسبته 53% مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وانسجاماً مع سياسة البنك المحافظة لإدارة المخاطر بفعالية، استمرت المجموعة في اتخاذ إجراءاتها الاحترازية المعمول بها خاصة في ظل استمرار تداعيات تفشي وباء كورونا، حيث تم تسجيل مخصصات خسائر للقروض خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت 12.6 مليون دينار.

وقد تمكنت مجموعة البنك خلال الربع الأول من عام 2021 من الاستمرار في تحقيق نتائج مالية قوية على صعيد كافة المؤشرات المالية، وذلك على الرغم من انخفاض أسعار الفوائد عالميا وانخفاض الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد في أسواق المجموعة الرئيسية المتأثرة بوباء كورونا.

وأدت جهود البنك المتواصلة في إدارة المركز المالي بفعالية مع المحافظة على جودة الأصول ومتانتها الى ارتفاع إجمالي التسهيلات المصرفية بنسبة 1.8% لتصل الى 4.7 مليار دينار كما في 31 آذار 2021.

وفي تعقيبه على هذه النتائج، أعرب رئيس مجلس الإدارة، عبدالإله الخطيب، أن البنك واصل أداءه القوي خلال الربع الأول من العام 2021، وتمكن من تحقيق نتائج مالية جيدة على الرغم من الظروف والتحديات الاقتصادية الصعبة والتداعيات الناجمة عن تفشي وباء كورونا.

وأضاف الخطيب أن مجموعة البنك استمرت باتباع سياستها المحافظة خلال الربع الأول من عام 2021، والمتمثلة بالاحتفاظ بمخصصات إضافية آمنة لمحفظة التسهيلات بهدف حماية البنك وتعزيز صلابة مركزه المالي في ضوء صعوبة المرحلة و الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن تفشي وباء كورونا.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك، عمار الصفدي، أن البنك واصل سياسته الملتزمة بالحفاظ على سلامة أصوله وجودتها مع الاستمرار في تحسين الكفاءة التشغيلية للعمليات وإحكام السيطرة على التكاليف، مما أدى الى تحقيق نتائج قوية في كافة الأنشطة التشغيلية الرئيسية للبنك. وأضاف الصفدي أن البنك تمكن من المحافظة على متانة قاعدته الرأسمالية، حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.2 مليار دينار، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.1% وبلغت نسبة السيولة 126% كما في 31 آذار 2021، وكافة هذه النسب أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

بنك الإسكان Housing Bank

تحت شعار "قرضك كمان بربحك كاش"

بنك الإسكان يطلق حملة جوائز جديدة على منتجات القروض

سعياً منه لتوفير الاحتياجات التمويلية لعملائه وتقديراً منه لثقتهم، أعلن بنك الإسكان - البنك الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة - عن إطلاقه حملة جوائز جديدة على منتجات القروض الشخصية والسكنية والسيارات تحت شعار "قرضك كمان بربحك كاش"، والتي تعد الأولى من نوعها في السوق المصرفي الأردني.

وسيتأهل عملاء البنك الحاليين الذين سيقومون بتجديد قروضهم القائمة، والعملاء الجدد الذين سيحصلون على قروض جديدة خلال مدة الحملة للدخول في عملية السحب على مجموعة من الجوائز العديدة والقيّمة والتي سيتم الإعلان عنها بعد عيد الفطر السعيد.

حيث تم تخصيص 18 جائزة سيتم السحب عليها بعد عيد الفطر، قيمة كل منها 999 ديناراً، بالإضافة إلى سحب أسبوعي يبدأ بعد عيد الفطر ولغاية نهاية العام، بواقع جائزة واحدة أسبوعياً، وبإجمالي 32 جائزة بقيمة 999 ديناراً لكل رابح.

ويعتبر إطلاق هذه الحملة استمراراً لنهج البنك المتميز في إطلاق الخدمات والمنتجات المصرفية الرائدة والمبتكرة، وتأكيداً على أن عملائه هم ركيزة عمله الرئيسية والذي يحرص دوماً على تلبية احتياجاتهم بأفضل صورة ممكنة والارتقاء بتجربتهم المصرفية على أكمل وجه.

ومن الجدير بالذكر إلى أن البنك يطرح وبشكل دائم أفضل وأحدث الخدمات والمنتجات المصرفية لكافة شرائح العملاء عبر حزمة متكاملة ومتنوعة من القنوات المتطورة والفعالة، من خلال شبكة فروعه الواسعة المنتشرة في كافة مناطق المملكة وقنواته الإلكترونية المختلفة، وقد أطلق البنك مؤخراً حملته الترويجية السنوية لحسابات التوفير للعام الحالي 2021 تنفيذاً لسياسته الهادفة إلى تحفيز عملائه على اعتماد برامج تحفيزية للادخار وتنمية أرصدة حساباتهم، كما أطلق حملة ترويجية خاصة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، تتيح لعملائه من حملة البطاقات الائتمانية (فيزا) استرجاع نقدي وبنسبة 25% من مجموع الحركات المنفذة لمشترياتهم المحلية والدولية، ويواصل البنك تقديم مختلف المنتجات والخدمات المتطورة بمزايا متميزة وبما يتوائم مع احتياجات عملائه ويلبي طموحاتهم.

بنك الإسكان وتكية أم علي يجددان شراكتهما الاستراتيجية

إيماناً منه بأهمية دعم المؤسسات والمنظمات غير الربحية ذات الأهداف الإنسانية والنبيلة، أعلن بنك الإسكان - الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة - عن تجديده لاتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع تكية أم علي، وذلك لتمكينها من تحقيق أهدافها والغايات التي قامت لأجلها والمتمثلة في مكافحة الفقر الغذائي في المملكة.

ويرتبط بنك الإسكان وتكية أم علي منذ سنوات طويلة باتفاقية شراكة استراتيجية، عكس من خلالها البنك مسؤوليته المجتمعية بدعم أسر تكية أم علي، ومساعيه المستمرة لتعزيز التنمية المستدامة.

وبموجب الاتفاقية، سيقوم بنك الإسكان بتقديم الدعم من خلال طرود غذائية لعدد من الأسر المحتاجة بشكل شهري وعلى مدار عام كامل، بالإضافة إلى تغطية تكاليف 200 طرد غذائي سيتم توزيعها خلال شهر رمضان المبارك للأسر المستفيدة من تكية أم علي.

وفي تعليقه على تجديد الاتفاقية، قال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي: "فخورون بشراكتنا الموصولة مع تكية أم علي، هذه المؤسسة الإنسانية التي أخذت على عاتقها مسؤولية مكافحة الجوع والفقر الغذائي في المملكة والوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الأسر ذات الدخل المحدود، وقد زاد من عبء هذه المسؤولية التحديات والتداعيات المرتبطة بجائحة كورونا".

وأكد الصفدي، أن بنك الإسكان يولي أهمية قصوى لبرنامج البنك الخاص بالمسؤولية المجتمعية من خلال دعمه للعديد من المبادرات والمؤسسات الخيرية والاجتماعية، وذلك سعياً منه لترسيخ قيم التلاحم والتكاتف والتكافل داخل المجتمع الأردني من جهة، وترجمة لثقافته المؤسسية من جهة أخرى.

وأشاد الصفدي بالجهود المضاعفة التي قامت بها تكية أم علي منذ انتشار جائحة كورونا في المملكة، حيث توسع نطاق نشاطها واستجابت بشكلٍ استثنائي للظروف الناتجة عن جائحة كورونا، مشدداً على أهمية تكاتف الجهود لدعم تكية أم علي خاصة في هذه الأوضاع الاستثنائية.

من جانبه، قال مدير عام تكية أم علي سامر بلقر: "نثمن عالياً الدعم المستمر من قبل بنك الإسكان لبرامج تكية أم علي وخططها في مكافحة الفقر الغذائي في المملكة، حيث أسهم هذا الدعم في مواصلة رحلتنا التي تشهد حالياً تحديات جديدة نتيجة انتشار جائحة كورونا، ونأمل في المستقبل القريب ومن خلال هذه الشراكة الاستراتيجية والممتدة مع بنك الإسكان وغيرها من الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص أن نصل لرؤيتنا المتمثلة في الوصول لأردن خالٍ من الجوع".

ومن الجدير بالذكر أن تكية أم علي هي مؤسسة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2003 تهدف إلى مكافحة الفقر الغذائي في الأردن وتعمل حالياً على توفير الدعم الغذائي الشهري لأسر تعيش تحت خط الفقر الغذائي في كافة محافظات المملكة، حيث تقوم بإيصال الطرود الغذائية شهرياً وعلى مدار العام لهذه الأسر، ويحتوي كل طرد غذائي على مواد غذائية تفي باحتياجات الأسرة الغذائية على مدار الشهر.

بنك الإسكان Housing Bank

بنك الإسكان يقدّم منحاً جامعية لعدد من الطلبة المتفوقين بالتعاون مع جمعية الأيدي الواعدة

تنفيذاً لبرامج مسؤوليته المجتمعية وحرصه الدائم على دعم مختلف فئات المجتمع، أعلن بنك الإسكان - الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة - دعمه لنشاطات جمعية الأيدي الواعدة الخيرية، والتي ترأسها صاحبة السمو الملكي الأميرة عالية الطباع وعضوية مجموعة من السيدات الأردنيات المتطوعات.

وسيقوم البنك بتغطية الرسوم الدراسية لعدد من الطلبة المتفوقين في الجامعات الأردنية من خلال جمعية الأيدي الواعدة، بهدف تمكينهم من استكمال دراستهم الجامعية وتقديراً لتفوقهم العلمي، بالإضافة إلى دعم دور الجمعية في إحداث أثر ملموس في حياة الأفراد والأسر التي تشرف عليها ايماناً منها بأن التعليم حق للجميع.

كما سيقدم البنك الدعم للجمعية خلال شهر رمضان بهدف إنجاح جهود الجمعية في تمكين الأسر ذات الدخل المحدود لمواجهة أعباء الحياة اليومية وخاصة في ظل الظروف المرتبطة بجائحة كورونا، وذلك من خلال توزيع بطاقات ممغنطة على عدد من العائلات المحتاجة في جنوب المملكة لتتمكن هذه العائلات من تلبية احتياجاتها الغذائية من المؤسسة الاستهلاكية العسكرية خلال شهر رمضان المبارك.

ويُعرف بنك الإسكان بدعمه المستدام لقطاع التعليم لإيمانه بالدور المحوري الذي يلعبه هذا القطاع ومساهمته الأساسية في إحداث التنمية المستدامة، وإيماناً من البنك بأهمية تحفيز الشباب ودعمهم نحو التفوق والعمل الجاد وتأهيلهم لدخول سوق العمل وبما يلبي طموحاتهم، حيث يقدم سنوياً وفي إطار شراكته مع مجموعة من المؤسسات العاملة في هذا المجال عدداً من المنح الدراسية باسم "منحة بنك الإسكان" تشتمل على تغطية كافة الرسوم الجامعية للطلبة.

بنك الإسكان يشارك الأردنيين احتفالاتهم الوطنية

ويعرض فيديو ثلاثي الأبعاد على واجهة مبناه

انطلاقا من دور البنك الوطني بالمشاركة في احتفالات المملكة بعدد من المناسبات الوطنية، يضيء بنك الإسكان مبنى الإدارة العامة في الشميساني بألوان العلم الأردني، إضافة إلى عرضه لفيديو ثلاثي الأبعاد (3D Mapping) على واجهة مبنى الإدارة العامة (من شارع وادي صقرة باتجاه الشميساني) وذلك خلال الفترة بين 25/5/2021 حتى 16/6/2021 من الساعة (8:00 وحتى 11:00) مساءاً.

ويحتفي الفيديو بالأردن وقيادته وشعبه، والانجازات التي حققها الهاشميون منذ تأسيس الدولة الأردنية حتى يومنا هذا، ومعالمه الحضارية والأثرية من شماله لجنوبه، هذه الانجازات التي تملؤنا عزاً وفخراً وتجعلنا وبكل ثقة "مستعدون للمستقبل .. نحو انجازات أكبر".

كل عام والأردن قيادةً وشعباً بخير.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي يشارك في احتفالات مئوية المملكة

شارك البنك الأردني الكويتي في الحادي عشر من نيسان من هذا العام باحتفالات مئوية المملكة، حيث قام البنك بوضع أعلام المملكة الأردنية الهاشمية وأعلام المئوية على كل من مبنى الإدارة العامة وفرع عبدون، مأدبا، جامعة اليرموك، الزرقاء بالإضافة الى مبنى البركة مول.

وتعد مئوية المملكة مناسبة وطنية عزيزة على جميع الأردنيين، حيث أستذكر الأردنيين في هذا اليوم تاريخهم العظيم وأهم المحطات التي مر بها أردننا العزيز وصولاً الى ما حققه من إنجازات على جميع الأصعدة.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

عبر وسيلة الاتصال المرئي والإلكتروني انعقاد الهيئة العامة للبنك الأردني الكويتي

عقدت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك الأردني الكويتي اجتماعها بتاريخ 2021/5/4، بواسطة وسيلة الاتصال المرئي والالكتروني، وذلك عملاً بأحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 وأمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2020/3/31 والإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ 2020/4/9 بموجب أمر الدفاع أعلاه.

وترأس الاجتماع دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة وبحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة ومساهمين يحملون أسهما بالأصالة والوكالة ما مجموعه 125,870,665 سهم ويشكلون حوالي 83.9% من رأس المال، وحضر الاجتماع عطوفة الدكتور وائل العرموطي مراقب عام الشركات.

وصادقت الهيئة العامة على البنود المدرجة على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي، كما قامت بانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك للدورة الجديدة 2021 - 2024 يضم الأعضاء التالية أسماؤهم:

أولاً: عن فئة الأعضاء غير المستقلين:

1. السيد فيصل حمد العيار.
2. شركة الروابي المتحدة القابضة / الكويت (يمثلها السيد طارق عبد السلام).
3. شركة مشاريع الكويت القابضة / الكويت (يمثلها السيد مسعود جوهر حيات).
4. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (يمثلها معالي مروان محمود عوض والسيد نضال فائق القبج).
5. شركة أوديسي لإعادة التأمين / الولايات المتحدة (يمثلها السيد بيجان خسروشاهي).
6. شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري (يمثلها السيد ماجد فياض برجاق)..

ثانياً: عن فئة الأعضاء المستقلين:

1. السيد ناصر احمد اللوزي
2. الدكتور مروان جميل المعشر
3. الدكتور صفوان سميح طوقان
4. السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة
5. السيد هاني خليل الهنيدي
6. الدكتور عمر مشهور الجازي

وتحدث دولة عبدالكريم الكباريتي: أود أن أودعكم وهذه مناسبة نستحضر فيها ونستذكر المسيرة الطويلة التي رافقنا فيها كل الأخوة أعضاء مجلس الإدارة لما يزيد عن عشرين سنة. ولا بد هنا من أن أشكر بدايةً الأخ الدكتور يوسف القسوس والأخ منصور اللوزي، حيث سنغادر ثلاثتنا هذا المجلس وسيدخل أعضاء جدد من ذوي القامات الاقتصادية والقدرات الإضافات النوعية: الدكتور عمر الجازي، والأخت ناديا الروابدة، وعلى رأس المجموعة السيد ناصر اللوزي قائداً للفريق.

وأضاف أعتقد أنها محطة في هذه المسيرة الطويلة، مسيرة اعتمدت في تحقيق نجاحاتها على أسلوب تقليدي في التعاملات والعلاقات والمعاملات الورقية، وآن الأوان لأن ننتقل إلى آفاق جديدة أصبحت فيها الرقمنة هي الأساس، ولذلك أعتقد بأن الأخ ناصر مع

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

وجود السيد هيثم البطيخي على رأس الإدارة التنفيذية أصبحوا الآن مؤهلين لإدارة الدفة، وكلنا ثقة بأنه سيكون هناك تحقيق نجاحات ونقلة للبنك إلى آفاق جديدة.

وقال بكل المحبة وبكل الاعتزاز وكل الافتخار بأدائكم وبرفقتكم أدعو لكم بالسلامة وأن تكونوا محفوظين بعيون الرحمن وأن يحماكم الله جميعاً، وكل عام وانتم بخير.

وفور انتهاء أعمال اجتماع الهيئة العامة عقد مجلس الإدارة المنتخب اجتماعه الأول حيث اطلع على قرارات اجتماع الهيئة العامة العادي وتم انتخاب السيد ناصر أحمد اللوزي رئيسا للمجلس والسيد فيصل حمد العيار نائبا للرئيس.

وقام المجلس بتشكيل اللجان المنبثقة عنه وفق تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك.

وقد أعرب رئيس وأعضاء المجلس بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن مساهمي البنك عن عظيم الشكر وبالغ التقدير لدولة السيد عبد الكريم الكباريتي على كل ما قدمه للبنك طوال أربعة وعشرين عاما من جهد وعطاء مميز وما أظهره من قدرات قيادية محفزة وحنكة إدارية عالية رسخت نموذجا فريدا في الإدارة المصرفية انعكس على كافة مناحي عمل البنك وشكل هويته وصورته المرموقة كمؤسسة مصرفية وطنية وإقليمية رائدة تحظى بالاعتراف والاحترام وتتمتع بسمعة رفيعة على نطاق واسع في السوق المصرفي المحلي والخارجي وكأحد الروافع الأساسية للاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته ومؤسساته التجارية والخدمية والاستثمارية.

وتمنى أعضاء مجلس الإدارة لدولته ولعائلته الكريمة موفور الصحة والعافية والعمر المديد

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي يعين هيثم البطيخي مديراً عاماً تنفيذياً

السيد هيثم سميح البطيخي

المدير العام التنفيذي

أعلن البنك الأردني الكويتي عن تعيين السيد هيثم سميح البطيخي في منصب المدير العام التنفيذي اعتباراً من 2021/05/06 بعد استكمال الاجراءات والحصول على موافقة البنك المركزي الأردني.

ووجه البطيخي باسمه وباسم كل من موظفي البنك كلمات الاعتزاز والمودة والعرفان لرئيس مجلس الإدارة السابق دولة السيد عبد الكريم الكباريتي، لحسن ظنه به وبكافة الموظفين بأنهم محل ثقته للحفاظ على ما حققه من إنجازات عظيمة للبنك الأردني الكويتي.

وتعهد له باسمه وباسم كل الموظفين بأنهم سيكونون جميعا عند حسن الظن.

وذكر البطيخي بخطابه للموظفين بأنه متفائلا بالتمكن من التعامل مع التحديات، بل وتسخيرها لتصبح فرصاً تساهم في نمو البنك واستمرار نهضته، وذكر بأنه يرتكز بهذا التفاؤل على يقينه بأن لدى البنك كفاءات مميزة مقبلة على الانجاز والابتكار والابداع.

وتأتي موافقة البنك المركزي على تعيين البطيخي وأعضاء الإدارة التنفيذية الجدد بعد اجتماع الهيئة العامة للبنك الأردني الكويتي في الأسبوع الماضي، الذي ذكر فيه الكباريتي أن قرار تعيين البطيخي المدير العام التنفيذي للبنك وفريقه من الإدارة التنفيذية يأتي بهدف افساح المجال للطاقات الشابة من بنات وأبناء البنك لإكمال المسيرة، وبذل الجهد اللازم لمواجهة التحديات القائمة وما نتوقعه من تحديات مستقبلية.

ويمتلك البطيخي خبرة مصرفية واسعة تمتد لنحو 18 عاماً تنوعت من خلال توليه عدد من المناصب القيادية في عدد من إدارات البنك، حيث عمل مديراً للفرع الرئيسي ثم مديراً تنفيذياً للوحدة البنكية الخاصة ثم رئيساً لمنتجات التجزئة والبنكية الخاصة إلى أن عين مديراً عاماً تنفيذياً للبنك.

ويحمل البطيخي شهادة من الكلية الملكية العسكرية " ساند هيرست " من بريطانيا بالإضافة لشهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة " كنت " بريطانيا.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

معالي المهندس ناصر اللوزي

رئيس مجلس الإدارة

كما ويشغل العديد من المناصب والعضويات في مجالس إدارة لعدد من الشركات:

- رئيس مجلس ادارة شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل).
- رئيس مجلس ادارة، الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (شركة مملوكة للبنك بالكامل).
- رئيس مجلس إدارة، الشركة المتحدة للإستثمارات المالية.
- عضو مجلس ادارة، بنك القدس - فلسطين (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضو مجلس ادارة، مؤسسة الملكة رانيا.
- عضو مجلس الأمناء، متحف الأردن.
- عضو مجلس إدارة، بيت الحوكمة الأردني للتدريب.
- عضو مجلس إدارة، جمعية الضياء الخيرية لتربية وتعليم الأطفال المعوقين بصرياً.

ومن الجدير بالذكر أنه تم الإعلان أيضاً عن الحصول على موافقة البنك المركزي على تعيين أعضاء مجلس إدارة جدد وافقت على تعيينهم الهيئة العامة بتاريخ 2021/05/04، وانتخاب مجلس الإدارة الجديد معالي المهندس ناصر اللوزي رئيساً للمجلس، الذي يشهد له النجاح في العديد من المناصب القيادية التي شغلها في القطاعين العام والخاص.

هذا وكان معالي المهندس ناصر اللوزي قد خاطب في اليوم التالي لانتخابه رئيساً لمجلس الإدارة موظفي البنك، موجهاً الشكر للهيئة العامة ومجلس الإدارة وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة الأسبق دولة عبد الكريم الكباريتي على ثقتهم.

وذكر بأن ما حققه البنك الأردني الكويتي بقيادة رئيس مجلس الإدارة الأسبق دولة السيد عبد الكريم الكباريتي، يضع على عاتقنا مسؤولية كبيرة للحفاظ على هذه الإنجازات، بل والارتقاء بالبنك لمرحلة جديدة من الإنجاز والتميز والريادة والمساهمة الفاعلة في تنمية حقوق المساهمين وتحفيز الاقتصاد الأردني.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

الأردني الكويتي يقدم مولدات أكسجين لمستشفى جرش الحكومي

انطلاقا من حرص إدارة البنك الأردني الكويتي على توطيد علاقاتها مع مؤسسات المجتمع المحلي لتمكينها من تقديم خدماتها المجتمعية وعلى أكمل وجه، ومساهمة منها في العديد من المبادرات والأنشطة لدعم ورعاية القطاع الصحي في المملكة، وفي ظل الظروف الاقتصادية التي أحاطت بها وتأثرها بجائحة كورونا، قام البنك بتقديم مولدات أكسجين لمستشفى جرش الحكومي لمساندتهم في مواجهة هذا الوباء.

وتم تسليم هذه الأجهزة من قبل الزملاء في فرع جرش بحضور كل من محافظ جرش ومدير المستشفى، ولاقى هذا التبرع الشكر والعرفان من قبل المحافظ ومدير المستشفى والمواطنين، لكون مستشفى جرش هو الملاذ الطبي الذي يعتد به في المحافظة.

الأردني الكويتي يطلق خدمة التحويلات الفورية Instant Payment System"CliQ"

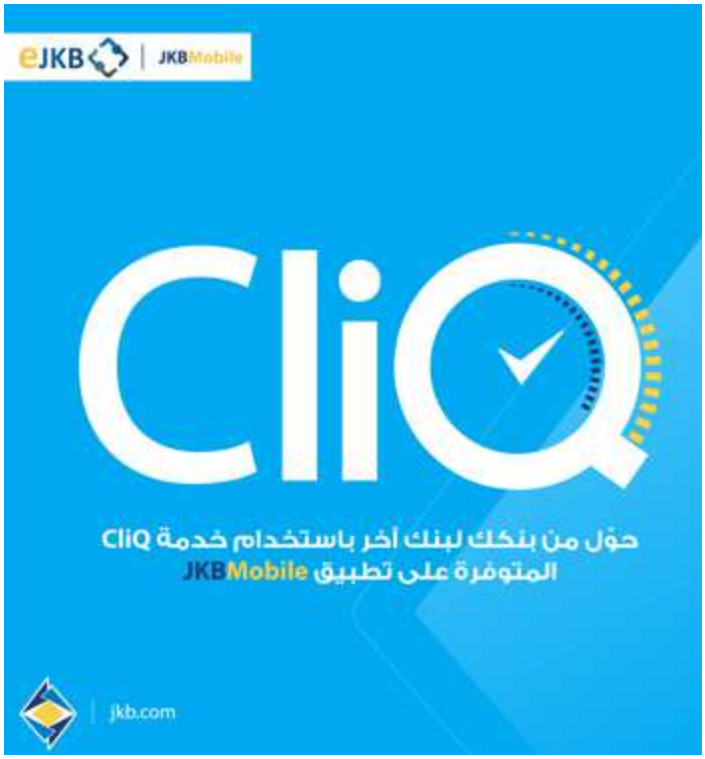

قام البنك الأردني الكويتي بإطلاق مشروع الحوالات الفورية الوطنية Instant Payment/CliQ.

ويقدم المشروع خدمات الحوالات الفورية لعملاء البنوك الأردنية وعلى مدار الساعة، كما يوفر عدة خدمات وميزات منها، خدمة الدفع والتحويل الفوري على مدار الساعة بين عملاء البنوك الأردنية وبين عملاء البنك الأردني الكويتي، خدمة طلب تحصيل المدفوعات الفورية، إضافةً لخدمة إرجاع الحوالات الصادرة والواردة.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

الأردني الكويتي ينظم حملة تعبئة وتوزيع طرود الخير بالتنسيق مع تكية أم علي

استمراراً للدور الفعّال الذي يقوم به البنك في مجال مكافحة الفقر والجوع، ودعمه للعمل التطوعي في مختلف أنحاء المملكة، نظم البنك الأردني الكويتي وبالتنسيق مع تكية أم علي حملة توزيع طرود الخير والتي شارك فيها مجموعة من موظفيه.

وقاموا بتعبئة وتحضير وتوزيع طرود الخير الغذائية على الأسر المحتاجة والعفيفة خلال الشهر الفضيل.

وتأتي هذه الحملة التي ينفذّها البنك، بهدف دعم برامج التكية الهادفة لضمان العيش الكريم للأسر المحتاجة ومكافحة الفقر والجوع، وإيصال الطرود الغذائية لها، لتشمل كافة أنحاء المملكة، إضافة إلى أنه يسعى دائماً لأن يكون ذا دور فعال في خدمة المجتمع المحلي، ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الدعم والرعاية لمختلف فئات المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة.

وأكدت إدارة البنك على أن إشراك موظفيها في هذه الحملة يأتي من باب رغبة الإدارة في تعزيز ثقافة العمل التطوعي وتحفيز الموظفين على خدمة المجتمع.

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

التجاري الأردني يفتتح فرع "تجاري اكسبرس" في طبربور

افتتح البنك التجاري الأردني مؤخراً فرع "تجاري اكسبرس" جديد في منطقة طبربور، وحيث يقدم "اكسبرس طبربور" كافة الخدمات المصرفية للأفراد فقط بالقرب من أماكن سكن العملاء لخدمتهم وتلبية احتياجاتهم البنكية خلال أوقات خدمة تناسب أسلوب ونمط حياتهم السريع.

ويتميز فرع "اكسبرس طبربور" بموقعه القريب من الأحياء السكنية والمراكز والأسواق التجارية في المنطقة، كما يتميز بأوقات خدمة مرنة ومطوّلة ومختلفة عن أوقات الخدمة في الفروع الاعتيادية، وهي من يوم الأحد الى الخميس من الساعة 10 صباحاً لغاية 6 مساءً. كما يقدم "إكسبرس طبربور" كافة الخدمات المصرفية للأفراد مثل: فتح الحسابات وخدمات السحب والإيداع النقدي والشيكات وخدمة الأصدار الفوري لبطاقات الخصم المباشر اضافة الى خدمات القروض بكافة أنواعها.

من جهته، صرّح الصايغ قائلاً: يأتي افتتاح فرع "اكسبرس طبربور" في المنطقة تأكيداً على نجاح هذا المفهوم في تلبية احتياجات عملائنا المصرفية بشكل سريع وعملي ومعاصر، علماً بأن هذا رابع فرع "تجاري اكسبرس" لنا، وسنقوم بالتوسع بافتتاح فروع اكسبرس اخرى في مناطق مختلفة قريباً لنكون دائماً الأقرب الى عملائنا.

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

الدورات التدريبية الداخلية / لدى مركز التدريب والتطوير الداخلي

- يتم عقد برنامج تدريبي بعنوان "تدريب وتأهيل الموظفين الجدد" لحديثي التعيين في البنك حيث يهدف البرنامج الى تأهيل الموظفين الجدد و توفير كافة المعلومات و الدعم اللازم لهم لضمان تحقيقهم الاداء المتوقع منهم.
- تم عقد ورشة تدريبية بعنوان " تعليمات حماية العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة " لعدد من موظفي البنك حيث هدفت الورشة الى تعريف الموظفين بطرق تقديم الخدمات المالية والمصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة في الاردن.
- تم عقد ورشة تدريبية بعنوان " مقدمة في تسهيلات الشركات" لعدد من موظفي البنك حيث هدفت الورشة الى تعريف الموظفين بأنواع التسهيلات المصرفية والكفالات والخطوات المتبعة لمنح الائتمان.
- تم عقد برنامج تدريبي بعنوان" التأهيل لمنح التواقيع " لعدد من موظفي البنك حيث هدف البرنامج الى تعريف الموظفين بصلاحيات التوقيع على المعاملات لكافة الموظفين المفوضين بالتوقيع في الإدارة العامة والفروع.

الدورات التدريبية لدى مراكز ومعاهد متفرقة (عن بعد)

- الدورة التدريبية بعنوان " ادارة شؤون الموظفين " والتي نظمتها أكاديمية اوبتمال للتدريب وحلول الأعمال وشاركت فيها السيدة ريم الحمود.
- ملتقى الاشتمال المالي - الفرص والتحديات والتي نظمها مركز الاردن اليوم للتنمية وشارك فيها كل من السيد ضياء جابر، السيد إبراهيم العلمي والسيد ساجد ابو طوق.
- البرنامج التدريبي بعنوان " ITIL Foundation v4 " والتي نظمتها شركة STS وشارك فيها (5) موظفين من البنك.
- البرنامج التدريبي بعنوان " مدير مالي معتمد CFM " والتي نظمتها شركة صرح الجمان للاستشارات والتدريب وشارك فيها كل من السيد محمد الجبالي و السيد محمد هشام علي.
- البرنامج التدريبي بعنوان "Certified International Professional Training Manager (CIPTM)"والتي نظمتها شركة UITI وشارك فيها السيد طارق حمزه.
- الورشة التدريبية"Building an Engaging Performance Management Process"والتي نظمتها HRCI وشارك فيها السيد حران النهار.
- الورشة التدريبية " تحديات خطط استمرارية العمل في مواجهة جائحة كورونا "والتي نظمتها النقابة العامة للعاملين في المصارف والتامين والمحاسبة وشارك فيها كل من السيد يزيد القصير، السيدة رشا العقاد و الانسة نادية كنعان.

الدورات التدريبية لدى معهد الدراسات المصرفية (عن بعد)

- الدورة التدريبية بعنوان " التمويل المصرفي وتحليل مخاطر الائتمان " وشارك فيها كل من السيد يزن المدانات، السيد عمار شرايحة و الأنسة مرح العكروش.
- الدورة التدريبية بعنوان " التعامل مع طلبات المحاكم والجهات الرسمية بموجب قانون الأموال الأميرية " وشارك فيها (10) موظفين من البنك.

البنك الإسلامي الأردني

البنك الإسلامي الأردني يعقد اجتماع الهيئة العامة ويوزع أرباح نقدية بنسبة 12%

عقد البنك الإسلامي الأردني اجتماع الهيئة العامة العادي الثاني والأربعين بواسطة الاتصال المرئي والالكتروني برئاسة رئيس مجلس الإدارة/ الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة وحضور أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي / المدير العام الدكتور حسين سعيد وبحضور عطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي واكتمال النصاب القانوني للمساهمين الذين يحملون اسهماً (بالأصالة والانابة والوكالة) بنسبة حوالي (73.04%) يوم الخميس الموافق 2021/4/22، وذلك عملاً بأحكام قانون الدفاع رقم 13 لسنة1992 وامر الدفاع رقم 5 لسنة 2020 والإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ 2020/4/9 بموجب امر الدفاع أعلاه والموافقة المؤرخة بتاريخ 11 شباط 2021 .

ووافقت الهيئة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة (12%) نقداً من رأس المال وذلك التزاماً بقرار البنك المركزي الأردني تاريخ 20 /1/ 2021 ، بأن لا تتجاوز النسبة عن 12% وذلك في ضوء التطورات الاقتصادية الدولية والمحلية ومستويات السيولة والملاءة المريحة التي تتمتع بها البنوك الأردنية وحرصاً على المحافظة عليها، وتمت المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وأعمال الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 والخطة المستقبلية للشركة، والبنود المدرجة على جدول اعمال الاجتماع كما تم انتخاب السادة مكتب ارنست ويونغ / الأردن مدققاً لحسابات البنك وانتخاب الدكتور حاتم الحلواني عضواً في مجلس الإدارة بدلاً من عضو المجلس السابق المرحوم صالح يعقوب محمد حسين.

وقال الأستاذ موسى شحادة لقد كان عام 2020 عاماً مليئاً بالصعوبات والتحديات ولكن وبحمد الله استطاع مصرفنا تحقيق إنجازات جديدة تضاف الى إنجازاته السابقة مع الاستمرار ببذل الجهود لتطبيق الاستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة كما تخطى الصعوبات والعقبات الناتجة عن جائحة فايروس كورونا وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد، حيث عمل مصرفنا بشفافية وثقة مرتكزاً على تطبيقات الحوكمة الرشيدة والإدارة التنفيذية الحكيمة والموظفين المؤهلين على اعلى مستوى ، مع الاستعانة بالتقنيات والأنظمة الحديثة والارتقاء بالخدمات والمنتجات مع الاستمرار بتأدية دوره الاجتماعي وخدمة المجتمع المحلي.

وكان لمصرفنا دور فاعل في دعم الجهود الحكومية والرسمية واطلاقها لمبادرات للتخفيف من آثار جائحة كورونا بالتبرع بمليوني دينار لصندوق همة وطن و100 ألف دينار لوزارة الصحة و50 ألف دينار أخرى لمؤسسة ولي العهد/شركة نوى للتنمية المستدامة، لدفع مساعدات للعاملين بالمياومة.

كما تقدم بالشكر والتقدير للبنك المركزي الأردني على دوره الفاعل واهتمامه بخصوصية وطبيعة عمل المصارف الإسلامية فيما يصدره من تعليمات، ودعا بالرحمة والمغفرة لمن فقدتهم المصرفية الإسلامية خلال عام 2020 ومنهم الشيخ صالح عبدالله كامل احد ابرز روادها ومؤسسيها وأحد مؤسسي البنك الإسلامي الاردني ورئيس مجلس إدارته منذ العام 1980 وحتى العام 1995 والرئيس الفخري له وفضيلة العلامة الدكتور عبدالستار عبدالكريم أبو غدة المستشار الشرعي ورئيس/عضو هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني منذ العام 1994، وكذلك عضو مجلس إدارة البنك صالح يعقوب حسين.

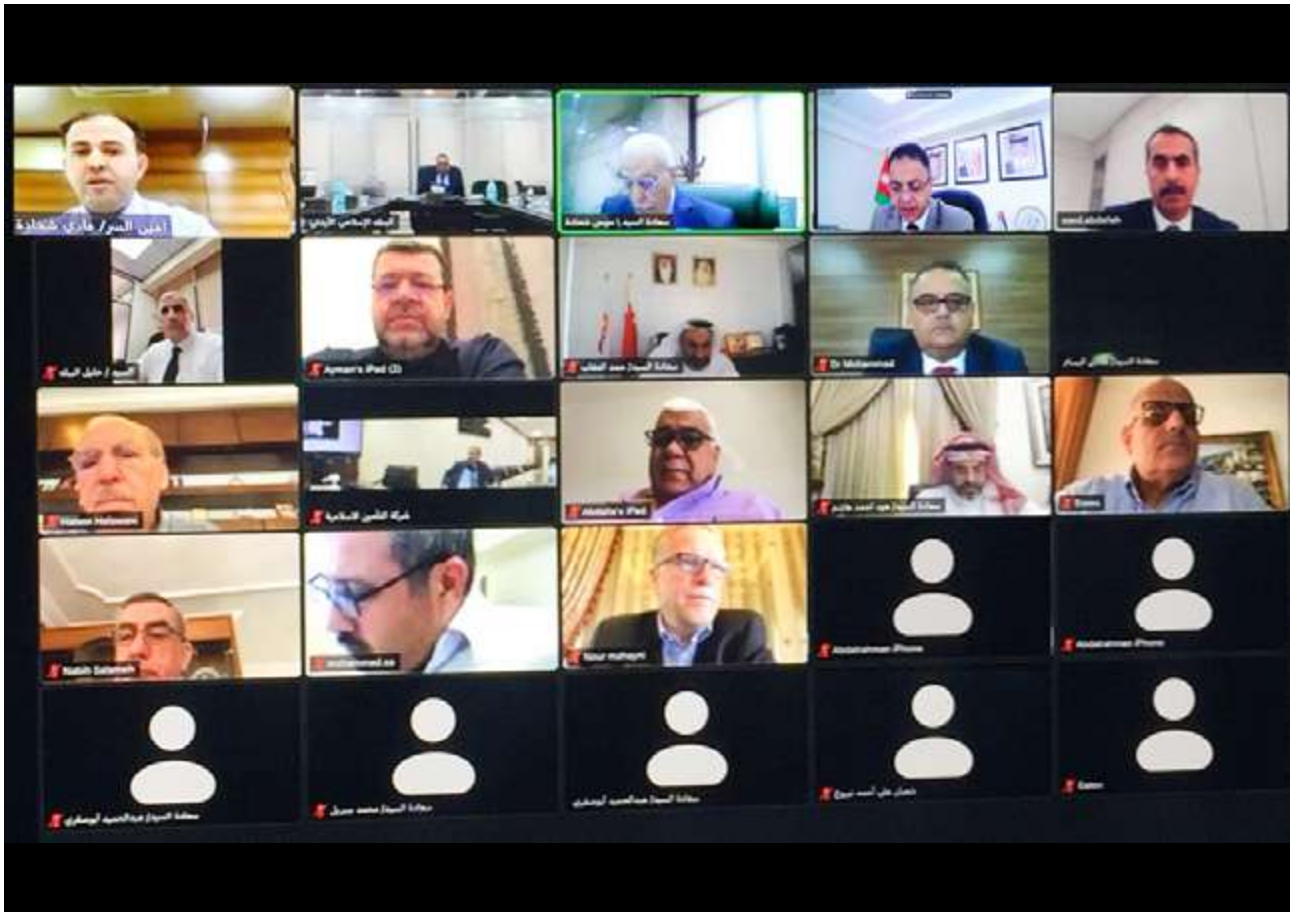

من جانبه قال الدكتور حسين سعيد على الرغم من الظروف الصعبة التي شهدها العام 2020 والمرتبطة بجائحة فايروس كورونا وتوابعها، فان النمو الذي حققناه في مختلف مؤشراتنا الرئيسة والحفاظ على جودة الأصول وكفاية رأس المال المريحة وتقديم أداء مالي آمن ومستقر، جاء نتيجة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الموضوعة للبنك بعناية، لاستدامة الموارد والتوظيفات بنسب مدروسة.

موضحاً ان أرقام ميزانية البنك السنوية كما هي في 2020/12/31 اكدت المحافظة على حصة البنك من السوق المصرفي الأردني، حيث بلغ مجموع أرصدة التمويل والاستثمار للبنك من التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك العاملة في الأردن ما نسبته حوالي 14.7% وبلغ مجموع أرصدة الأوعية الادخارية للبنك من إجمالي ودائع وحسابات العملاء لدى البنوك العاملة في الأردن حوالي 12.7% وبلغ مجموع موجودات البنك إلى مجموع موجودات البنوك العاملة داخل الأردن ما نسبته9.4%

وبين ان إيرادات الاستثمار المشترك تجاوزت 200مليون دينار مقارنة مع 196.7 مليون دينار بنسبة نمو 1.8% ، وعزز البنك من مخصصاته المالية حتى نهاية عام 2020 لمواجهة أي تبعات او تأثيرات سلبية لجائحة كورونا حيث حقق ارباحاً صافية قبل الضريبة

بلغت حوالي 83.8 مليون دينار وبعد الضريبة حوالي 52.1 مليون دينار، وبلغت نسبة النمو في حقوق المساهمين حوالي 12.5% لتصل الى حوالي 474 مليون دينار مقابل حوالي 422 مليون دينار ، و بلغت نسبة كفاية رأس المال (CAR) في نهاية عام 2020 حوالي 23.74% ، وحافظ البنك على سلامة محفظته الائتمانية وجودة اصوله حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة 3.13% و نسبة تغطيتها حوالي 104% .

وأشار الى ان موجودات البنك بما فيها (حسابات الاستثمار المخصص وحسابات الوكالة بالاستثمار (المحافظ الاستثمارية)) بلغت حوالي 5.43 مليار دينار بنسبة نمو حوالي 9.2%.

وبلغت ارصدة الاوعية الادخارية بما فيها (حسابات الاستثمار المخصص وحسابات الوكالة بالاستثمار (المحافظ الاستثمارية)) حوالي 4.803 مليار دينار بنسبة نمو حوالي 9.3% موزعه على حوالي 1080 ألف حساب عامل، وذلك تأكيداً لثقة متعاملي البنك بالأنشطة الاستثمارية والخدمات المصرفية المتطورة التي تتوافق مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

وبلغ اجمالي ارصدة التمويل والاستثمار بما فيها (حسابات الاستثمار المخصص وحسابات الوكالة بالاستثمار (المحافظ الاستثمارية)) حوالي4.282 مليار دينار بنسبة نمو حوالي 12.2% موزعه على 231.5ألف معاملة، وذلك تنفيذاً لاستراتيجية البنك في توزيع التمويلات والاستثمارات المقدمة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات والتي تراعي التنوع القطاعي والجغرافي مع المحافظة على تحقيق عوائد مجزية، مع الحرص على إيصال خدماته المميزة إلى مختلف التجمعات السكنية والاقتصادية بيسر وسهولة من خلال افتتاح فروع ومكاتب جديدة او تحويل مكاتب الى فروع ونقلها الى مواقع جديدة حتى أصبح للبنك في نهاية العام 108 فرعاً ومكتباً.

كما انجز البنك خلال عام 2020 مزيداً من عمليات التطوير والتحديث في شتى مجالات التقنيات المصرفية والتحول الرقمي، وتابع خطته في التوسع في تقديم خدمات جديدة من خلال قنواته الالكترونية الهاتف المصرفي (Mobile Banking) والانترنت البنكي (I-Banking)، واطلاق صفحة مصرفنا على الـ "Facebook" واطلاق المساعد الرقمي (إسلامي مسنجر Messenger) لخدمة متعاملي مصرفنا بشكل لحظي دون الحاجة للانتظار وتقديم خدمة استخدام المعرف (QR) في عمليات التحويل الفوري وإطلاق خدمات المحفظة الالكترونية وخدمات التحويل الفوري بين البنوك المحلية (CliQ)، وتابع تقديم خدماته الإلكترونية لمتعامليه من قطاع الشركات من خلال الاصدار الجديد لخدمات الانترنت البنكي للشركات، وتم تجديد شهادة الاعتمادية لأمن وحماية بيانات صناعة البطاقات (PCI-DSS) والحصول على شهادة "ISO 27001" والخاصة بتطبيق نظام إدارة أمن المعلومات.

وأضاف ان البنك مستمر في تنفيذ خططه المستقبلية بطرح منتجات تمويلية جديدة تلبي رغبات العملاء واحتياجات السوق المصرفي، والسعي لابتكار المزيد من المنتجات التي تلبي متطلبات السوق من الخدمات وتواكب التطور التكنولوجي وتتوافق مع احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مع الاستمرار في التوسع في تمويل الافراد سواء بالمرابحة او بالإجارة المنتهية بالتمليك مع مراعاة الآثار السلبية لجائحة كورونا والقطاعات الأقل تضرراً او غير المتضررة و التوسع في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME's) وتنفيذ خطة التحول الرقمي، وادخال خدمات مصرفية الكترونية جديدة وتحسين الخدمات عبر القنوات الالكترونية وحث المتعاملين على استخدام تلك الخدمات ، و الالتزام بالحوكمة، وتحسين نوعية الموجودات، وادارة المخاطر، ومراقبة الامتثال وتأدية الدور الاجتماعي للبنك بمختلف المجالات.

البنك الإسلامي الأردني

888 جائزة نقدية من البنك الإسلامي الأردني بحملة "رمضان معنا غير"

اعلن البنك الإسلامي الأردني عن 222 فائز بالسحب للأسبوع الأول من شهر رمضان المبارك للمشاركين في الحملة التسويقية التي اطلقها البنك منذ بداية شهر رمضان لمستخدمي بطاقاته المصرفية بعنوان "رمضان معنا غير تسوق ببطاقاتك المصرفية خلال الشهر الفضيل لتحصل على فرصة الفوز بإحدى الجوائز الأسبوعية المقدمة".

وتم تخصيص 888 جائزة نقدية توزع على الاربعة أسابيع بإجراء السحب على 222 جائزة كل أسبوع لمكافأة اكبر عدد من متعامليه الذين يستخدمون البطاقات المصرفية الصادرة عن البنك بأنواعها المختلفة (فيزا كارد و/ أو ماستر كارد) في الشراء من المحلات التجارية أو التسوق عبر الانترنت.

وسيتم الإعلان عن الفائزين في نهاية كل أسبوع من شهر رمضان بإرسال رسالة نصية SMS (على أرقام هواتف الفائزين تفيد بقيد قيمة الجوائز لحساباتهم.

وقال الرئيس التنفيذي / المدير العام للبنك الاسلامي الاردني الدكتور حسين سعيد بأنه يأتي اطلاق هذه الحملة الترويجية التي تعتبر الثانية خلال العام الحالي 2021 تقديراً لمتعاملينا مستخدمي بطاقات مصرفنا المختلفة وتعزيزاً وتحفيزاً لهم في استمرارية استخدام البطاقات التي تلبي احتياجاتهم بكل سهولة وأمان ويسر، والفوز بالجوائز التي يتم تخصيصها على مدار العام وهي استكمالاً للحملات الترويجية التي ينفذها البنك سنوياً حيث وصل مجموع الجوائز التي خصصها البنك خلال العام الحالي وحتى نهاية شهر رمضان (1448) جائزة نقدية لجميع مستخدمي البطاقات المصرفية الصادرة عن البنك .

واكد الدكتور حسين سعيد على حرص البنك لتوطيد أواصر الترابط مع متعامليه الذين هم مصدر اعتزاز وشركاء في جميع نجاحات البنك مع الاستمرار في تنفيذ المزيد من الحملات التي تعزز من ثقة المتعاملين واختيارهم للتعامل مع البنك.

ومن الجدير بالذكر ان البنك يقدم الجوائز لمستخدمي بطاقاته المصرفية بمختلف أنواعها منذ عام 2008، وبلغ إجمالي الجوائز حتى نهاية عام 2020 حوالي (1.840 دينار) (مليون وثمانمائة وأربعون الف دينار)، حيث يتحمل البنك قيمة جميع هذه الجوائز من أموال المساهمين حسب الفتوى الشرعية الصادرة بهذا الخصوص.

البنك الإسلامي الأردني

مجلة جلوبال فايننس: "البنك الإسلامي الأردني أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعام 2021"

واصل البنك الإسلامي الأردني الفوز بجائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعام 2021 للعام الثالث عشر على التوالي، من مجلة (جلوبال فايننس) /نيويورك المتخصصة في مجال البنوك والمؤسسات المالية المصرفية والتي تمنح جوائزها سنوياً للبنوك والمصارف الإسلامية التي تمتلك ملاءة مالية قوية وتساهم في نمو التمويل الإسلامي وتلبي احتياجات متعامليها من خلال تقديم منتجات متوافقة مع احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومن خلال قنوات تكنولوجيا حديثة وفعالة.

وجاء في تقرير المجلة بتاريخ 5 ايار 2021 ان البنك الإسلامي الأردني هو أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعام 2021 حيث يمتلك محفظة واسعة من المنتجات المصرفية الإسلامية ووصلت ميزانيته في عام 2020 إلى حوالي 6.8 مليار دولار وهو مدعوم بنسب تنظيمية قوية ، واستمر البنك بالحصول على هذه الجائزة المرموقة لتحقيقه لجميع المعايير التي تعتمدها المجلة في منح الجائزة من مواصلة النمو في الأصول والموجودات والربحية والانتشار الجغرافي، وتطوير الخدمات والابتكار في المنتجات ورضى المتعاملين وتلبية احتياجاتهم ، والمساهمة في تنمية التمويل الإسلامي.

وبهذه المناسبة قال الدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي / المدير العام للبنك الإسلامي الأردني" إننا سعداء باستمرار تحقيق مصرفنا لإنجاز جديد يضاف الى العديد من الإنجازات ، وعلى الرغم من التحديات وانتشار جائحة كورونا وتبعاتها الا ان مصرفنا والحمد لله استطاع بما حققه من إنجازات أن يؤكد قدرته على مواجهة مختلف التحديات والاستمرار بتقديم منتجات وخدمات تلبي احتياجات متعامليه وفق أفضل الخدمات التكنولوجية والرقمية الحديثة ، وبجهود حثيثة من الإدارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك لتنفيذ استراتيجية ورؤية البنك في المحافظة على مكانته المميزة في العمل المصرفي الإسلامي ".

نشاط أكاديمية التدريب وتنمية الموارد البشرية خلال شهر آذار 2021

استكمالاً لتعزيز منظومة الجدارات/ الكفاءات الوظيفية والمؤسسية لموظفي مصرفنا قامت أكاديمية التدريب وتنمية الموارد البشرية بتنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية والندوات وورش العمل خلال شهر آذار 2021 من خلال التدريب الإلكتروني - ON Line - باستخدام تقنية MS Teams: - وتضمنت الموضوعات التالية: -

1. برنامج مدخل إلى إدارة المخاطر والذي عُقد لمجموعة من موظفي فروع مصرفنا للفترة من 2021/3/3 ولغاية 3/4 /2021.
2. برنامج وظائف وخصائص نظام المراقبة الآلي sas والذي عُقد لموظفي دائرة مراقبة الامتثال ليوم 2021/3/5.
3. برنامج الامتثال التنظيمي والحاكمية والذي عُقد لمجموعة من موظفي فروع مصرفنا ليوم 2021/3/8.
4. برنامج ملاحظات التدقيق الشرعي والذي عُقد لمجموعة من موظفي فروع مصرفنا للفترة من 2021/3/8 ولغاية 2021/3/9.
5. برنامج حسابات المحافظ الاستثمارية والوكالة بالاستثمار والصكوك الإسلامية والذي عُقد لمجموعة من موظفي دوائر وفروع مصرفنا للفترة من 2021/3/9 ولغاية 2021/3/11.
6. برنامج البطاقات المصرفية والذي عُقد لمجموعة من موظفي فروع مصرفنا للفترة من 2021/3/16 ولغاية 3/17 /2021.
7. برنامج مكافحة عمليات غسل الأموال والذي عُقد لمجموعة من موظفي دوائر وفروع مصرفنا للفترة من 29 /2021/3 ولغاية 2021/3/30.

هذا وقد واصلت أكاديمية التدريب وتنمية الموارد البشرية إيفاد موظفي مصرفنا للمشاركة في برامج ومؤتمرات وورش عمل تعقدها مراكز تدريب محلية وخارجية والتدريب عن بعد بالإضافة إلى منح رخص تدريب الكتروني OFF Line - ومن أبرزها: -

1. برنامج Introduction to Human Resources Management والذي عقد -عن بعد- بتنظيم من معهد الدراسات المصرفية للفترة من 2021/3/7 ولغاية 2021/3/11.
2. برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح والذي عقد -عن بعد- بتنظيم من معهد الدراسات المصرفية ليوم 2021/3/8.
3. برنامج المعيار الدولي لإدارة المخاطر ISO 31000 والذي عقد -عن بعد- بتنظيم من أوبتيمال للتدريب وحلول الأعمال للفترة من 2021/3/14 ولغاية 2021/3/16.
4. برنامج الرقابة على الائتمان وإدارة الديون المتعثرة والذي عقد -عن بعد- بتنظيم من معهد الدراسات المصرفية للفترة من 2021/3/15 ولغاية 2021/3/17.
5. ورشة عمل توعية في مجال الأمن السيبراني والتي عقدت -عن بعد- بتنظيم من جمعية البنوك في الأردن وأكاديمية الأمن السيبراني ليوم 2021/3/15.
6. منتدى التمويل الإسلامي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط والذي عقد -عن بعد- بتنظيم من CIBAFI ليوم 2021/3/16.

البنك الإسلامي الأردني

7. ورشة عمل منصة سجلني الإلكترونية والتي عقدت -عن بعد- بتنظيم من جمعية البنوك في الأردن ليوم 2021/3/17.

8. ورشة عمل الصكوك الإسلامية والتي عقدت لدى جمعية البنوك في الأردن ليوم 2021/3/22.

9. برنامج قواعد اعرف عميلك الإلكترونية والحاق العملاء والذي عقد -عن بعد- بتنظيم من صندوق النقد العربي للفترة من 2021/3/24 ولغاية 2021/3/25.

10. برنامج Motion Graphics والذي عقد -عن بعد- بتنظيم من INSPIRE ME للفترة من 2021/3/27 ولغاية 2021/4/7.

11. برنامج إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية والذي عقد -عن بعد- بتنظيم من معهد الدراسات المصرفية للفترة من 2021/3/28 ولغاية 2021/4/1.

12. برنامج إدارة السيولة في ضوء متطلبات بازل 3 والذي عقد -عن بعد- بتنظيم من اتحاد المصارف العربية للفترة من 2021/3/29 ولغاية 2021/3/31.

13. ورشة رقمنة عمليات تمويل التجارة والتي عقدت -عن بعد- بتنظيم من صندوق النقد العربي للفترة من 2021/3/30 ولغاية 2021/3/31.

14. ورشة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والخدمات المصرفية المفتوحة: نمو يتجاوز الرقمنة والتي عقدت -عن بعد- بتنظيم من CIBAFI ليوم 2021/3/31.

ولغايات تنويع مصادر التدريب قامت أكاديمية التدريب وتنمية الموارد البشرية بتزويد عدد من موظفي مصرفنا برخص تدريب الكتروني تضمن الموضوعات التدريبية التالية: -

1. برنامج وضع الأهداف.

2. برنامج فرق العمل.

3. برنامج القيادة على درب التأثير.

4. برنامج مهارات الإشراف الفعال.

5. برنامج التفكير الإيجابي.

6. برنامج مهارات اتخاذ القرار وحل المشكلات.

7. برنامج دراسة أنماط الشخصيات.

8. برنامج إدارة الغضب.

9. برنامج Compliance and Anti-Corruption.

10. برنامج أخلاقيات الأعمال.

11. برنامج AML.

12. برنامج FATCA.

نشاط أكاديمية التدريب وتنمية الموارد البشرية خلال شهر نيسان 2021

استكمالاً لتعزيز منظومة الجدارات/ الكفاءات الوظيفية والمؤسسية لموظفي مصرفنا قامت أكاديمية التدريب وتنمية الموارد البشرية بتنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية والندوات وورش العمل خلال شهر نيسان 2021 من خلال التدريب الإلكتروني - ON Line - باستخدام تقنية MS Teams: - وتضمنت الموضوعات التالية: -

1. ورش عمل بطاقة المساومة الدوارة والتي عُقدت لمجموعة من موظفي فروع مصرفنا خلال شهر نيسان/2021.

هذا وقد واصلت أكاديمية التدريب وتنمية الموارد البشرية إيفاد موظفي مصرفنا للمشاركة في برامج ومؤتمرات وورش عمل تعقدها مراكز تدريب محلية وخارجية والتدريب عن بعد بالإضافة إلى منح رخص تدريب الكتروني OFF Line - ومن أبرزها: -

1. برنامج الإدارة الفعالة في إبرام العقود الإلكترونية والذي عقد -عن بعد- بتنظيم من مركز طريق الحرير الثقافي للفترة من 2021/4/3 ولغاية 2021/4/7.
2. اجتماع eKYC Evaluation Process والذي عقد -عن بعد- بتنظيم من JoPACC للفترة من 2021/4/4 ولغاية 2021/4/15.
3. ورشة عمل تحديات خطط استمرارية العمل في مواجهة جائحة كورونا والتي عقدت -عن بعد- بتنظيم من النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة للفترة من 2021/4/5 ولغاية 2021/4/7.
4. ملتقى الاشتمال المالي - الفرص والتحديات - والذي عقد -عن بعد- بتنظيم من مركز الأردن اليوم للتنمية للفترة من 2021/4/6 ولغاية 2021/4/7.
5. ندوة دعم المرأة للوصول إلى التمويل ما بعد جائحة كورونا والتي عقدت -عن بعد- بتنظيم من EBRD ليوم 2021/4/7.
6. ورشة عمل تطوير قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية والتي عقدت -عن بعد- بتنظيم من صندوق النقد العربي ليوم 2021/4/20.
7. ورشة عمل Kaspersky Product Training for Middle East and Africa والتي عقدت -عن بعد- بتنظيم من شركة Kaspersky للفترة من 2021/4/26 ولغاية 2021/4/29.

ولغايات تنويع مصادر التدريب قامت اكاديمية التدريب وتنمية الموارد البشرية بتزويد عدد من موظفي مصرفنا برخص تدريب الكتروني تضمن الموضوعات التدريبية التالية: -

1. Building a Compliance Culture.
2. Introduction to Compliance
3. إدارة الغضب
4. إدارة الوقت
5. التفكير الإيجابي
6. الجرائم المالية
7. الذكاء العاطفي
8. الفاتكا
9. دراسة أنماط الشخصيات
10. فرق العمل
11. مهارات الإشراف الفعال
12. مهارات التواصل الفعال
13. وضع الأهداف

INVESTBANK
البنك الإستثماري
REVOLVING AROUND YOU

INVESTBANK يدمج شبكة الصراف الآلي مع البنك الأهلي الأردني لتقديم خدمات مشتركة لعملائهما بدون رسوم

منتصر دوّاس: "سيتمكن العملاء من الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي على مسافات قريبة

في خطوة تهدف إلى توسيع نطاق شبكة الصراف الآلي لعملائه، وتعزيزا لسهولة التعاملات المصرفية، أعلن INVESTBANK (البنك الاستثماري) - الرائد في تقديم الخدمات المصرفية المبتكرة- والبنك الأهلي الأردني عن دمج شبكات الصرافات الآلية الخاصة بهما.

وتتيح هذه الخطوة لعملاء كلا البنكين، إمكانية الوصول إلى أكثر من 150 صرّاف آلي منتشرة في مختلف أنحاء المملكة وإجراء عدد من العمليات المصرفية أبرزها: السحب النقدي، الإيداع النقدي، الاستفسار عن رصيد الحساب، طلب كشف حساب مصغر، وتغيير كلمة السر لبطاقة الدفع والصراف الآلي، وذلك دون أية رسوم على هذه العمليات.

وفي تعليقه على هذه الخطوة، علق مدير عام INVESTBANK منتصر دوّاس: " لأن رضى العميل على طليعة أولوياتنا، سيمكن هذا التعاون مع البنك الأهلي الأردني عملائنا من الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي على مسافات قريبة لخدمتهم لإجراء عدد من العمليات المصرفية عبر الوصول إلى شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في مواقع استراتيجية مختلفة على مساحة جغرافية أوسع في جميع أنحاء المملكة، بما يتيح تلبية احتياجاتهم المتنامية بشكل أسرع."

من جانبه صرح الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الأردني، محمد موسى داود بأن البنك الأهلي يسعى من خلال هذه الخدمة إلى تعزيز العمل المشترك بين البنوك الأردنية وإثراء تجربة العملاء من خلال تقديم تجربة عميل مميزة، بحيث تتيح لكافة عملاء البنك الأهلي القيام باستخدام الصرافات الآلية الخاصة بـ INVESTBANK وكأنها صرافات آلية خاصة بالبنك الأهلي وكذلك الأمر بالنسبة لعملاء INVESTBANK ودون أن يترتب على أي من عملائنا أو عملائهم أي عمولات إضافية.

INVESTBANK
البنك الإستثماري
REVOLVING AROUND YOU

INVESTBANK يقدم القسائم الإلكترونية من خلال خدمة الأنترنت المصرفي iBank.jo استرداد نقدي لأول 100 عميل عند شراء القسائم الإلكترونية

منتصر دوّاس: "نضيف خدمات رقمية جديدة لسلسلة خدماتنا الفريدة التي نقدمها لعملائنا لتعزيز ريادتنا في السوق المحلي في الحلول المصرفية الالكترونية مبتكرة"

في إطار ريادته في مجال التحول الرقمي، وسعيه المستمر لتوفير منتجات وخدمات مصرفية تلبي اهتمامات عملائه، أعلن INVESTBANK (البنك الاستثماري) - الرائد في تقديم الحلول المصرفية المبتكرة في الأردن- عن إطلاق خدمة شراء القسائم الإلكترونية iVoucher من خلال خدمة الأنترنت المصرفي الإلكتروني iBank.jo.

وسيرافق هذه الخدمة النوعية من INVESTBANK عرض ترويجي لمدة شهر واحد، يسترد خلاله أول 100 عميل قاموا بشراء القسائم الإلكترونية عبر iBank.jo باستخدام بطاقاتهم فيزا الدفع المسبق أو بطاقاتهم الائتمانية، قيمة القسيمة الإلكترونية التي تم شراؤها نقداً طوال فترة الحملة وبحد أعلى 50 دولار.

توفر القسائم الإلكترونية مجموعة واسعة من المتاجر العالمية، وتأتي ضمن عدة فئات: قسائم رصيد الألعاب الإلكترونية، والمنصات الترفيهية مثل الموسيقى والأفلام والفيديو حسب الطلب أو البث المباشر، ومنصات التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى تطبيقات الاتصال المرئي والسمعي. منها على سبيل المثال لا الحصر Netflix و Xbox و Sony PlayStation و Google Playg iTunesg Spotify و Live و Steam و PUBG، و Xbox Cards، و eBay Cards، و Amazon Cards، STEAM Cardsg، Nintendo Cardsg.

وفي تعليقه على إطلاق هذه الخدمة، قال مدير عام INVESTBANK منتصر دوّاس: " نقوم في INVESTBANK وبشكل مستمر بتوفير منتجات وحلول مصرفية مبتكرة في السوق الأردني تعزز من ريادتنا في هذا المجال، واليوم نضيف خدمة رقمية جديدة لسلسلة خدماتنا الرقمية الفريدة والنوعية التي نقدمها لعملائنا".

وأضاف دوّاس:" نتوقع أن يشهد الطلب على القسائم الإلكترونية عبر خدمة الأنترنت المصرفي iBank.jo إقبالاً ملحوظاً خصوصاً وأننا نعيش منذ أكثر من عام في ظل جائحة كورونا التي أثرت على سلوكيات المستهلكين، ودفعتهم لتأمين مستلزماتهم واحتياجاتهم إلكترونياً وذلك حفاظاً على صحتهم وسلامتهم من جهة وتوفر عليهم الوقت والجهد من جهة أخرى"، مشيراً إلى أن INVESTBANK سيتيح لعملائه في المرحلة الثانية شراء القسائم الإلكترونية عبر تطبيقه للأجهزة الذكية.

وتتميز عملية شراء القسائم الإلكترونية بالسهولة والسرعة والأمان، حيث يتوجب على العملاء الراغبين بشراء قسائم iVoucher تسجيل الدخول إلى iBank. jo، واختيار "iVoucher" من "لوحة الخدمة"، ومن ثم اختيار القسيمة المطلوبة من الفئة المطلوبة، واختيار طريقة الدفع إما من خلال الدفع مباشرة من حساب العميل لدى البنك أو بواسطة البطاقة الائتمانية وإكمال خطوات الشراء، وبمجرد نجاح عملية الشراء ستصلهم رسائل نصية قصيرة تحتوي على كود iVoucher.

وتجدر الإشارة إلى أن منصة الأنترنت المصرفي الإلكترونية iBank تتضمن باقة واسعة من الحلول البنكية الرقمية التي تتيح لعملاء البنك إنجاز الكثير من المعاملات المصرفية عبر الإنترنت في أي وقت ومن أي مكان ضمن أعلى مستويات السهولة والأمان.

INVESTBANK البنك الإستثماري
REVOLVING AROUND YOU

INVESTBANK يطلق خدمة الدفع الفوري "CliQ" عبر منصته الإلكترونية iBank.jo

منتصر دوّاس: نواكب أحدث أساليب العمل المصرفي ونستمر بتقديم حلول تدعم خططنا نحو التحول الرقمي

ضمن خطط واستراتيجيات البنك الهادفة لتدعيم دوره في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، وتدعيم منظومة التحول الرقمي لديه، أعلن INVESTBANK (البنك الاستثماري) - الرائد في تقديم الخدمات المصرفية المبتكرة- عن إطلاقه أحدث نظام في الأردن لخدمة الدفع الفوري "CliQ" عبر منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية iBank.jo.

وتتيح المرحلة الأولى من نظام "CliQ" لعملاء INVESTBANK وعملاء البنوك الأخرى، إجراء التحويلات المصرفية الفورية لأي بنك محلي مشارك في النظام بشكل فوري بدون عمولات بكل سهولة وأمان.

تتضمن خدمة "CliQ" مجموعة من المزايا الرئيسية على مدار الساعة والتي تشمل: التحويلات المالية الفورية لحسابات بنوك أخرى أو المحافظ الإلكترونية، إرسال طلب دفع مبلغ مع إمكانية التحقق من تفاصيل المستفيد قبل إتمام الحوالة، و استرداد الحوالات للمبالغ التي تم دفعها والتي لم تكن صحيحة في غضون 48 ساعة.

وفي تعليقه على إطلاق هذه الخدمة، قال مدير عام INVESTBANK، منتصر دوّاس:" نواصل في INVESTBANK ريادتنا في مجال تقديم الخدمات المصرفية المبتكرة لعملائنا والتي نواكب بها أحدث أساليب العمل المصرفي، وتعمل كذلك على تدعيم خططنا نحو التحول الرقمي الذي ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة خاصة مع تفشي جائحة كورونا التي استدعت التقليل من التعامل النقدي وأيضاً تجنب الازدحام في أماكن تقديم الخدمات مراعاة لمعايير الصحة والسلامة العامة".

وأضاف دوّاس:" نسعى من خلال إطلاق خدمة CliQ إلى تسهيل عمليات الدفع وإجراء المعاملات اليومية الأخرى على قاعدة كبيرة من عملائنا الحاليين والمحتملين وعملاء البنوك الأخرى بطريقة سهلة وسريعة وأكثر أمانا ".

وللاستفادة من هذه الخدمة يمكن لعملاء INVESTBANK التسجيل من خلال منصة الخدمات الإلكترونية للبنك، بمجرد إدخال المعلومات المطلوبة، سيتم تنشيط الخدمة على الفور، والاستمتاع بمرونة تحويل الأموال باستخدام رقم الحساب المصرفي الخاص بهم أو عبر أرقام الهواتف المحمولة والبريد الإلكتروني والأسماء المستعارة بسهولة وأمان.

تجدر الإشارة إلى إمكانية قيام العملاء باستخدام هذه الخدمة أكثر من مرة وفي أكثر من معاملة وعلى مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع.

INVESTBANK
البنك الاستثماري
REVOLVING AROUND YOU

INVESTBANK يفتتح الموقع الجديد لفرع إربد في شارع فراس العجلوني

أعلن INVESTBANK (البنك الاستثماري) الرائد في تقديم الخدمات المصرفية المبتكرة، عن افتتاح الموقع الجديد لفرع البنك في إربد في شارع فراس العجلوني.

يمتاز الفرع الجديد لـ INVESTBSNK، الذي باشر في استقبال عملائه، بمظهره العصري وتصميمه المتطور والمبتكر، حيث تم تجهيزه بأجهزة حديثة بالإضافة إلى جهاز صراف آلي، وذلك بهدف توفير وتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة والشاملة لعملائه من الأفراد والشركات وضمن أفضل وأرقى المعايير المعمول بها في السوق المصرفي.

ويأتي افتتاح فرع INVESTBANK في الموقع الجديد في شارع فراس العجلوني انسجاماً وخطة البنك الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز تواجده في المناطق الاستراتيجية والحيوية بهدف تلبية احتياجات عملائه وخدمتهم بالطريقة المُثلى.

بنك ABC

بنك ABC الأردن

(المؤسسة العربية المصرفية الأردن)

يعقد الاجتماع السنوي للهيئة العامة عبر وسائل الاتصال المرئي والالكتروني

عقدت الهيئة العامة لبنك ABC الأردن (المؤسسة العربية المصرفية الأردن) اجتماعها السنوي العادي للعام 2021 إلكترونياً وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2021/4/27، وذلك عملاً بأحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 وأمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 والإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ 2020/4/9 بموجب أمر الدفاع أعلاه.

وقد عقد الاجتماع برئاسة سعادة السيد صائل فايز الوعري - رئيس مجلس الإدارة، وحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة وسعادة السيد جورج فرح صوفيا - المدير العام للبنك، ومراقب عام الشركات عطوفة د. وائل العرموطي ومدققي الحسابات السادة ديلويت اند توش ومندوب البنك المركزي الأردني وذلك بحضور مساهمين يملكون ما نسبته (89.37%) من رأس مال البنك.

وتم خلال الاجتماع المصادقة على البنود المدرجة على جدول أعمال الهيئة العامة، حيث صادقت الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة السنوي عن السنة المالية 2020، خطة عمل البنك لسنة 2021، تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية 2020، الميزانية العامة، حساب الأرباح والخسائر، قائمة الدخل كما في 2020/12/31، وعدم توزيع أرباح نقدية على مساهمي البنك عن عام 2020. كما صادقت الهيئة العامة على تعيين السادة ديلويت اند توش كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية 2021، إبراء ذمة مجلس الإدارة عن أعماله لسنة 2020 وتعيين السيدة نرمين إسماعيل

حسن النابلسي عضوا في مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) ممثلاً - بالصفة الشخصية - (عضو مستقل) اعتبارا من 2020/10/1.

وبهذه المناسبة أعرب سعادة السيد صائل فايز الوعري - رئيس مجلس إدارة البنك عن بالغ الشكر والتقدير للجهود المتميزة التي تبذلها الحكومة وكافة المؤسسات الوطنية والأجهزة الأمنية لمكافحة انتشار فيروس كورونا واحتوائه والتخفيف من آثاره على المملكة.

وقد أشار السيد "الوعري" بأن الاقتصاد المحلي قد واجه تحديات ناتجة عن حالة عدم الاستقرار والتوترات السياسية في المنطقة والتي كان لها تداعيات سلبية على النشاط الاقتصادي في الأردن، وقد فرض عام 2020 أزمة اقتصادية جديدة ناتجة عن انتشار جائحة كورونا والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي والمحلي وأدت إلى تراجع كبير في أداء مختلف القطاعات الاقتصادية. وبالرغم من تلك الصعوبات، إلا أن بنك ABC الاردن حافظ على متانة وسلامة مركزه، وأثبت مرونة عالية في التعامل مع الأزمة حيث استطاع المحافظة على استدامة الأعمال في كافة قطاعات البنك ودوائره المختلفة بشكل فعّال ومتين وبكل كفاءة واقتدار، واستمر في تقديم أفضل الخدمات لعملائه، ملتزماً بتوجيهات وتعليمات البنك المركزي الأردني، ومراعياً للإجراءات التي تضمن سلامة موظفيه وعملائه.

كما بيّن سعادته الى انه بلغت نسبة كفاية رأس المال 20.1% ونسبة الرافعة المالية 10.5%، وهي نسب تفوق وتتخطى بشكل كبير النسب المطلوبة من البنك المركزي الأردني. كما حافظ البنك على مستوى اجمالي دخل لسنة 2020 بلغ نحو 41.4 مليون دينار مقابل 41.5 مليون دينار للعام 2019، في حين بلغت الفوائد والعمولات البنكية 37.1 مليون دينار مقابل 36.6 مليون دينار للعام 2019 وبارتفاع مقداره 1.4%. وقد بلغ صافي الأرباح بعد الضريبة مبلغ 1.22 مليون دينار، حيث تأثر صافي الربح نتيجة قيام البنك ببناء مخصصات إضافية بقيمة 14 مليون دينار بهدف حماية رأس المال ومصالح المساهمين وتدعيم المركز المالي للبنك، كما بلغت حقوق المساهمين 160 مليون دينار للعام 2020، وبلغ إجمالي الموجودات 1.184 مليار دينار. كما استطاع البنك زيادة صافي محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 4.7% لتصل إلى 650 مليون دينار، مقارنة مع 621 مليون دينار للعام السابق.

ومن جانبه فقد أكد سعادة السيد جورج فرح صوفيا - المدير العام للبنك أن النتائج التي تحققت تؤكد على متانة وضع البنك وقدرته على مواصلة النمو وتحقيق المزيد من الأرباح على الرغم من أن أداء البنك قد تأثر بالمناخ الاقتصادي السائد في المملكة بسبب تداعيات جائحة كورونا والمنطقة بشكل عام. وتعكس هذه النتائج الجهود الكبيرة التي بذلها مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والعاملين في البنك لتحقيق خطة البنك الاستراتيجية لمواصلة النمو وتنفيذ سياسة البنك التي تعنى بالإدارة الحصيفة للمخاطر والالتزامات المصرفية، وذلك ضمن استراتيجياته وخططه المستقبلية القائمة على تقديم المزيد من المنتجات المصرفية ومواكبة احتياجات العملاء.

وقد أشار السيد "صوفيا" إلى أن نظرة بنكABC الاستراتيجية لهذا السوق تتعزز يوما بعد يوم مع تزايد الآمال بأن يشهد اقتصاد البلد تحسنا ملموسا في الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة المقبلة، وتأكيدا على هذه النظرة سيقوم البنك خلال عام 2021 بافتتاح مبنى الإدارة العامة الجديد والذي يعكس هوية بنك ABC وقيمه المتمثلة بمنح الأولوية للعميل، والعمل كفريق وبأداء ثابت.

ومن الجدير ذكره بأن بنك ABC في الأردن هو إحدى شركات مجموعة بنك ABC التي تتخذ من البحرين مقراً رئيسياً لأعمالها والمنتشرة فروعها في خمس قارات حول العالم. ويُعد بنك ABC من البنوك الرائدة في المجال المصرفي في المنطقة، ويقدم لعملائه مجموعة مبتكرة من المنتجات والخدمات المالية والتي تشمل الخدمات المصرفية الشاملة وتمويل التجارة وتمويل المشاريع والتمويل المهيكل وترتيب القروض المجمّعة ومنتجات الخزينة والمنتجات المصرفية الإسلامية. كما يقدم البنك الخدمات المصرفية بالتجزئة من خلال شبكة البنوك التابعة له في الأردن ومصر وتونس والجزائر، ومن خلال بنك "إلى" الرقمي في البحرين.

النشاطات التدريبية لبنك ABC الأردن

تنفيذاً للخطة التدريبية للعام 2021 لبنك ABC الأردن وتماشياً مع الظروف الحالية في ضوء جائحة كورونا وتعزيزاً للتباعد الاجتماعي فقد اعتمد البنك على خاصية تقنيات الاتصال والتعلم عن بعد في تنظيم مجموعة من الدورات التدريبية لعدد من موظفيه والتي جاءت لشهر 3 - 4 /2021 كما يلي:

الدورات الخارجية (عن طريق تقنيات الاتصال عن بعد):

- "برنامج الدبلوم المهني المتخصص في التحليل المالي (محلل مالي)" والتي عُقد خلال الفترة 15 /2021/02 ولغاية 2021/03/27 من قبل السادة "معهد الدراسات المصرفية".
- "Liquidity Management according to Basel III Requirements" والتي عُقدت خلال الفترة 29-2021/03/31 من قبل السادة "اتحاد المصارف العربية".
- "دعم المرأة للوصول الى التمويل ما بعد جائحة كورونا" والتي عُقدت بتاريخ 2021/04/07 من قبل السادة "جمعية البنوك في الاردن".
- "Buna 20th online workshop" والتي عُقدت بتاريخ 2021/04/08 من قبل السادة "Buna".
- "برنامج الدبلوم المهني المتخصص في الائتمان المصرفي (ضابط ائتمان) والتي عُقد خلال الفترة 2021/02/22 ولغاية 2021/04/08 من قبل السادة "معهد الدراسات المصرفية".
- "HR Strategic Management During the Time of COVID" والتي عُقدت خلال الفترة 04-2021/04/11 من قبل السادة "AmCham-Jordan".
- "The Certificate of Bank Treasury Risk Management" والتي عُقد خلال الفترة 2020/10/07 ولغاية 2021/04/14 من قبل السادة "BTRM".

الدورات الداخلية (عن طريق تقنيات الاتصال عن بعد):

- "Operational Risk - An Introduction Online Training" والتي عُقد بتاريخ 31/03/2021.

البنك العربي الاسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادي الرابع والعشرون لشركة البنك العربي الإسلامي الدولي 30.4 مليون دينار أرباح البنك العربي الإسلامي الدولي للعام 2020

عقدت الهيئة العامة العادية لشركة البنك العربي الإسلامي الدولي اجتماعها الرابع والعشرون بتاريخ 2021/4/22 بواسطة تقنية الاتصال المرئي والالكتروني، وذلك عملاً بأحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 وأمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2020/3/31 والإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ 2020/4/9 بموجب أمر الدفاع أعلاه.

وعقد الاجتماع برئاسة عطوفة السيد "محمد سعيد" محمد شاهين رئيس مجلس الإدارة وبحضور أعضاء مجلس الإدارة وعطوفة مراقب الشركات ورئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وممثلي مدققي الحسابات ومندوب معالي محافظ البنك المركزي الأردني.

وأعلن شاهين نتائج أعمال البنك عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31، حيث أظهرت ارتفاعا في إجمالي موجودات البنك نهاية العام لتصل إلى 2,543 مليون دينار مقابل 2,300 مليون دينار في عام 2019 بنمو 11%، كما بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة 1,581 مليون دينار مقابل 1,440 مليون دينار لعام 2019 بنمو 10%.

وبلغ رصيد ودائع العملاء والتأمينات النقدية (بما فيها الودائع المقيدة) 2,521 مليون دينار مقابل 2,339 مليون دينار لعام 2019 بنمو 8%.

كما أظهرت النتائج تحقيق أرباح بلغت 30,4 مليون دينار بعد الضريبة، مقابل 34,4 مليون دينار في عام 2019.

أما مجموع حقوق الملكية فقد ارتفع إلى 244 مليون دينار مقابل 214 مليون دينار كما في عام 2019 بنمو 14%، وبلغ العائد على الموجودات 1.2% مقابل 1.5% لعام 2019 وبلغ العائد على حقوق الملكية 12.4% مقابل 16.1% لعام 2019.

أما معدل كفاية رأس المال فقد بلغ 22.45%، متجاوزاً النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والبالغة 12%.

وقال شاهين أن البنك تمكن من تحقيق هذه النتائج وما رافقها من إنجازات مميزة في كافة جوانب العمل والتي تحققت بفضل كفاءة السياسات المُقرة من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وواقعيتها وقدرتها على التعامل مع المستجدات والظروف الراهنة.

وأكد حرص البنك الدائم على تعزيز قاعدة رأس المال والإدارة الحصيفة لموجوداته بشكل يحقق العوائد ضمن مستويات مقبولة من المخاطر، وسنواصل الجهود لتعزيز العلاقة مع عملاء البنك والمبادرة بطرح الحلول والمنتجات التي تدعم أعمالهم وتلبي احتياجاتهم وتساعد في تطوير مشاريعهم، وبما يسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني وإنجاح خطط الإصلاح والتنمية.

ووافقت الهيئة العامة خلال اجتماعها على تجديد انتخاب أعضاء مجلس ادارة البنك السابق برئاسة عطوفة السيد " محمد سعيد " محمد شاهين لفترة جديدة، كما اقرت التقارير المالية عن العام الماضي والمصادقة على الميزانية العامة والبيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة.

من جهته أوضح مدير عام البنك السيد إياد العسلي خلال الاجتماع أنه بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة والاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا والتقلبات السياسية والاقتصادية خلال العام 2020 إلا أن البنك استطاع أن يمضي قدماً في مشاريعه المخطط لها، كما أظهرت مؤشراته المالية تحقيق نتائج جيدة تتناسب مع ما جرى التخطيط له ضمن الخطة الاستراتيجية وبما يسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني وإنجاح خطط الإصلاح والتنمية، معرباً عن بالغ التقدير لعملاء البنك على ثقتهم ومساندتهم المتواصلة والتي مكنت البنك من تحقيق هذه النتائج، ولإدارة وموظفي البنك العربي الإسلامي الدولي على إخلاصهم وتفانيهم وحرصهم على مصالح البنك وعملائه وسعيهم الدائم على تقدمه وازدهاره.

وأشار العسلي إلى أن البنك قام من خلال برنامجه للمسؤولية المجتمعية بدعم الجهود الحكومية الرسمية المبذولة لمواجهة التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا انطلاقاً من دور البنك في دعم الاقتصاد الوطني وخدمة المجتمع المحلي، كما قدم دعمه للعديد من المشاريع في مجالات مختلفة خاصة في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم في إطار جهوده للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي نهاية الاجتماع تقدم السيد شاهين بالشكر والتقدير للبنك المركزي الأردني ممثلا بإدارته وبأجهزته الفنية لجهودهم ومهنيتهم وحرصهم على الارتقاء بأداء ومكانة الجهاز المصرفي الأردني والاقتصاد الوطني في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

مذكرة تعاون بين "العربي الإسلامي" و"الائتمان العسكري" دعماً للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى

تزامنا مع الذكرى العطرة لمعركة الكرامة، أعلن البنك العربي الإسلامي الدولي وصندوق الائتمان العسكري عن توقيع مذكرة تفاهم ضمن إطار المبادرة الملكية لمنافع المتقاعدين العسكريين (رفاق السلاح) والتي تهدف لتقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية والمصرفية للمتقاعدين العسكريين وبما يحقق التوجيهات الملكية السامية لدعم المتقاعدين العسكريين.

وأشاد السيد اياد العسلي مدير عام البنك العربي الإسلامي بالمبادرة الملكية السامية التي توجت الشكر والعرفان للمتقاعدين العسكريين الذين كانوا ومازالوا رمز كرامتنا ومنتعتنا، وأن البنك ومن منطلق رد الجميل قد قام بإطلاق باقة من التمويلات المخصصة للمتقاعدين العسكريين بشروط ميسرة وبنسب أرباح مخفضة، وأن التعاون مع صندوق الائتمان العسكري يهدف في المقام الأول إلى تسهيل وصول هذه التمويلات للمستفيدين وبالشكل الذي يضمن استفادة أكبر قدر منهم ودون أي جهد وعناء.

وأطلق البنك العربي الإسلامي الدولي مجموعة من التمويلات الخاضعة لشروط واحكام البنك ضمن مبادرة (رفاق السلاح) تشمل تمويل إجارة منتهية بالتمليك لشراء العقارات بنسبة عائد 4.75% سنويا ولمدة تصل إلى 30 عاما ودون الحاجة إلى دفعة مقدمة.

وتمويل مرابحة لشراء مواد بناء وتشطيبات أو سيارة بنسبة ربح 2.5% سنويا حتى 20 ألف دينار دون الحاجة إلى دفعة مقدمة أو أية ضمانات، بالإضافة إلى بطاقة ائتمانية مقسطة (قرض حسن) بسقف 1000 دينار يتم إصدارها مجانا للسنة الأولى، وأيضا قرض حسن بقيمة 1500 دينار يسدد على 12 شهرا.

وبالإضافة إلى عروض مميزة من عدد من الشركات لتقديم خصومات وعروض خاصة للمتقاعدين العسكريين تشمل شراء الأجهزة الكهربائية والأثاث والسيارات مع امكانية تقسيط ثمنها، هذا وقد تم تهيئة فروع البنك المنتشرة في كافة محافظات المملكة لاستقبال المستفيدين وخدمتهم على أكمل وجه من خلال مسارات سريعة مخصصة لهم.

ومن جانبه ثمن السيد أمجد حجازي مدير عام صندوق الائتمان العسكري، مساهمة البنك العربي الإسلامي الدولي في دعم جهود مبادرة رفاق السلاح من خلال طرح مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية للمتقاعدين العسكريين بأسعار وشروط ميسرة.

وأشار إلى ان هذا الأمر سيساهم في تحقيق مستوى معيشي أفضل ومساعدتهم على التمويل والاستثمار، وتقديم القروض والخدمات التمويلية لهم بشروط ميسرة، بما يضمن تأمين مستوى معيشي يلبي تطلعاتهم وأسرهم لحياة كريمة.

citibank

citibank

سيتي بنك - الأردن يشارك العالم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة

في الثامن من آذار، انضم الرئيس التنفيذي وموظفو سيتي بنك - الأردن إلى العالم للاحتفال باليوم العالمي للمرأة واغتنموا هذه الفرصة للاعتراف بتمكين المرأة كما تعهدوا أيضًا بالمساهمة المستمرة لإحداث تغيير للمرأة.

الموضوع العالمي لهذا العام هو "اختر التحدي" وقد رفع موظفونا أيديهم عاليا للتعهد بتقديم الدعم للمرأة في مواجهة تحدياتها اليومية، على المستوى المهني والشخصي، وعلى أمل إحداث فرق. وهنا في هذه الصورة جمعنا مسؤوليتنا بشكل فردي من خلال رفع أيدينا معًا كفريق واحد للتعهد بالإيمان بالمرأة وتمكينها والوقوف إلى جانبها في جميع الأوقات.

On March 8th, Citibank Jordan's CEO and employees joined the world in celebrating International Women's Day and took the opportunity to recognize progress made, while also pledging to create ongoing change for women. The global theme this year is "choose to challenge" and our employees raised their hands to pledge support to women in facing their daily challenges, professionally and personally, and with the hope of making a difference. Here in this photo we combined our responsibility individually by raising our hands together as a team and pledging to believe in women, to empower them and stand by them at all times!

Happy International Women's Day.

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل
راحة البال

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل
راحة البال

في إطار سعينا الدائم لتقديم أفضل الخدمات لعملائنا، يقدّم بنك لبنان والمهجر خدمة الدفع الفوري BLOM eCASH، لتأمين راحة البال:

هي خدمة تمكن العملاء من سحب مبالغ نقدية من الصرافات الألية التابعة لبنك لبنان والمهجر في الاردن عبر الخدمات البنكية الإلكترونيةeblom، دون الحاجة إلى بطاقة. ان المستفيد من امر السحب هو عميل البنك مع ضرورة ان يكون مشترك بخدمة الـ Internet Banking (eBLOM/ Mobile Banking).

تتميز خدمة ال BLOM eCASH بكونها:

سهلة

يتم إرسال الأموال من خلال الخدمات البنكية الإلكترونية eblom، في حين ان استلام الأموال يكون من خلال أي صراف الي تابع لمصرفنا دون الحاجة الى بطاقة.

بسيطة

خدمة تمكن العملاء من سحب مبالغ نقدية الصرافات الألية التابعة لبنك لبنان والمهجر في الأردن، عبر الخدمات البنكية الإلكترونية eblom، دون الحاجة الى بطاقة.

مؤشرات مالية ونقدية إيجابية

سلامة الدرعاوي
رئيس هيئة التحرير

يسود الاعتقاد الدارج في الشّارع الأردني ان الأوضاع الماليّة سيئة وان الإيرادات الحكومية تكاد ان تكون غير كافية لتغطية التزامات الحكومة من حيث أقساط وفوائد الديون، في حين ان الأرقام المالية الرسمية أظهرت غير ذلك، إذ ان الحكومة استطاعت الإيفاء بكامل التزاماتها خلال جائحة كورونا، لا بل تعهدت بسداد كل ما يترتب عليها في موعده.

الإيرادات الحكومية وتحديدا الضريبية منها ارتفعت في الثلث الأول 2021 بنسبة 27.3% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وبارتفاع 23.3% عن نفس الفترة من العام 2019، إذ يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع ضريبة الدخل في الثلث الأول بمقدار 20.8% و4.8%، بزيادة مقدارها 105 و28 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة للعامين 2020 و2019 على التوالي.

ضريبة العقار هي الأخرى ارتفعت بمقدار 90.2% وبمقدار 9 ملايين دينار عن نفس الفترة من العام الماضي، وتراجع بنسبة تجاوزت الـ 33% مع نفس الفترة من العام 2019، وبموازاة ذلك، ارتفعت الرسوم الجمركية في الثلث الأول بنسبة 32.8%عما كانت عليه في العام 2020، و9.2% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2019.

وبالنسبة للإيرادات غير الضريبية، عادت في الثلث الأول للنمو بنسبة بلغت 63.3% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وهذا ناتج بالتحديد من زيادة واردات الدولة من رسوم الأراضي (70.8%) والطوابع (33.6%)، وتصاريح العمل (215%)، ورسوم رخص وتسجيل المركبات (38.3%) والإيرادات المختلفة (31.4%) مثل رسوم التعدين (253.5%) وبدل الخدمات الجمركية (20.9%)، ليكون الارتفاع في الإيرادات المحلية خلال الثلث الأول من هذا العام بنسبة 34% وبمقدار651 مليون دينار مع نفس الفترة من العام الماضي و82 مليون دينار عما كانت عليه في العام 2019.

وفي الشق الثاني، على صعيد النطاق النقدي، ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2021 مقارنةً مع نهاية عام 2020 لتصل إلى 57.340 مليار دينار مقارنة بـ 57.049 مليار دينار في نهاية العام 2020.

وجاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة 1.6% لتصل إلى 51.554 مليار دينار، وانخفاض الموجودات الأجنبية بنسبة 7.9% لتصل إلى 5.786 مليار دينار. وفيما يتعلق ببند رأس المال والاحتياطيات والمخصصات فقد انخفض بنسبة 0.5% عن مستواه في نهاية عام 2020 ليبلغ 8.724 مليار دينار في نهاية شهر نيسان من عام 2021.

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة 3.2% في نهاية شهر نيسان من عام 2021 لتصل إلى 29.545 مليار دينار، مقارنة مع 28.634 مليار دينار بنهاية

عام 2020. وقد شكلت القروض والسلف حوالي 63.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية 25.5% من إجمالي التسهيلات، وشكل الجاري مدين نسبة 9.8%، وبطاقات الائتمان 0.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2021.

وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2021 بنسبة 1.5% لتصل إلى 37.326 مليار دينار مقارنة مع 36.789 مليار دينار في نهاية عام 2020.

وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته 54.1% من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته 28.8% من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت 17.1% من إجمالي الودائع.

أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فيلاحظ ارتفاع حجم الودائع بالدينار الأردني في نهاية شهر نيسان من عام 2021 لتشكل ما نسبته 77.1% من إجمالي الودائع مقارنةً مع 76.7% بنهاية عام 2020، فيما بلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية 22.9% مقارنة مع 23.3% بنهاية عام 2020.

وعلاوة على ذلك، أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون إلى 5.4% بنهاية النصف الأول من عام 2020، مقارنةً مع نسبة 5.0% في نهاية عام 2019.

وبلغت نسبة تغطية الديون غير العاملة 68.0% بنهاية النصف الأول من عام 2020، مقارنةً مع 69.5% في نهاية عام 2019. أما الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة فقد شكل ما نسبته 7.31% من حقوق المساهمين لدى البنوك بنهاية النصف الأول من عام 2020، مقارنة مع 6.27% في نهاية عام 2019.

وبلغت نسبة كفاية رأس المال 17.93% بنهاية النصف الأول من عام 2020، مقارنةً مع 18.28% في نهاية عام 2019، وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة 128.9% بنهاية النصف الأول من عام 2020، مقارنةً مع 133.8% في نهاية عام 2019، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (100%).

وقد حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ 0.64% بنهاية النصف الأول من عام 2020، مقارنة مع 1.18% في نهاية عام 2019. كما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن 2.5% مقارنة مع 9.44% في نهاية عام 2019.

الأرقام السابقة التي تبين النمو جائحة كورونا لها مبرراتها الاقتصادية والتي تكشف بأن عجلة الاقتصاد الوطني تسير رغم كل الصعوبات باتجاه إيجابي خاصة فيما يتعلق بالهيكل الضريبي الذي حقق نجاحا ملفتا، وبفضل الحصافة والسياسية الرشيدة التي يتبعها البنك المركزي، لكن على الحكومة إحداث تصحيحية في كثير من الملفات وذلك للحفاظ على النمو في الإيرادات، لاسيما وان كابوس المديونية في تصاعد كبير ويجب كبح نموه.

PETRA®

CELEBRATING 30 YEARS

Quality HVAC Equipment

Data Center AHU with EC Fans

Low Profile Air Cooled Rooftop Package Unit

Air Cooled Water Chiller With Variable Frequency Drive Compressors

Custom Air Cooled Rooftop Package Unit

Custom Water Cooled Rooftop Package Unit

Petra Offers a Wide Range of Customised Solutions to Meet Your Specifications & Requirements

Quality Certifications:

ISO 9001 ISO 14001 ETL US UL LISTED CE علامة الجودة الإماراتية Emirates Quality Mark The Environmental Trademark EUROVENT CERTIFIED PERFORMANCE EUROVENT CERTIFIED PERFORMANCE

AHRI CERTIFIED www.ahridirectory.org Water-Cooled Chillers AHRI Standard 550/590 · AHRI CERTIFIED Central Station Air-Handlers AHRI Standard 430 · AHRI CERTIFIED Air-Cooling and Air-Heating Coils AHRI Standard 410 · AHRI CERTIFIED Unitary Large AC AHRI Standard 340/360 · AHRI CERTIFIED Room Fan-Coils AHRI Standard 440 · AHRI CERTIFIED Air-Cooled Chillers AHRI Standard 550/590 · AHRI CERTIFIED Unitary Small AC AHRI Standard 210/240

For more details and information: www.petra-eng.com

ENGINEERING EFFICIENCY ENVIRONMENT

الريادة في الأسواق حلول متقدمة في إدارة النقد قدرة عالية لكشف التزييف وفرز ورق النقد

المتانة والعمر الطويل الخدمات المتخصصة والصيانه وخدمات ما بعد البيع

آلات عد وفرز وكشف تزييف الأوراق النقدية صناعة شركة Giesecke & Devrient الألمانية

BPS®M5

Nota Pack®

BPS® C4

Numeron®

BPS® C1

قائمة العملاء في الأردن

البنك التجاري الأردني Jordan Commercial Bank

البنك المركزي الأردني Central Bank of Jordan

البنك العربي ARAB BANK

بنك الإسكان Housing Bank

بنك لبنان والمهجر BLOM BANK

Bank of Jordan بنك الأردن

بنك الاتحاد Bank al Etihad

Capital bank

citi

بنك ABC

البنك الأردني الكويتي JORDAN KUWAIT BANK

بنك عوده

INVESTBANK البنك الاستثماري REVOLVING AROUND YOU

البنك الإسلامي الأردني

AJIB

بنك سوسيته جنرال SGBJ

بنك القاهرة عمان CairoAmmanBank

البنك الأهلي الأردني Jordan Ahli Bank الأهلي ahli

الوطني NBK

الرواد للصرافة AL ROWAD EXCHANGE صرافة الرواد AL ROWAD EXCHANGE

شركة المستقبل للصرافة Future Exchange Co.,LTD

Mou'ta Exchange

Alawneh Exchange

AL-HUDA Co.

Giesecke & Devrient
Creating Confidence.

شركة مصفاة البترول الاردنية Jordan Petroleum Refinery Company

الأسمر للصرافة

الوكلاء و الموزعون الحصر يون في المملكة الأردنية الهاشمية

الشركة العربية العالمية للاستثمارات والاستشارات

الصويفية هاتف : 5863126 – 5863142 فاكس : 5863242 – 5863664

ص.ب 3009 عمان 11181 الاردن بريد الكتروني: aiicc@aiicc.com.jo

بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

مرحبا، أنا لبيب،
مساعدكم الذكي من
بنك القاهرة عمّان

الآن في خدمتكم
على ماسنجر
بنك القاهرة عمّان
أو موقع cab.jo

LABEEB
لبيب